الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة – ولاية جيجل-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير واقتصاد سياحي

الأستاذ عيمر عبد الحفيظ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة سرحان سامية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ لعمارة الشريف	جامعة جيجل	مناقشا

إعداد الطالبات:

- عبورة فريدة
- عثمان غنية

تحت إشراف الأستاذة:

سرحان سامية

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا" سورة الإسراء الآية 85

الحمد لله الذي بحمده وشكره تنجز الأعمال، وببركاته ورحمته تسهل الأمور، ونصلي على سيدنا وحبيبنا (محمد صلى الله عليه وسلم)

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "رواه أحمد والترميذي.

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ونخص بجزيل الشكر إلى الأستاذة الكريمة سرحان سامية التي تفضلت علينا بالإشراف على هذا البحث والتي كانت عونا لنا ووجهتنا.

كما نتقدم امتناننا الكبير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذا البحث، وإلى كل الزملاء، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء: شكرا جزيلا.

إهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد

إلى من حملتني وهن على وهن إلى المرأة التي لو ذكرت خصالها التي تسعني صفحات مذكرتي، إلى المرأة التي علمتني أن النجاح كفاح أن ثمارها بعد ذلك نجاح وأفراح.

إلى نبع حناني أمي الحبيبة

إلى روح أبي الطاهرة الذي أفنى عمره من أجلي وأدعو ربي أن يسكنه فسيح جنانه

إلى كل إخوتي وأخواتي، وإلى الكتكوت تاج الدين

إلى كل الأصدقاء الأعزاء فريدة،فريال، أحلام، فتيحة إلى رفيقة العمر سعاد إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

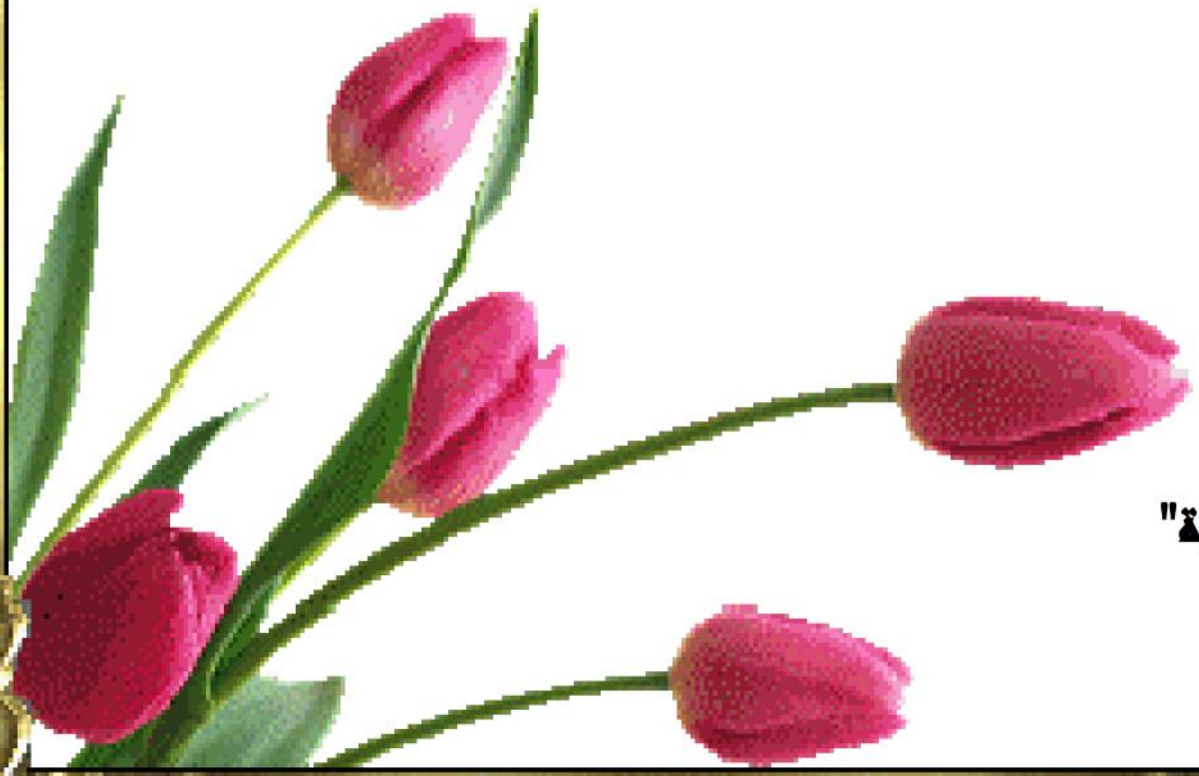

"غنية"

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا على هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

إلى من قال الله عز وجل في حقهما: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا".

إلى من دفعني إلى العلم والعطاء.....

إلى من أضاءت دربي بالدعاء.....

أبي الغالي وأمي الغالية

إلى كل أفراد عائلتي إخواني و أختي الوحيدة حياة، إلى كل الأهل والأقارب وكل من يعرفني.

إلى زميلتي في هذا العمل غنية.

إلى كل من جمعتني بهم صداقة أو معرفة في دروب الحياة... نجاة. خديجة. إيمان. مليكة.

آسيا.

وإلى صديقة الروح "مفيدة".

إلى كل من قدم لي يد مساعدة في إنجاز هذا العمل

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

"فريدة"

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**II–I**
تشكرات	**III**
قائمة المحتويات	**VI–IV**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة عامة	**أ، ب، ج، د**
I.الإطار النظري للدراسة	35-1
تمهيد	2
1.I. ماهية للسياحة	3
1.1.I.نشأة وتطور السياحة	3
2.1.1. مفهوم السياحة	5
3.1.1. أهمية السياحة	8
4.1.1. دوافع السياحة	10
2.I. أساسيات حول السياحة	12
1.2.I. أسس السياحة	12
2.2.I. أركان السياحة	18
3.2.I. مقومات السياحة	19
4.2.I. أنواع السياحة	21
3.I. التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة	24
1.3.I. مفهوم التنمية المحلية المستدامة	24
2.3.I. مبادئ التنمية المحلية المستدامة	27
3.3.I. أبعاد التنمية المحلية المستدامة	28
4.3.I. مؤشرات التنمية المحلية المستدامة	32
خلاصة	35
II. السياحة كعامل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	64 -37
تمهيد	37

1.II. السياحة كنشاط اقتصادي في التنمية المحلية المستدامة	38
1.1.II. مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات	38
2.1.II. مساهمة السياحة في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي	40
3.1.II. مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل	42
4.1.II. خلق وتنمية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وقطاع السياحة	44
2.II. السياحة كنشاط اجتماعي في التنمية المحلية المستدامة	45
1.2.II. تأثير السياحة على السكان	45
2.2.II. دور السياحة في تحسين المستوى المعيشي	46
3.2.II. تنمية الأذواق واكتساب الثقافة	47
3.II. دور السياحة في الحفاظ على البيئة	49
1.3.II. دور السياحة في الحفاظ على البيئة الطبيعية	49
2.3.II. دور السياحة في الحفاظ على التنوع البيولوجي	52
3.3.II. دور السياحة في حماية البيئة من التلوث	54
4.3.II. دور السياحة في تحقيق التوازن البيئي	59
خلاصة	64
III. دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل	66 -94
تمهيد	66
1.III. واقع السياحة في ولاية جيجل	67
1.1.III. تقديم ولاية جيجل	67
2.1.III. الهياكل القاعدية في ولاية جيجل	68
3.1.III. المقومات السياحية في ولاية جيجل	71
2.III. المؤشرات السياحية في ولاية جيجل	74
1.2.III. الطلب السياحي	74
2.2.III. الإنفاق السياحي	79
3.2.III. طاقة الإيواء	81
3.III. مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل	83
1.3.III. مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية	83
2.3.III. مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الإجتماعية	88

III.3.3. دور السياحة في الحفاظ على البيئة	91
خلاصة	95
خاتمة	97
قائمة المراجع	105
الملاحق	107

قائمة الأشكال
والجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الإيرادات السياحية العالمية بين سنوات (2008-2014).	38
2.2	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) بين السنوات 2007 و 2015.	42
3.2	مساهمة السياحة العالمية في العمالة خلال السنوات (2010-2015).	44
1.3	عدد السياح الوافدين على الفنادق خلال الفترة(2012 -2015).	74
2.3	عدد المتوافدين على المخيمات العائلية خلال السنوات (2012 – 2015).	76
3.3	عدد المتوافدين على الشواطئ المسموحة للسباحة (2014 – 2015).	77
4.3	عدد المتوافدين على المتاحات السياحية إلى غاية (31- 8 – 2015).	78
5.3	عدد السياح المتوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب.	79
6.3	اليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل بين السنوات 2012 و 2015.	80
7.3	الليالي المقضاة في المخيمات العائلية في جيجل بين السنوات 2012-2015.	81
8.3	تطور طاقة الإيواء في الفنادق في جيجل بين السنوات2010-2015.	82
9.3	تطور طاقة الإيواء في المخيمات العئلية في جيجل بين السنوات 2010-2015.	82
10.3	رقم أعمال الفنادق في ولاية جيجل من سنة 2012 إلى 2015.	84
11.3	حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال السنوات 2012-2015.	85
12.3	مناصب الشغل التي خلقها قطاع السياحة في هياكل الإيواء ما بين 2012-2015.	86
13.3	عدد المستخدمين في وكالات السياحة والسفر.	87
14.3	عدد المستخدمين في تنظيف وإستغلال الشواطئ.	88

الرقم	البيان	الصفحة
1.1	دوافع السياحة	12
2.1	السياحة تطور الحركة السياحية على المستوى العالمي خلال الفترة 2000-2015.	18
3.1	أركان السياحة	14
4.1	الأبعاد الأساسية للتنمية المحلية المستدامة.	31
1.2	الإيرادات السياحية العالمية بين السنوات 2008-2014.	39
2.2	الفرص التي تحققها السياحة البيئية للمناطق المحمية.	61
1.3	عدد السياح الوافدين على الفنادق في ولاية جيجل خلال الفترة (2012 – 2015).	75
2.3	عدد السياح المتوافدين على الشواطئ المحروسة	77
3.3	الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل بين السنوات 2012 و 2015.	80
4.3	تطور طاقة الإيواء في الفنادق والمخيمات العائلية بين 2010-2015.	83
5.3	مناصب الشغل في هياكل الإيواء.	86

قائمة الملاحق

الرقم	البيان
01	التقسيم الإداري لولاية جيجل
02	الهياكل الفندقية بولاية جيجل
03	توزيع المخيمات العائلية بولاية جيجل
04	وكالات السياحة والأسفار الموجودة على مستوى ولاية جيجل
05	الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية جيجل
06	الشواطئ غير المسموحة للسباحة في ولاية جيجل

الملخص

ملخص

نظرا لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكا منها لذلك فقد لاقى هذا القطاع المزيد من العناية والإهتمام باعتباره أحد روافد التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بما يدره من عوائد للبلدان المستقبلة للسياح خاصة العملات الصعبة، وتشغيله لأعداد كبيرة لليد العاملة، وهو أحسن وسيلة للتعريف بالبلدان ويخلق علاقات حميمة بين مختلف السياح والمجتمع المضيف، بالإضافة إلى مساهمتها في الحفاظ على البيئة، وهو ما يؤهله ليكون قطاعا مساهما في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، إلا أن القطاع السياحي في ولاية جيجل لا يزال بعيدا عن هذا الدور، ويسجل عجزا كبيرا في توفير فرص العمل وفي تحقيق إيرادات لميزانية الولاية، وللنهوض بهذا القطاع لابد من الإسراع في تطبيق جميع الإجراءات اللازمة لدفع عجلة التنمية بالولاية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية، التنمية المحلية المستدامة، البيئة.

Abstract

Inasmuch of the importance the tourism sector in the economies of the countries and conscious of this, which has met with more care and attention, as an a tributaries of economic and social development, what he has achieved returns fir the receiving countries for tourist especially foreign exchange, and operation of the large numbers manpower, it is the best way of the definition countries and creates an intimate relationship between the varions tourist and the host community, In addition to their contrbutionto the preservation of the environment, That’s what it takes to be a sector contributs to the achievement of sustainable local development, however, the tourism sector in the jijel province stil Apart from this role, recorded a large deficit in the provition of job opportunities and to rais revenue for the state budget, for the advancement of this sector must accelerate the implementation of measures the required to pay of development wheel in the state.

Key words : tourism, development, sustainable local development, the environment.

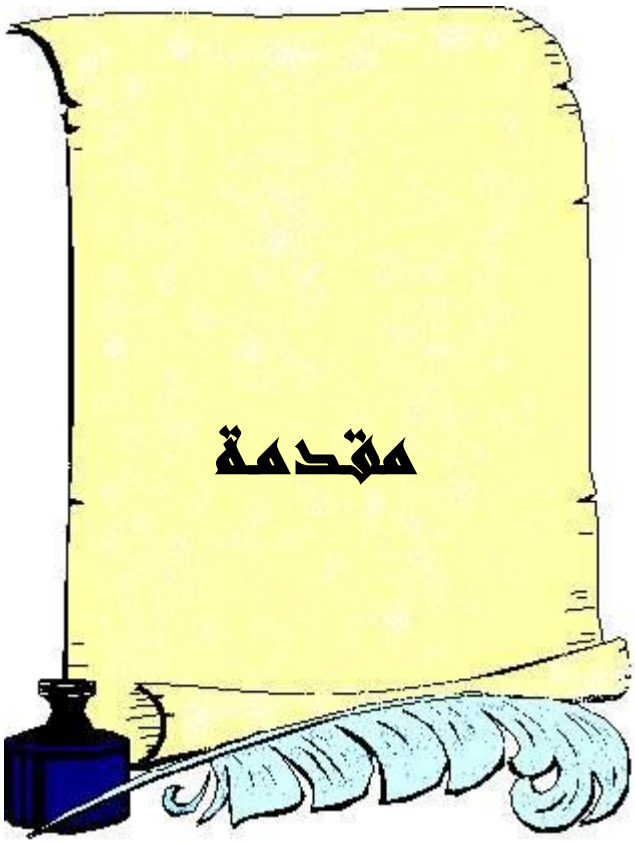
مقدمة

احتلت السياحة مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ لم تعد تقتصر على المجتمعات الصناعية الغنية فحسب، بل توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من مختلف مجتمعات دول العالم، حيث عرفت السياحة بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة.

أصبحت صناعة السياحة ظاهرة حضارية اجتماعية تمثل المحور الأساسي للخدمات وأحد أسرع القطاعات نموا. وتعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم للآثار الإيجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، فهي قادرة على جلب مذاخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة، وتنمية مناطق ريفية بأكملها.

والسياحة كغيرها من القطاعات الأخرى تنتج آثار مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى المنطقة السياحية، فهي تعد واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، وأهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، وهي من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أنها صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أدرك العالم فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والآثار الناتجة عنها بسبب النمو المتسارع للسياحة، فسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة، فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي تقضي أن يكون النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع الأجيال القادمة وليس على حسابها، وقد كانت دافع إلى ظهور ذلك المفهوم التنموي المتطور إلى ما نتج عن أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالموارد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي.

ويستمد مكون السياحة المستدامة أهمية داخل نسيج التنمية المستدامة فهناك قناعة تامة باستحالة وجود تنمية مستدامة تغفل الشق السياحي، فهي تعمل على إيجاد التوازن بين السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى، ولم يعد مفهوم السياحة المستدامة يقتصر على المنظور الاقتصادي والاجتماعي وإنما برز إلى جواره المنظور الاجتماعي والبيئي والثقافي، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية.

على اعتبار المقومات الطبيعية والتاريخية من أهم عوامل الجدب السياحي في ولاية جيجل، إذ تتوفر على موقع إستراتيجي هام بإطلالها على البحر الأبيض المتوسط، والمناخ المعتدل والشواطئ الجميلة والتراث الحضاري والآثار القديمة، كل هده المقومات محفزة لتنمية وتنشيط قطاع السياحة في الولاية، يعود عليها

بمردود اقتصادي معتبر، إلا أن القطاع السياحي في الولاية لم يحظى بالاهتمام الكافي رغم كل ما تمتلكه الولاية من مؤهلات سياحية.

وانطلاقا مما سبق تبرز إشكالية بحثنا المتمحورة في السؤال التالي:

كيف تساهم الساحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل؟

1- التساؤلات الفرعية

- ما المقصود بالسياحة؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- فيما تتمثل الأبعاد الأساسية للتنمية المحلية المستدامة؟
- ما دور السياحة في تخفيض نسب البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ؟

2- الفرضيات

- تلعب السياحة دورا ضعيفا في الاقتصاد بولاية جيجل؛
- تساهم السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية جيجل؛
- تساهم السياحة بشكل كبير في الحفاظ على البيئة في ولاية جيجل، إذا ما تم ممارستها بشكل مستدام؛

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تقديم صورة واضحة عن الأهمية التي تحضى بها السياحة في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والعلاقة الموجودة بينهما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4- أهداف الدراسة

- ضبط المتغيرات الأساسية في الموضوع حيث يجمع بين عنصرين هما(القطاع السياحي والتنمية المحلية المستدامة)؛
- التطرق إلى الدور المحوري الذي يلعبه القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على البيئة؛
- معرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في ولاية جيجل في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

5- أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هي:

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس؛
- إثراء مكتبة الكلية بهذا الموضوع؛

- الأهمية التي تحضى بها السياحة باعتبارها من بين القطاعات التي تحرك عملية التنمية المحلية المستدامة؛
- أنه وبالرغم من أن ولاية جيجل تزخر بمقومات طبيعية وثقافية يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا متميزا، إلا أنها لا تحسن استغلالها بالشكل المطلوب.

6- حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: امتدت الفترة الزمنية لهذه الدراسة من 2010 إلى 2015.

- الحدود المكانية: تتمثل في ولاية جيجل من خلال دراسة واقع القطاع السياحي في ولاية جيجل، وقد اعتمدنا على المعلومات المتحصل عليها من مديرية السياحة ومديرية البيئة ومديرية الثقافة لولاية جيجل.

7- منهجية الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح سوف نعتمد على المنهج الذي يتناسب مع الموضوع وهذا المنهج هو المنهج الوصفي التحليلي لكلا الجانبين النظري والتطبيقي.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من المصادر المتنوعة والمتمثلة في :

- الكتب، الملتقيات والمذكرات والمجلات العلمية؛
- الوثائق والسجلات التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة لولاية جيجل؛
- بعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت؛
- المقابلة، حيث تمكنا من إثراء الموضوع من خلال إجراء مقابلات على مستوى مديرية البيئة ومديرية الثقافة.

8- الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع السياحة وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

- سالمي سمير، إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012.

أهم ما توصل إليه الباحث أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ولاية جيجل، يمكنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة إذا تم تنفيذ المشاريع المدمجة ضمنه.

- صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005

تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب السياحية للجزائر وتونس والمغرب، ومختلف الآثار المترتبة عن قطاع السياحة في تلك الدول.

وأهم ما توصلت إليه الباحثة أن تطوير السياحة وتنميتها بكل أشكالها يجب أن يكون ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة لكافة القطاعات الاقتصادية.

- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل القطاع الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.

توصلت الباحثة إلى أن ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع، والتأخر في إنجاز المشاريع المقررة ضمن المخططات الوطنية.

- ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تطرقنا إلى الدور التنموي الذي يلعبه القطاع السياحي في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين القطاع السياحي والتنمية المحلية المستدامة، لما لها من آثار إيجابية في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية، والحفاظ على البيئة.

9- تقسيم البحث

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول من الجانب النظري إلى الإطار النظري للدراسة عبر ثلاث مباحث، المبحث الأول حول ماهية السياحة، المبحث الثاني حول أساسيات حول السياحة، وكان المبحث الثالث حول الإطار النظري للتنمية المحلية المستدامة.

أما الفصل الثاني من الجانب النظري تمحور حول السياحة كعامل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ففي المبحث الأول تناولنا السياحة كنشاط اقتصادي في تحقيق لتنمية، والمبحث الثاني كان حول السياحة كنشاط اجتماعي لتحقيق التنمية، أما المبحث الثالث فكان حول دور السياحة في الحفاظ على البيئة.

أما الفصل الثالث فتناول دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل، المبحث الأول تحت عنوان واقع القطاع السياحي في ولاية جيجل، والثاني كان حول المؤشرات السياحية في ولاية جيجل، وتمحور المبحث الثالث حول مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل.

10- صعوبات الدراسة

- عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة حول القطاع السياحي في ولاية جيجل؛

- لا يوجد اهتمام بهذا القطاع من طرف الجهات المعنية والمسؤولة عنه، وهذا ما جعلهم في مديرية السياحة لا يتعاملون معنا بالشكل المطلوب.

I-الإطار النظري للدراسة

- ماهية السياحة
- أساسيات حول السياحة
- التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة

تمهيد:

تتمتع السياحة باعتبارها نشاطا اقتصاديا بأهمية كبيرة، وقد أخدت في النمو والتطور إلى أن أصبحت صناعة قائمة بذاتها، فاعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم، لما لها من دور في حياة الأمم والشعوب والمساهمة في الدخل القومي الوطني، ورفع معدلات النمو وتوليد فرص العمل. وتعكس السياحة مدى التقدم الحضاري والعلمي للشعوب كونها نشاط إنساني حركي لها أبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبى من خلالها حاجات السياح، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية، هذا ما يجعلها قطاع مساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على مفهوم السياحة ونشأتها وعرض أنماطها المختلفة، كما نوضح أهميتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي الأخير نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة ،أبعادها ،أهدافها،ومؤشراتها . وذلك من خلال:

- **ماهية السياحة**
- **أساسيات حول السياحة**
- **التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة**

I.الإطار النظري للدراسة

1.I. ماهية السياحة

يعود مفهوم السياحة لكلمة رحلة Tourالمشتقة من الكلمة اللاتينية Torno، وفي عام 1643 ولأول مرة تم استخدام المفهوم Tourisme ليدل على السفر أو التجوال من مكان لآخر، ويتضمن المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.

1.1.I. نشأة وتطور السياحة

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم، بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، حيث مرت هده الظاهرة بعدة مراحل على النحو التالي:[1]

أولا: السياحة في العصور البدائية: بدأت منذ ظهور الإنسان عام 1840، ومن أبرز سمات هده المرحلة:

–لا وجود لكل من الحكومات والدول والجيوش والقوانين والأنظمة والعلوم والنقود ووسائل النقل، والبيع والشراء والملكية الفردية؛

–ظاهرة التنقل والسفر كانت موجودة للأسباب التالية: حب الانتقال، حاجة الإنسان، عدم وجود عوائق طبيعية أو بشرية، الصيد.

ثانيا: السياحة في العصور القديمة: تبدأ من نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة، وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية ومن سمات هده المرحلة:

–ظهور الحكومات والدول مثل: الدولة في بلاد الرافدين والحضارة الفرعونية في مصر؛

– ظهور الجيوش هيأ الأمان للناس وبالتالي حرية الحركة؛

–ظهور الأنظمة والقوانين، إضافة إلى ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات؛

–ظهور النقود والمعاملات والتبادل التجاري وبالتالي ظهور الملكية الفردية.

ثالثا: السياحة في العصور الوسطى: تبدأ هده المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 395 حتى القرن 15 ومن المعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر إمبراطورية نشأت في العصور الوسطى القديمة وقد كانت مركز الإشباع الفكري والحضاري والتجاري، وكان لها الفضل الأكبر في تطور حركة الأسفار العالم آنذاك.

[1]- نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، الطبعة االثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2007، ص11 –23 .

-إلا أن الحال اختلف تماما في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث تحولت اوروبا إلى مجموعات متعددة من الإقطاعية، وبعد ذلك انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية بوضعها مركزا مهما للتجارة، ومن دوافع السياحة في العصور الوسطى :

-دافع التجارة؛

- والدافع الديني؛

-ودافع الرحلات والاستكشاف.

رابعا: السياحة في العصور الحديثة: [1]

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة، التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية، التي أدت إلى زيادة الأسفار ومن أهم هده الاكتشافات اكتشاف كلمبس لأمريكا في عام 1492.

في عام عصر النهضة فتحت أبواب الكسب الكثيرة أمام الناس واتسعت مداركهم وآفاقهم بظهور علماء وفنانين في جميع المجالات، سواءا المجال العلمي أو الأدبي أو الفني، فكانوا يذهبون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية، وهم سواح أثرياء عرفوا السياحة الترفيهية وقد ازداد عدد هؤلاء السياح في القرن السابع والثامن عشر.

في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اتجه السياح إلى القارات الحديثة مثل امريكا واستراليا، ولقد أحدثت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغييرا واضحا في وسائل المواصلات وتطورها والدي أدى إلى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت، وهدا أدى إلى زيادة عدد المسافرين.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرف رجال الإقتصاد والصناعة قيمة الرحلات والسفر على المستوى العالمي، وأثر هده الرحلات على اقتصاديات الدول وفي تلك الفترة قامت العديد من الدول بجدب السياح إليها.إلى والثانية كان لهما الأثر الكبير في تطور وتقدم السياحة، لأنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية وكذلك السيارات والقطارات، كذلك كان انتقال الجيوش خلال الحربين بين دول العالم أثر كبير على تطور السياحة واكتشاف البلدان الأخرى.

يمكن اعتبار السياحة نشطت دوليا بعد الحرب العالمية الثانية، شأنها شأن جميع التغيرات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، التي شهدها العالم بعد تلك الحرب حيث تميزت هذه الفترة بما يلي:

[1]- ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 18،20 .

-سهولة المواصلات ووسائط النقل؛

-إحلال السلام في العالم؛

-تبادل الخبرات والثقافات والتطور الإجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي؛

-تطور وزيادة الحركة السياحية العالمية؛

- زيادة الإجازات المدفوعة الأجر وزيادة أوقات الفراغ نتيجة التقدم الصناعي وتوفير الوسائل المريحة؛

-ظهور السياحة الجماعية.

I.2.1. مفهوم السياحة

جرت عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة وكل باحث ركز على جانب معين أو على ظاهرة معينة،منهم من ركز علها كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ومنهم من اعتبرها على أساس تنمية العلاقة الدولية والإنسانية والثقافية.

أولا: تعريف السياحة

لقد تعددت تعار يف السياحة وذلك وفقا لآراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكوناتها وجوانبها، وفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة الدولية، وفيما يلي أهم تعار يف السياحة.

أ. تعريف المنظمة العالمية للسياحة (OMT): هي مجموعة النشاطات التي يقوم بها أشخاص مثل نشاط السفر والإقامة بعيدة أو خارج البيئة الإعتيادية التي يعيشون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية، ويكون ذلك بهذف التسلية أو العمل أو أي نشاطات أخرى ليست ذات علاقة بالنشاط الذي يمارسه الشخص داخل بيئته الأصلية.[1]

ب. كما تعرف السياحة على أنها:"السفر لغرض الترفيه وهي مجموعة نشاطات تقنية، مالية، ثقافية في بلد أو إقليم ما حسب عدد السياح".[2]

ج. تعريف جلاسمان Glaksman . R: عرف السياحة عام 1935 على أنها:" مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان."[3]

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **أسس تسويق الخذمات السياحية العلاجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص24.

[2] – ahmed Tessa , **économie et aménagment Du territoir** ,OPU ,Alger , 1993 ,p 21 .

[3]- أحمد عبيد طه، **مشكلات التسويق السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2010، ص119.

د. تعريف روبنسون Robinson: عرف السياحة على أنها: " انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة، التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرون ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهذف من وراء ذلك الإقامة الدائمة، أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور الدولة الأخرى.[1]

هـ. تعريف الأكادمية الدولية للسياحة: السياحة تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموعة الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجات السائح. [2]

و. تعريف بعض الباحثين السياحيين العرب: هي عبارة عن نشاط فرد يسافر ويستقر خارج مكان إقامته الأصلي لفترة لا تزيد عن العام، للترفيه أو العمل التجاري، أو أي غرض من الأغراض التي تلبي رغبات الفرد واحتياجاته.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للسياحة كما يلي:

" السياحة عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى آخر غير الذي يقيم فيه، لمدة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة طالما أن الإقامة مؤقتة وليست دائمة، وقد تكون لغرض الثقافة أو الرياضة أو الدين أو سياسية....الخ" .

ثانيا: تعريف السائح

أ. السياح هم زوار مؤقتون يبقون في الدولة المقصودة للزيارة، أو المكان المقصود، لمدة لا تقل عن أربعة وعشرون سنة ولا تزيد عن السنة الواحدة.[4]

ب. كما يمكن تعريف السائح على أنه: هو شخص مسافر لفترة تزيد عن أربعة وعشرون ساعة في دولة غير الدولة التي يقيم فيها عادة.[5]

ج. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتسهيلات الحركية للسفر:

هو" أي شخص بدون تمييز لعنصر أو جنس أو دين يدخل منطقة دولة طرف في اتفاقية غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، ويبقى هناك لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن ستة أشهر، وذلك في خلال

---

[1]– محمد غنيم عثمان، نبيل سعد نبيتا، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص23.

[2]– حمدي عبد الحفيظ، **اقتصاديات السياحة مدخل نظري وعملي متكامل**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، بذون سنة، ص11.

[3]– محمد مؤمن عمر، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص76.

[4]– مصطفى يوسف الكافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009 ص16.

[5]– أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتخطيط**، الطبعة الأولى، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص110.

12 شهرا، وذلك لإغراض مشروعة غير الهجرة مثل السفر، الترفيه، الرياضة، الصحة، أسباب عائلية، الدراسة، الحج أو زيارة الأماكن المقدسة أو الأعمال." [1]

-من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسائح وهو "كل شخص يسافر خارج محل إقامته الأصلي لأسباب مختلفة كالترفيه والرياضة والصحة والحج ...الخ ذ، غير الكسب المادي لفترة تزيد عن 24 ساعة .

ثالثا: خصائص السياحة

يتميز النشاط السياحي بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن باقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى، وهي كما يلي:[2]

أ. **المنتج السياحي منتج مركب:** فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية وتاريخية (حضارية دينية وثقافية) بالإضافة إلى بنى أساسية عامة مثل الطرقات، المطارات، وأماكن الإقامة والقرى السياحية، ومن خدمات كالمطاعم وأماكن الترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

ب. **السياحة صادرات غير منظورة:** فالسياحة تمثل عرضا للخدمات بصفة أساسية وليست منتجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول علية، ومن ثمة فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى.

ج. **كيفية بيع المنتج السياحي:** إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي (الطبيعية، التاريخية والأثرية...الخ) لا يباع إلا من خلال السياحة، فهذه المغريات عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة وهي تسهيلات يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع المغريات السياحية.

---

[1]- **المرجع السابق**، ص 110.

[2]- عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستذامة**، أطروحة ذكتراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2010، ص19.

د. **السياحة هي نشاط خدمي:** يتصف النشاط السياحي بكل مواصفات الخدمات التي تختلف عن مواصفات السلع المادية الناتجة عن القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي أو الصناعي، وعلى العموم فهناك مجموعة من الخصائص التي تميز السلع عن الخدمات، ويمكن التركيز على ثلاث خصائص رئيسية هي: [1]

- يتميز المنتج السياحي بالطابع الخدمي وبالتالي فهي غير ملموسة؛
- آنية الاستهلاك لأنها تقدم وتستهلك في نفس الوقت؛
- المنتج السياحي قابل للفناء ولا يمكن تخزينه.

هـ. **السياحة نشاط يتميز بالموسمية:** إن الطلب على المنتجات السياحية يتميز بتوزيع مؤقت وغير متكافئ فخلال السنة قد تسجل ارتفاعا كبيرا في الطلب على هده المنتجات، ويسمى هذا الارتفاع في أوقات معينة من السنة الذروة المؤقتة لأن الطلب السياحي يصل إلى أعلى مستوياته خلال السنة وهو ما يجعل النشاط السياحي يتصف بالموسمية.

–ومن العوامل المسببة لخاصية الموسمية تركز العطل المدرسية والعطل في المؤسسات الإقتصادية في موسم واحد، إضافة إلى العوامل المناخية والجغرافية في الدول المصدرة للسياح.[2]

و. **عرض المنتج السياحي عرض جامد (غير مرن):** بمعنى أنه يصعب استغلال المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي في غير مجال السياحة على الأقل في الفترة القصيرة، هذا بالإضافة إلى أن المنتج السياحي عامة، يصعب تغييره طبقا لتغير أذواق السائحين، وهذا ما يجعل تسويق المنتج السياحي يختلف عن تسويق المنتجات التقليدية.[3]

I.3.1. أهمية السياحة

السياحة ظاهرة سلوكية وإنسانية عامة، وقد أصبحت من أهم الظواهر المميزة في عصرنا الحاضر لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة وهي:

أولا: الأهمية الإقتصادية: وتتمثل في:[4]

---

[1]- سمير سالمي، **استراتيجية ترقية القطاع السياحي كأذاة لتحقيق التنمية المحلية المستذامة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص12.

[2]- **المرجع السابق**، ص13.

[3]–عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4]– زيد سلمان، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص 16، 17.

- زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد، وتحدث هذه الزيادة من خلال الإستفادة من خدمات الإقامة والإطعام والنقل...الخ؛
- تساهم السياحة في دعم الإقتصاد المحلي والعالمي، وتعود الأهمية الإقتصادية لصناعة السياحة إلى ما تجدبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال؛
- تحقيق صناعة صادرات غير منظورة؛
- تشمل السياحة جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر في نشاط الإنتاج الإستهلاك، النقل، الرحلات، الإتصالات، المطارات وعمليات التجارة الداخلية والخارجية.

ثانيا: الأهمية الإجتماعية

- ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالمجتمع حيث يتفاعل السائحون كأحد مدخلات النظام السياحي مع البيئة الإجتماعية في دولة الزيارة، لكي ينتج في النهاية الآثار الإجتماعية المختلفة التي تتمثل في بعض الجوانب الهامة مثل التوازن الإجتماعي، حيث تتقارب الطبقات الإجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في الحقل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر، مما يؤدي إلى توازن المجتمع.[1]

ثالثا: الأهمية الحضارية والثقافية

تتمثل هده الأهمية في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كذلك تعمل السياحة على زيادة معرفة شعوب العالم ببعضها البعض، توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم، بالإضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب القديمة وتاريخها وحضارتها، وهذا بدوره يؤدي إلى حماية التراث التاريخي للشعوب ويزيد من حركة الإتصال والتواصل فيما بينها.[2]

رابعا: الأهمية البيئية والعمرانية

تمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد والمعطيات الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم الإساءة لإستخدامها، على اعتبارها أنها ثروة وطنية؛

- تعمل النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة، ولا يسبب أي مشاكل أو آثار بيئية سالبة؛

[1]– محمد منير حجاب، **الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص28.

[2]– محمد غنيم عثمان، نبيل سعد نبيتا، مرجع سبق ذكره، ص28.

- تؤدي النشاطات السياحية إلى الإهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواءا كانت طبيعية أو من صنع الإنسان وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها.[1]

I.3.1. دوافع السياحة

تتنوع الأسباب التي تدفع الناس للقيام برحلة معينة إلى مكان ما في أرجاء هذا العالم الواسع، ويمكننا أن نجد العديد من الدوافع التي تخلق الرغبة في السفر من أهمها نجد:[2]

أولا: دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية: وتمثل في:

- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية ؛
- مشاهدة بعض الأحداث المهمة بالعالم، أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض؛
- الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وثقافاتهم؛
- مشاهدة المواقع الحضارية المهمة المشهورة بالعالم مثل: زيارة باريس لمشاهدة برج ايفل.

ثانيا: دوافع دينية: وتتمثل في:

- السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة مثل : مكة المكرمة، القدس...الخ وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة؛
- رحلات العمرة إلى مكة المكرمة وخاصة في رمضان ويوجد مقترحات أن تنظم المملكة السعودية العربية رحلات منظمة سياحية إلى العمرة وزيارة المدينة المنورة.

ثالثا: دوافع الراحة والإستجمام والترفيه: وتتمثل في:[3]

- الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والإبتعاد عن جو المدن الصناعية والتجارية الكبيرة والمزدحمة بالسكان؛
- حب الإستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق جبلية...الخ؛
- الترفيه عن النفس عند توفر الوقت والمال.

---

[1]– عثمان محمد غنيم، التخطيط السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]- ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 48–50.

[3]– المرجع السابق، ص49.

رابعا: دوافع صحية: تكون بهدف أو لغرض العلاج والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين، أو لغرض الراحة النفسية.

خامسا: دوافع عرقية: تكون لزيارة البلد الأم من خلال تجديد الروابط الأسرية كالرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعا معين لديهم.

سادسا: دوافع رياضية: وتقوم هده الدوافع على أساس :

- مشاهدة مباراة رياضية ؛
- تشجيع فريق معين مثل مشاهدة كأس العالم.

سابعا: دوافع اقتصادية: وتكون للأغراض التالية:

- لغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال؛
- بسبب انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السياح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار.[1]

ثامنا: دوافع أخرى: تتمثل هده الدوافع فيما يلي:[2]

- المغامرة؛
- المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجريبها، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور والتربة.

[1]– أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان،2007، ص 34، 35.

[2]– نسيبة سماعيلي، **دور السياحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014 ، ص23.

والشكل التالي يوضح هذه الدوافع:

الشكل رقم (1-1): دوافع السياحة

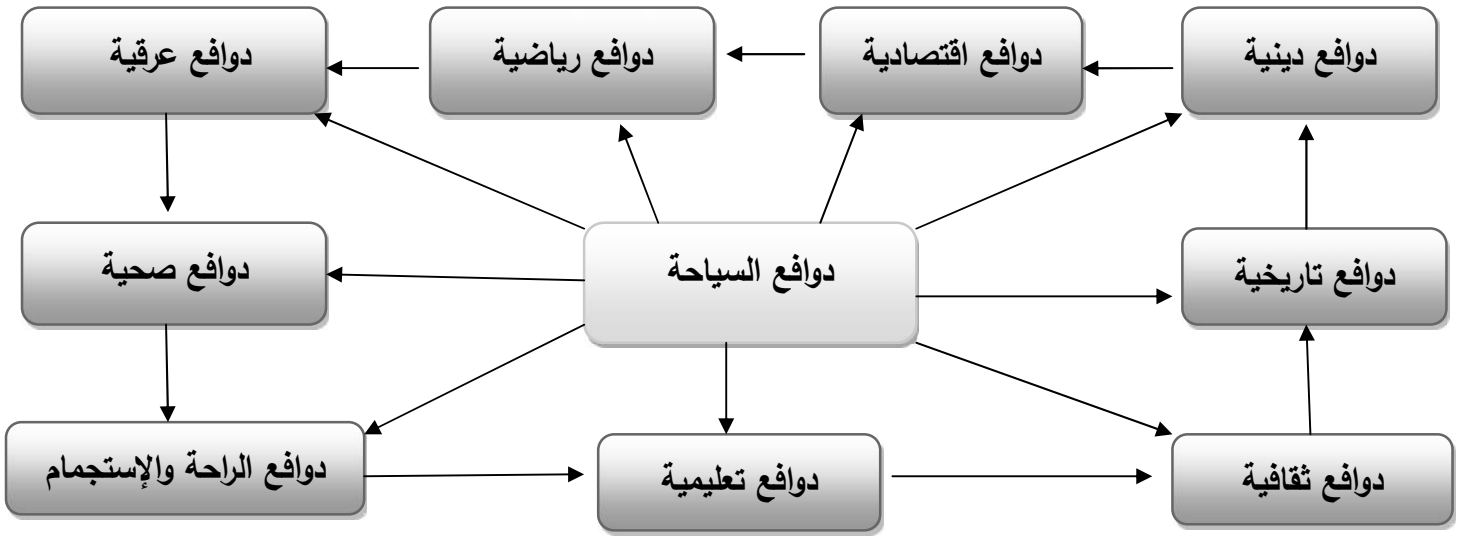

المصدر: أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعةالأولى، كنوز المعرفة، عمان،2007،ص 35.

2.I. أساسيات حول السياحة

لم تعد السياحة في يومنا هذا مجرد نشاط ترفيهي وتسلية للإنسان فقط، فقد أصبحت صناعة العصر تعتمد عليها أغلب اقتصاديات الدول لتعدد أنواعها وارتكازها على مقومات مختلفة تجعلها تتوسع.

1.2.I. أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس المتكاملة فيما بينها لقيام هذا النشاط وتظهر هذه الأسس فيما يلي:

أولا: تعريف الطلب السياحي

هي الكمية التي تنوي مجموعة معينة من المستهلكين شراءها من سلعة، وبسعر محددين، ويمكن قياس مستوى الطلب السياحي أو حجمه في أسعار مختلفة من خلال افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب على حالها، إن العوامل المركبة التي تؤثر أو تحكم السائح في السفر إلى منطقة معينة هي مختلفة إلى الدرجة التي تجعل الطلب السياحي يبدو مختلفا.[1]

[1]- أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

كما يمكن تعريفه على أنه: " تقديم مختلف الكميات وأحسن الخدمات السياحية إلى الزبائن مع قدرتهم على الشراء عند السعر المقدم".[1]

ثانيا: خصائص الطلب السياحي: تتمثل خصائص الطلب السياحي فيما يلي:

أ. المرونة: وتعني درجة استجابة الطلب السياحي للتغيرات في الظروف الإقتصادية السائدة في السوق، ولمدى التغير الطارئ على التراكيب السعرية للخدمات السياحية في الدولة المستقبلة للسياح.[2]

ب. الحساسية: وهي مدى استجابة الطلب السياحي للظروف الإجتماعية والسياسية، فالدول التي يسودها أو يسود المنطقة الداخلية فيها سياسية أو توترات اجتماعية أو عدم الاستقرار الاقتصادي، يصعب أن تكون قبلة سياحية مهما تمتعت بمغريات سياحية وخدمات وتسهيلات، ومهما اتصفت أسعار خدماتها بالرخص.[3]

ج. التوسع: يتجه الطلب السياحي الدولي إلى التوسع لعدة أسباب، ولكن اتساع الطلب السياحي لا يسير على وتيرة واحدة من سنة إلى أخرى، بل تعترضه بعض التدبدبات صعودا أو انخفاضا نتيجة للظروف الدولية الإقتصادية والإجتماعية؛[4]

د. عدم التكرارية: لا يتصف الطلب السياحي عادة بصفة التكرارية أي أن تحقيق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار الرحلة إلى نفس المنطقة.[5]

هـ. الموسمية: يتسم الطلب السياحي الدولي بخاصية الموسمية والتي تؤثر على اتجاهاته وحجمه في فترات الذروة وفترات الركود، وترجع الموسمية إلى المناخ والعوامل التنظيمية المصدرة للسائحين.[6]

ويمكن أن نرجع أسباب التوسع في الطلب السياحي إلى العوامل التالية:[7]

- قليل ساعات العمل بسبب دخول المكائن والآلات الحديثة، والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة؛
- زيادة الطلب على الخدمات السياحية في المدينة، وهدا أدى إلى الانتقال من الريف إلى المدينة؛

---

[1] -Ahmed tessa, opcit, p36 .

[2]– محمد الصريفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008، ص81.

[3]– **المرجع السابق**، ص 82.

[4]– صليحة عشي، **الآداء والأثر الإقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص33.

[5]– **المرجع السابق**، ص33.

[6]– محمد الصريفي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[7]– زيد منير سلمان مرجع سبق ذكره، ص 16–17.

- انتشار السلام بين الشعوب بعد انتهاء الحروب؛
- التمتع بالإجازات المدفوعة الأجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن؛
- انتشار وسائل النقل مثل: تطور الطائرات والسفن وغيرها... ؛
- التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تطور وانتشار وسائل الإتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل كبير في السياحة والسفر؛
- هروب الناس فترة من الزمن بسبب تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة؛
- انتشار المعلومات والوعي الثقافي والاجتماعي، أدى ذلك إلى الرغبة لدى كثير من الناس لزيارة البلدان الأخرى لغرض الإصلاح على ثقافتهم وأمور معيشتهم؛
- تطور وانتشار البنية التحتية والفوقية.

يشهد الطلب السياحي تطورا كبيرا على المستوى العالمي، إذ ارتفع عدد السياح من 678 مليون سائح سنة 2000 إلى 4030 مليون سائح سنة2015، والجدول التالي يوضح تطور الحركة السياحية الدولية من سنة 2000-2015، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-2): تطور الحركة السياحية على المستوى العالمي خلال الفترة 2000-2015.

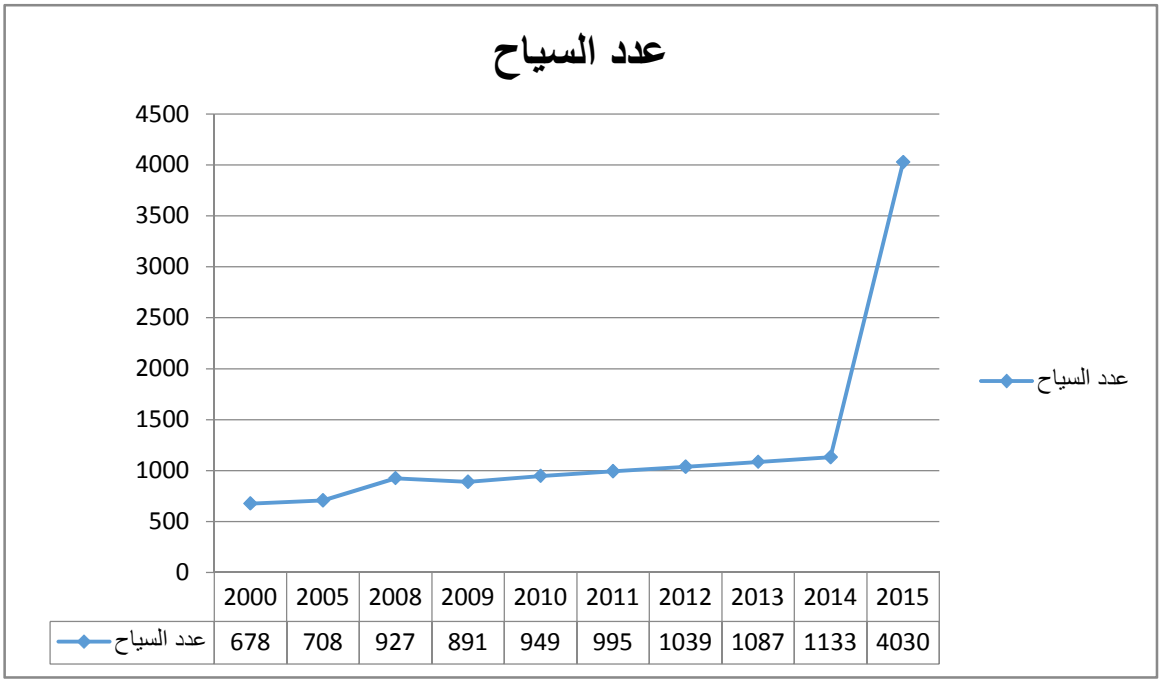

	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح	678	708	927	891	949	995	1039	1087	1133	4030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد السياح قد تطور على المستوى العالمي، من سنة 2000 إلى سنة 2015 ما يعادل 3352 مليون سائح، وهذا الرقم يترجم مدى تطور الطلب السياحي وتزايد الحركة السياحية للدول المستقبلة للسياح، نتيجة لتزايد اهتمام الأفراد بالسياحة والسفر، كما يشهد عدد السياح انخفاضا سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة الإقتصادية المتمثلة في تفاقم الركود وانتشار مرض الأنفلونزا، فقد وصل عدد الوافدين في هذه السنة إلى 891 مليون سائح، ثم عاد للارتفاع سنة بعد سنة ليصل سنة 2015 إلى 4030 مليون سائح.

يمكن القول أن القطاع السياحي أكثر القطاعات حساسية في للأزمات السياسية والاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك فهو أكثر القطاعات سرعة في النمو في أوقات الأمن والاستقرار.

ثانيا: تعريف العرض السياحي

يعرف العرض السياحي على أنه:" رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين".[1]

ويعرف كذلك على أنه:" عبارة عن خليط من العناصر غير المتجانسة، وهي كل ما تملكه وتعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب ومرافق وخدمات سياحية بهدف تنمية الحركة السياحية الوافدة إليها من مختلف دول العالم".[2]

ومن مكونات العرض السياحي ما يلي:[3]

أ. **المناخ:** وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس وهواء؛

ب. **التضاريس:** وما يحتويه من جبال وسهول وبحيرات والشواطئ البحرية والكهوف...؛

ج. **المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية؛

د. **النباتات المختلفة:** وتشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والأسماك والحياة البرية والبحرية.

---

[1]- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الذباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص54.

[2]– نور الدين جليد، أسماء بركان، **أهمية التنمية المستدامة في القطاع السياحي**، مجلة بعنوان الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 6، جوان 2015، ص 120.

[3]– حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة** –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص54.

خصائص العرض السياحي: تتمثل خصائص العرض السياحي فيما يلي:[1]

أ. المنتج السياحي غير قابل للنقل: أي أن السائح هو الذي ينتقل إلى الدولة السياحية حتى يستطيع الاستمتاع بالمغريات السياحية المعرضة بها؛

ب.المنتج السياحي غير قابل للتخزين: أي لا يمكن تخزين خدمات أو تأجيل استخدامها لوقت آخر؛

ج. المنتج السياحي مزيج من العناصر الطبيعية والخدمات بحيث يكون الفصل بين هذه العناصر والمكونات غير ممكن، فالعوامل الطبيعية تنشأ مع العوامل التاريخية والدينية والثقافية والحضارية لتشكل معا العرض السياحي؛

د. تعدد المنتجين الذين يشاركون في العرض السياحي نظرا لطبيعته المركبة، فيساهم في تقديمه عدد كبير من المنتجين سواءا من القطاع السياحي أو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى؛

هـ. عرض المنتج السياحي عرض غير مرن في الأجل القصير.

ثالثا: التسويق السياحي

التسويق السياحي هو ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به هيآت ومؤسسات داخل الدولة وخارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمحتملة، والتأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها.[2] وتتضمن عملية التسويق السياحي تسويق المتوج السياحي والتعريف به داخليا وخارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، وترى "منظمة السياحة العالمية" بأن عملية التسويق السياحي تتضمن ثلاث وظائف رئيسية وهي:[3]

أ. **التنمية:** أي أن التسويق السياحي عملية إدارية وفنية في آن واحد، فهي تقوم أساسا على التخطيط ووضع سياسات تسويقية؛

ب.المراقبة: أي أنه نشاط مشترك بين مجموعة من الهيئات المختلفة والمؤسسات السياحية المتعددة مثل شركات نقل سياحية، فنادق، بنوك...الخ؛

[1]– عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص،ص 29،30.

[2]– نور الذين جليد، أسماء بركان، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3]– صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ج. **الاتصال:** أي أنه نشاط متعدد الجوانب، وينبع هذا النشاط من داخل الدولة باعتبارها مصدرا له، حيث تقوم بتوفير سبل النجاح بما يملكه من إمكانيات مادية وبشرية لإقناع السياح بالمقومات والخدمات السياحية التي تتوفر عليها وتتلاءم مع رغباتهم.

رابعا: الإنفاق السياحي: ويشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه، بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة. [1]

خامسا: الإيرادات السياحية: يرتبط الإنفاق والإرادات السياحية ارتباطا وثيقا بإنفاق السياح على المنتج السياحي يعتبر إيرادات للدولة العارضة للمنتج السياحي، ويتوقف حجم هذه الإيرادات على عدة عوامل منها قوة وجودة وتنافسية أسعار المنتج السياحي المعروض كذا مستوى الإجراءات الإدارية والتنظيمية للدولة المضيفة، وحتى مستوى العلاقات السياسية بينها وبين الدول المرسلة للسياح يمكن أن يؤثر على حجم هذه الإيرادات ومستوى الخدمات السياحية.[2]

[1]- حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]– جليد نور الدين، أسماء بركان، مرجع سبق ذكره، ص 120.

2.2.I. أركان السياحة

1-النقل
2-الإيواء تعتمد على البنية التحتية والفوقية
3-البرامج

الشكل رقم(1-2): أركان السياحة

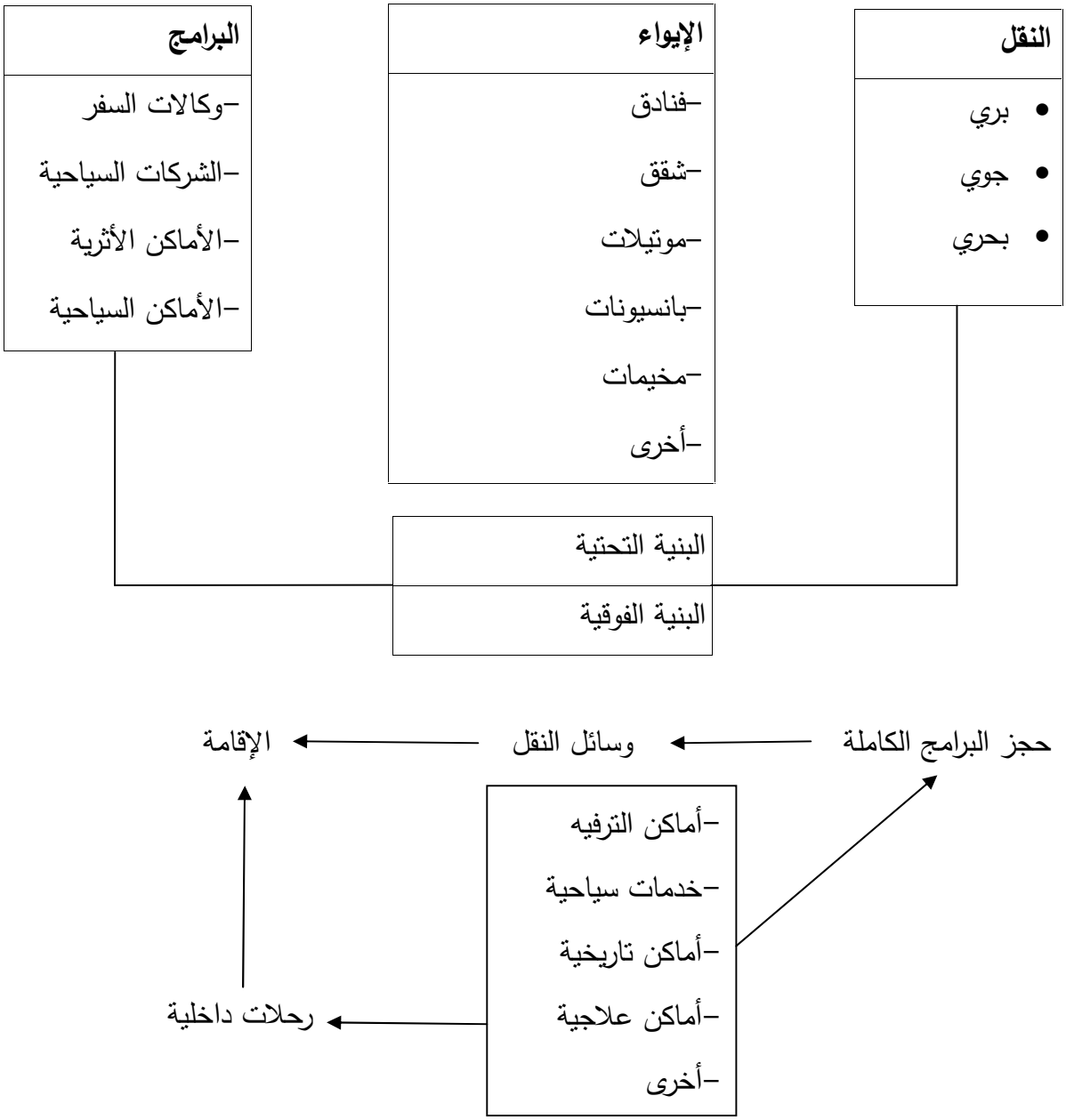

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص43.

-من خلال الشكل السابق نجد أن أركان السياحة تتمثل في:[1]

أولا: النقل: إن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل وتطور طرق المواصلات وخدماتها، من وسائل النقل من مطارات، موانئ،طرق؛

ثانيا: الإيواء: أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي دولة أو مكان هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام، الشراب ، الترفيه،الإيواء يمثل الفنادق، الموتيلات، شقق سياحية،مخيمات، ويمثل كذلك الطعام والشراب بصورة مباشرة.

ثالثا: البرامج: لا تنجح السياحة بدون معين يتميع بها السائح ويحجز له مكان عند وصوله البلد المعني، وهذه البرامج تشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية والدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ.

رابعا: البنية التحتية: وهي مصطلح يطلق على الخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، من مياه، صرف صحي، كهرباء، والحاجات الأساسية للحياة المدنية من (بنوك، مدارس، مستشفيات)، وتتمثل البنية الأساسية في السياحة في المنشآت السياحية الترفيهية والأجهزة السياحية المختلفة.

خامسا: البنية الفوقية: وهو مصطلح يطلق على منشآت الإقامة مثل: الفنادق، المخيمات، الموتيلات... الخ، وكذلك مشاريع لإستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر، الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، المنظمات السياحية، ملاعب، مقاهي،سينما، مسارح...الخ، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها، وتختلف من بلد لآخر وحسب مستوى تقدم البلد.

I.3.2. مقومات السياحة

تعتمد السياحة على تقديم المنتج السياحي وهو منتج مركب، وتوجد مجموعة من العناصر تساهم في تقديم المنتج السياحي وهي:

أولا: المقومات الطبيعية: أهمها:[2]

أ. المناخ: يفضل السائحون الجو المعتدل الجاف، حيث يكون الانتقال إلى المناطق الدافئة شتاءا والمناطق الجبلية وشواطئ البحار صيفا؛

---

[1]- **المرجع السابق**، ص 44،45.

[2]- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 145،146.

ب. عيون المياه المعدنية: مند القدم اكتشف الإنسان مزايا المياه المعدنية في العلاج والإستشفاء، وهده العيون لا تقتصر فقط على المرضى، وإنما تشمل كذلك الأفراد الذين يرغبون في إراحة أعصابهم واللجوء إلى مكان تتوفر فيه أسباب الراحة والمتعة؛

ج. شواطئ البحار والجبال: توجد مغريات طبيعية كثيرة كالصحاري والواحات والغابات والشلالات....الخ

ثانيا: مقومات بشرية: وتتضمن مواقع الجدب السياحي الأثرية والتاريخية والثقافية والتي هي نتائج تفاعلات الإنسان وتقلبات الحضارات والأمم والشعوب، ومن الآثار الخالدة التي تجدب السياح والزوار تلك التحف التي أصبحت جزء من المعالم السياحية الفريدة مثل:الأهرامات ومنارة الإسكندرية وسور الصين العظيم وتاج محل في الهند ومدينة البتراء في الأردن...الخ، فهده الآثار البديعة تشكل أهم مواقع الجذب السياحي العالمي.

وهناك مواقع ترتبط بأحداث تاريخية مهمة تتميز بقدرتها على جذب ملايين السياح الزوار، وهناك أيضا مواقع تعود للحضارات القديمة.

كما تشمل عوامل الجذب البشرية أشكال الثقافات في المجتمعات وأنماط حياة الإنسان ومعيشتهم واحتفالاتهم ومناسباتهم.[1]

ثالثا: الخدمات والتسهيلات السياحية

وتشمل هده المقومات الأمور الآتية:

أ. سهولة الوصول: فمناطق الجذب السياحي أيا كان نوعها، قد تكون قليلة القيمة إدا كان موقعها متطرفا ولا يمكن الوصول إليه بوسائط النقل العادية.

ب. البنية الأساسية: تتمثل البنية الأساسية في جهة القصد السياحي بمجموع الخدمات والتسهيلات والمنافع العامة، وهده الخدمات يجب أن تكون كافية لتلبية احتياجات كل من السكان والسياح على حد سواء، فتصميمات المرافق العامة وشبكات المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي مثلا يجب أن تكون متوافقة مع حجم المجاميع الوافدة، ويمك أن تشمل البنية الأساسية على ما يلي:

- توفر المياه من حيث النوعية ومدى صلاحيتها للاستخدامات البشرية، وكذلك مدى توفر نظام المجاري؛
- طرق النقل والمواصلات؛

[1]- عبد الإله عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، الوراق والتوزيع، عمان، ص 165.

- الإتصالات السلكية واللاسلكية حيث يراعي عند اختيار جهة القصد السياحي توفر الخدمات البريدية ومحطات استقبال إذاعة تلفزيون.

I.4.2. أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة يمكن تصنيفها وفقا لعدة أسس ومعايير محددة، وفيما يلي سنعرض هذه المعايير المعتمدة في التصنيف:

أولا: وفقا للغرض

يمكن تحديد عدة أنواع للسياحة وفقا للغرض الذي يسعى السائح لتحقيقه، ووفقا لاتجاهاتهم وظروفهم الإقتصادية والإجتماعية وهي تتكون من:

أ. **سياحة الاستجمام:** وهي السياحة التي بها أوقات استمتاع السائح، وذلك من خلال انتقاله غلى أماكن جذابة طبيعية مثل الشواطئ، الجبال والواحات وغيرها؛[1]

ب. **السياحة الثقافية:** تهدف إلى التعرف الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام، والهدف منها زيارة الأماكن الثقافية مثل فاس، تدمر و لاهور وغيرها.[2]

ج. **السياحة الدينية:** هي ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها، وبما تمثله من قيم روحية لهذا الدين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياحة الدينية تعكس من وجهة نظر أصحابها جزءا هاما من احترامهم لمعتقداتهم كالحج؛[3]

د. **السياحة الرياضية:** وهي الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة ما، بهدف ممارسة أنشطة رياضية أو الاستمتاع بالبطولات الرياضية، المقابلات الخاصة بكأس العالم والألعاب الأولمبية، وقد انتعشت هده السياحة بسبب كثرة التظاهرات الرياضية ورغبة المناصرين في الانتقال مع فرقهم المشاركة في مختلف البطولات؛[4]

---

[1]– أحمد عبد السميع علام، **علم الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 26-29.

[2]– حكيم بوجطو، **إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/10/9، ص 04.

[3]– محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2000، ص،ص 142،141.

[4]– محمد إسلام تلي، **دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، 2014، ص06.

هـ.السياحة العلاجية: وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجأون هده المراكز؛[1]

و. السياحة الإجتماعية: وهده السياحة تهذف للمحافظة على بقاء العلاقات الإجتماعية بين الأسر والأفراد، من أبرزها السفر من أجل الأقارب والمعارف في الأفراح والأقراح وهذا النوع مشهور في الدول التي لها جاليات تعيش في الدول المجاورة؛[2]

ي. سياحة المؤتمرات: هذا النوع من السياحة يختص بتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات على كافة المستويات، وغالبا ما تعقد المؤتمرات استجابة لرغبة الأفراد والمؤسسات، حيث تتولى جهات مختصة بتنظيم هذه اللقاءات والمؤتمرات وتوفير خدمات لا تقتصر على الجانب الرسمي للمؤتمر، وإنما تشتمل على تقديم الخدمات السياحية والترفيهية للمشاركين.[3]

ثانيا: السياحة وفقا للحدود السياسية

ويعتمد هذا المعيار على حركة السياح فيما إدا كانت داخل حدود البلد السياسية أم تتعداها، وبموجب ذلك نميز نوعين من السياحة :[4]

أ. **السياحة الداخلية:** وتشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية؛

ب. **السياحة الخارجية:** وتشمل حركة السياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية الدولية، وفيها يجد السائح تغيرا في أمور متعددة كاللغة والعادات والتقاليد والنظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على إذن لدخول البلد وإجراءات تصريف العملة وغيرها.

ثالثا: السياحة وفقا للعدد: وتنقسم إلى:[5]

أ. **سياحة فردية:** هي سياحة يقوم بها شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما دون الحاجة إلى التخطيط لتنظيم فعاليات هذه المرحلة، وتعتمد مدة إقامته على مستوى استمتاعه بالمكان، وهنا يتأثر السائح بالإعلان والترويج السياحي أو بالأصدقاء؛

---

[1]– أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص27.

[2]– مروان السكر، **مختارات من الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان،1999،ص 17.

[3]- حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص259 .

[4]– أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 26–29.

[5]– محمد مؤمن عمر، مرجع سبق ذكره، ص95.

ب. **سياحة جماعية:** أو سياحة الأفواج حيث تنظم الشركات السياحية رحلات جماعية وتقوم بترتيب برنامج خاص لكل رحلة وبسعر محدد، ويحاول منظم الرحلة أن يشبع رغبات جميع أفراد الفوج، لذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة الأنشطة.

رابعا: السياحة وفقا للعمر: وتنقسم إلى:[1]

أ. **سياحة الطلائع:** يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 70-14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها الأطفال باكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة؛

ب. سياحة الشباب: يتعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية بين 15-21 سنة ويتميز هذا النوع بالبحث عن الحياة الإجتماعية والاختلاط بالآخرين والاعتماد على النفس وتكوين الصدقات؛

ج. سياحة الناضجين: وهذا النوع يتضمن المرحلة العمرية من 35-55 وهي عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة والهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق من العمل، ويغلب طابع الراحة والاستجمام والترفيه على هذا النوع من السياحة؛

د. سياحة المتقاعدين: ويعتبر هذا النوع من أنواع السياحة التقليدية في الغرب وأمريكا وغالبا ما يشارك بها المتقاعدين وكبار السن.

خامسا: السياحة وفقا لمدة الإقامة: وتنقسم إلى:[2]

أ. **سياحة أيام:** هذا النوع من السياحة يستغرق أيام محددة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد؛

مسبقا، أو تكون سياحة فردية وتكون متنوعة وخدماتها مختلفة وقد تكون في نهاية الأسبوع أو في مناسبات وطنية...الخ؛

ب. سياحة موسمية: هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين، أي فترة الإقامة تتراوح من شهر لى ثلاثة أشهر؛

ج. سياحة عابرة: وهذا النوع يكون على نوعين:

- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الباصات السياحية أثناء توجههم إلى بلد ما؛

---

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 66،68.

[2]- **المرجع السابق**، ص68.

- سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة في مطار ما أو وجود إضرابات معينة في إحدى المطارات، ويؤدي إلى عدم تزويد الطائرات بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف.

سادسا: السياحة وفقا للجنسية: دائما تختلف البرامج السياحية باختلاف جنسية السواح حيث يختلف سلوك وتصرف السائح ورغباته، وحسب هذا النوع تقسم السياحة إلى:[1]

أ. **سياحة الأجانب:** يتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ما عدا مواطني أهل البلد وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجلب السياح الأجانب بما تتلاءم مع رغباتهم وميولاتهم؛

ب. **سياحة المقيمين خارج البلد:** وهي تتشابه كثيرا مع السياحة الإجتماعية لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة كبيرة خاصة في دول العالم الثالث؛

ج. **سياحة مواطني الدولة(السياحة الداخلية):** وهذا النوع السياحة هو السياحة الداخلية التي تم ذكرها سابقا، والتي تنظم إلى مواطني دولة ما لغرض زيارة الأماكن الأثرية والتاريخية والحضارية والرياضية...الخ في بلدهم نفسه.

I.3. التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة

استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير الإستدامة لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

I.3.1. مفهوم التنمية المحلية المستدامة

أولا: نشأة التنمية المستدامة:

بدأ استعمال مفهوم التنمية المستدامة من طرف الإتحاد العالمي لحماية البيئة، ورد استعمالها في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية (1987)، وفي سنة (1998) استعملته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بصفة رسمية، فمند سنوات الستينات بدأ الاهتمام بالعمل على تجنب الآثار الضارة لبعض نمادج التنمية وبقضايا اللامساواة الإجتماعية وتدهور البيئة.

[1]- **المرجع السابق**، ص72.

وفي سنة 1982 في إطار مؤتمر "ستكهولم" شكلت لجنة أهمية ترأسها وزير البيئة النرويجي (G. Hbrudiland) قدمت تقريرها المعروف "بتقرير برات لاند" (1987)، إذ تم بموجبه إعطاء مفهومها للتنمية المستدامة يتلخص في: التنمية المستدامة تهدف لإيجاد حالة من التناغم بين الإنسان والبيئة والطبيعة.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة قد برز بشكل رسمي منذ قمة "ريودي جانيرو" بالبرازيل 1992 والتي جعلت الإنسان يأتي في مركز اهتمامات التنمية وذلك بالتأكيد على أحقية في حياة سليمة منتجة ومتناغمة مع الطبيعة، وهذا لا ينفي أن الاهتمام بقضايا البيئة بدأ يتنامى مند بداية السبعينات،وذلك نتيجة لإدراك المجتمعات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني خاصة في الدول الديمقراطية التي تتمتع بحرية من اهتمامات الرأي العام، إذ تكفي في هذا المجال إلى التظاهرات التي تواجه بها تنظيمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة أثناء انعقاد مؤتمرات المنظمات التي تطالب الدول الكبرى (قمة العشرين) لإدراج قضية البيئة ضمن أجندتهم وذلك في تظاهرات لندن (2-4-2009) وتظاهرات كوبنهاجن (ديسمبر 2009) بمناسبة القمة العالمية حول البيئة بمشاركة متظاهرين من 50 دولة، ويمكن القول أن البيئة أصبحت قضية دولية يمكن تتبعها بدءا من مؤتمر اليونسكو (1968) الذي أثار فكرة تنمية بيئية قابلة للحياة، وكذلك تقرير نادي روما الذي ركز على "بيار شاساند" بين البيئة والاقتصاد والاجتماع.[1]

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة

التنمية المستدامة من المعنى اللغوي: يعود أصل كلمة الاستدامة إلى علم الإيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدمت مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي.[2]

أما عن المفهوم العلمي فقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة حيث تعرف على أنها:" التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها".[3]

---

[1]- خالد حامد، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 97-101.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25.

[3]- سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص77.

أما المعنى الاقتصادي للتنمية المستدامة فتعني أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، بمعنى أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه.[1]

كما تعرف بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم". [2]

وتعرف التنمية المحلية بأنها: " العملية التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".[3]

كما تعرف بأنها: عملية التغيير التي تتم في ايطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.[4]

وبالتالي يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقوم إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبدولة لتحسين مستوى معيشتهم؛
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الإعتماد على النفس والمشاركة.

و. وتعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها : " عملية تغيير تتم بشكل مستمر ولا تنتهي عند نقطة معينة، لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي".[5]

---

[1]– عماري عمار، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة حول إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل، 2008، ص 05.

[2]- opatnik d' homiéres,le devloppement durable, édition d'organisation, parise,2005,p 107.

[3]– خيضر خنفري، **تسويق التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص17.

[4]– عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص13.

[5]- **المرجع السابق**، ص15.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المحلية المستدامة هي" تلك التنمية التي تقوم على التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بهدف تحسين الأحوال والرقي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية ".

I.2.3. مبادئ التنمية المحلية المستدامة

يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

أولا: المشاركة: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فعالة في عملية التنمية، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية؛
- أن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهرية تؤيد التغير.

ثانيا: حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية، المحاسبة،الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

ثالثا: التضامن: أي التضامن مع الأجيال القادمة والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية؛

رابعا: حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: ويتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية والنباتية والحيوانية من الانقراض، بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير وأكثر فعالية من العلاج؛

خامسا: تحقيق المعرفة: يجب أخدا لتدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة؛

[1]– حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص54.

سادسا: استيعاب التكاليف: بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك إلى التخلص النهائي؛

سابعا: الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.

I.3.3. أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي، الإجتماعي والبيئي وفيما يلي الأبعاد الثلاثة للتنمية المحلية المستدامة:[1]

أولا: البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل:

أ. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، فالتنمية بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة .

ب. تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الإقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية، حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، مما يحرم هذه البلدان من إيرادات تحتاج إليها ، ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة وبالتالي يؤدي ذلك إلى:

- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري؛
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

ج. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته: تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي، ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات، وكما أن هذه الدول ضالعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق:

[1]- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 30،31.

- استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وحماية النظم الطبيعية؛
- توفير الموارد التقنية والمالية وتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

د. المساواة في توزيع الموارد: هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار، ولدا يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعملا معا للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

هـ. الحد من التفاوت في مستوى الدخل: إذ هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية، والعبئ لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكن في تنفيذها ومن هذه الحلول:

- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛
- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد؛
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية؛
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع، يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

ثانيا: البعد الاجتماعي: في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى البعد الإجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي وهي كما يلي:[1]

أ. **تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان):** التنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان وهذا ما قد يجعله من إعاقات التنمية المستدامة؛

[1]- مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة مقاربة إقتصادية ضمن إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، أيام 08/07/ أفريل 2008 2008، ص،ص 9،10.

ب. **أهمية توزيع السكان:** يلعب عنصر أهمية توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو تطوير وتوسيع المناطق الحضرية لاسيما المدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة، لأن المدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة وهذا في كثير من الأحيان يتسبب بخطورة على الناس ويدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومنه فإن التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المحلية المستدامة؛

ج. **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع التنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على ميه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة تعتبر أهم مبادئ التنمية المحلية المستدامة؛

د. **الأسلوب الديمغرافي في التحكم:** يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة.

ثالثا: البعد البيئي: للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف البيئية وهي:[1]

أ. **حماية الموارد الطبيعية:** إبتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية الثروة السمكية وصيانة المياه العذبة والبحار والمناطق السياحية؛

ب.**حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى البحر، أو تغير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، ويعني ذلك الحماية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

[1]– عبد القادر عويبان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، 2008، ص 29.

والشكل التالي يمثل الأبعاد الأساسية للتنمية المحلية المستدامة.

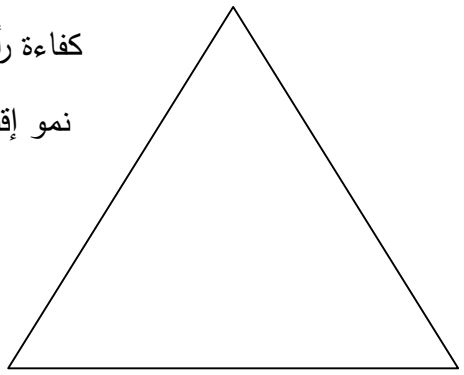

المصدر: ذهبية لطرش، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، **المؤتمر العلمي الدولي حول متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 07-08 أفريل 2008، ص 07.

- **أهداف التنمية المحلية المستدامة:**

قد ينظر للتنمية المحلية المستدامة على أنها عملية هذفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، ولكنها في الحقيقة أوسع من ذلك.

وتندرج أهداف التنمية المحلية المستدامة فيما يلي: [1]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضاري؛

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛

[1]- نائل عبد الحفيظ العوالمة، **إدارة التنمية**، زهران للنشر، عمان،2008 ، ص154.

- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضارية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرفق والخدمات الأساسية (الإنارة، الغاز...)؛
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

I.4.3. مؤشرات التنمية المحلية المستدامة

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المحلية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المحلية المستدامة إلى عدة نواحي نوجزها فيما يلي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي: [1]

أ. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة؛

ب. **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج؛

ج. **رصيد الحساب الجاري كنسبة مؤوية من الناتج الإجمالي:** يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد؛

---

[1]- عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، العدد09، ديسمبر 2014، ص 220-222.

د. صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مؤوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

أ. **المساواة الاجتماعية:** ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة (الصحة –التعليم) و من القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر و توزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية و العرقية، الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية و عدالة الفرص ما بين الأجيال، و يمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما[1]:

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و نسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.
- المساواة في النوع الاجتماعي: و يمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

ب.معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مؤوية من القوى العاملة.[2]

ج.نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقعوا لهم أن يبقوا سن الأربعين كنسبة مؤوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المؤمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيم الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.[3]

د. التعليم: هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الإجتماعي و الاقتصادي، وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم و في تدريب سكانها على المعلومات الحديثة

أما مؤشرات التعليم فهي[4]:

---

[1]- فوزي، بوروبة، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة ضمن التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، أيام 08/07/ أفريل،2008، ص6

[2]– عبد الجليل هويدي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[3]– **المرجع السابق**، ص221.

[4]– فوزي، بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- مستوى التعليم: و يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي؛
- محو الأمية: و يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

هـ. السكان: هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني و التنمية المستديمة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المشاكل البيئية و بالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستديمة. [1]

ثالثا: المؤشرات البيئية: تتمثل فيما يلي:[2]

أ. **نصيب الفرد من الموارد المائية:** ويرتبط بظاهرتين أساسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول؛

ب. **متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:** يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة؛

ج. **التصحر:** يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية؛

د. **كمية الأسمدة المستخدمة سنويا:** يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار؛

هـ. **التغير في مساحة الغابات:** يشير إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مؤوية من المساحة الإجمالية للبلد.

رابعا: المؤشرات المؤسسية: وتتمثل فيما يلي:[3]

أ. **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:** يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد؛

ب. **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:** يشير إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية؛

ج. **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:** إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته؛

د. **مستخدموا الأنترنث لكل 100 نسمة:** يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

---

[1]– **المرجع السابق**، ص7.

[2]– عبد الجليل هويدي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3]– **المرجع السابق**، ص 222.

خلاصة:

من خلال ما سبق خلصنا إلى أن السياحة أصبحت أكبر وأهم الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية في وقتنا الحاضر، وهي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر، وللسياحة عدة خصائص تميزها عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أسهم في تنوع أنماط السياحة تبعا لميولات ورغبات السائحين وتنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير.

وقد أصبحت السياحة من أكبر الصناعات في العالم مما زاد من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها في الدخل الوطني وخلق فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات والحفاظ على البيئة وتقارب وتعارف المجتمعات.

ومع التوجه المعاصر للتنمية المحلية وظهور مصطلح الاستدامة واعتبار السياحة كوسيلة للتنمية المحلية المستدامة باتت ضرورة حتمية تمليها متطلبات الحياة، ووجوب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند القيام بأي نشاط سياحي.

II- السياحة كعامل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

- السياحة كنشاط إقتصادي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- السياحة كنشاط إجتماعي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- دور السياحة في الحفاظ على البيئة.

تمهيد:

السياحة أحد الأنشطة الإقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم كونها واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من دول العالم، وهي من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي كنا تمثل أحد أهم الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما لها أهمية كبيرة في الجانب الإجتماعي كتحسين المستوى المعيشي الأفراد وتبادل الثقافات...الخ.

وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبى من خلالها حاجات السياح وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية وبالتالي ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيوليجي والعمل على تحقيق التوازن البيئي.

وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأبعادها الإجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على البيئة التي تعد جزء يتكامل مع عملية التنمية.

وقد تناولنا في هذا الفصل في مختلف جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومساهمتها في الحفاظ على البيئة من خلال:

- **السياحة كنشاط إقتصادي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.**
- **السياحة كنشاط اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.**
- **دور السياحة في الحفاظ على البيئة.**

II.1. السياحة كنشاط إقتصادي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

تتصف السياحة بأنها نشاط إقتصادي متزايد، حيث أنها تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية والتي تعرف أنها الإستخذام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي، وذلك من خلال العوائد الناتجة عن المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي.

II.1.1. مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

أولا: مساهمة السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، عن طريق فتح المجال للمستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المجال السياحي والفندقي.[1]

- ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة فيما يلي:[2]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، القرى السياحية...الخ)؛
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
- فروق تحويل العملة؛
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية)؛ بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى؛

- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.و

والجدول التالي يبين الإيرادات السياحية العالمية.

الجدول رقم (2-1): الإيرادات السياحية العالمية بين سنوات (2008-2014).

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
	سنة الأساس (2008= 970)						
القيمة مليار دولار	970	885	966	1081	1116	1197	1245
المؤشر	100	95	100	105	109	115	119

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO).

[1]- رعد مجيد العاني، **تكنولوجيا التنظيم السياحي**، الطبعة الأولى، دار المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص18.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص22.

الشكل رقم (2-1): تطور الإيرادات السياحية العالمية بين السنوات 2008-2014.

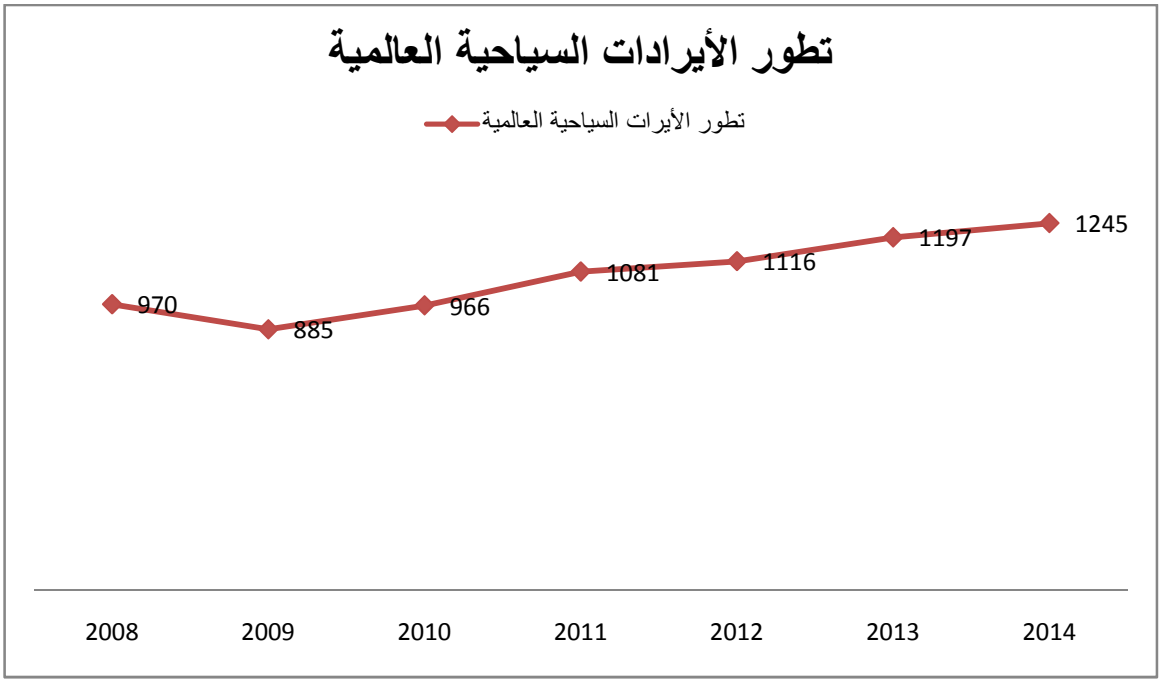

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

شهدت الإيرادات السياحية العامية ارتفاعا مستمرا من سنة 2008 إلى غاية 2014، عدا سنة 2009 فقد شهدت تراجعا حيث قدرت الإيرادات السياحية ب 885 مليار دولار بعدما كانت 970 مليار دولار سنة 2008، وهذا كان تزامنا مع انخفاض في عدد السياح الدوليين بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم وانتشار مرض الأنفلونزا، ثم عاد للارتفاع في السنوات الأخرى ليصل إلى 1245 مليار دولار سنة 2014.

وبالتالي فإن ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، وذلك نتيجة ارتفاع دخول الأفراد وتحسن ظروف المعيشة وظروف العمل أدى بالأفراد إلى زيادة إنفاقهم على السياحة .

ثانيا: مساهمة السياحة في تحسين ميزان المدفوعات

إن السياحة يمكن أن تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى الداخلية وغيرها من الآثار.[1]

[1]- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1999، ص25.

– ويتجلى أثر السياحة من خلال تعديل ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه في حالة العجز، أو التخفيف على الأقل وخاصة عندما تكون حركة رأس المال سلبية أي خروج رأس أموال من الدولة إلى الخارج من اجل وفاء قروض أو فوائد للاستثمار في الخارج.[1]

II.2.1. مساهمة السياحة في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي

أولا: مساهمة السياحة في الدخل القومي

القطاع السياحي كأي قطاع آخر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، له دوره الفعلي في تكوين الناتج المحلي، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد القومي، ولا يقف دور السياحة في تكوين الدخل القومي فحسب بل إنه يبعث سلسلة في الاقتصاد القومي والذي يتمخض عنها تحقيق المزيد من الإنتاج والاستخدام، ويتحقق عنها بالتالي المزيد من الدخول وهو ما يعرف بأثر المضاعف السياحي، ويقصد بالناتج القومي المجموع الإجمالي للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة السنة.

طرق احتساب الدخل القومي: يمكن احتساب الدخل القومي بثلاث طرق، على أنها تعطي نفس الناتج وفيما يلي استعراض مختصر لها:[2]

أ. **طريقة الناتج:** والدخل القومي بموجب هذه الطريقة هو حاصل جمع أسعار السلع والخدمات النهائية مضروبة في كميات السلع والخدمات المنتجة خلال السنة؛

ب. **طريقة الدخول المكتسبة:** والدخل القومي بموجب هده الطريقة هو مجموع الدخول المتحقق لأفراد المجتمع (الريوع، الأجور، الفوائد، الأرباح) المدفوعة إلى عناصر الإنتاج خلال فترة السنة.

ج. **طريقة الإنفاق:** فالدخل في هذه الحلة يساوي الإنفاق على الاستهلاك زائد الإنفاق على الإستثمار.

طرق احتساب الدخل السياحي: من الممكن تطبيق الطرق الثلاثة السابقة، إلا أنه سوف نختار أسهل الطرق كالآتي:[3]

أ. **طريقة الإنفاق السياحي:** والدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع إنفاق أفراد المجتمع على شراء الخدمات السياحية خلال فترة السنة؛

ب. **طريقة الدخول السياحية المكتسبة:** والدخل السياحي بموجب هذه الطريقة هو مجموع الدخول (الريوع، الفوائد، الأجور، الأرباح) المتحقق للأفراد العاملين في القطاع السياحي نظير تطبيق عوامل الإنتاج السياحي (المواد الأولية، رأس المال، العمل، التنظيم).

---

[1]– رعد عبد المجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]– مثنى الحوري، إسماعيل علي الذباغ، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3]– **المرجع السابق**، ص 108–111.

- يتجلى أثر السياحة في الدخل القومي فيما يلي:[1]

- توفر السياحة دخلا بالعملات الحرة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها؛
- يتغلغل هذا الدخل بسرعة وبطريقة مباشرة في قاعدة توزيع عريضة في الاقتصاد القومي، بما يحقق زيادة في الدخل لا تستفيد منها المنشآت السياحية وحدها وإنما تستفيد منها أيضا قطاعات عديدة في الاقتصاد القومي.

- **حساب أثر السياحة في الدخل القومي**

يمكن احتساب أهمية دور السياحة في الدخل القومي أو الناتج المحلي بشكل رياضي، من خلال إجراء مقارنة نسبية بين الدخل السياحي من جهة والدخل القومي من جهة أخرى، على أساس أن الأول جزءا من الثاني وكما في المعادلة التالية:[2]

$$\text{دور السياحة في الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل السياحي} \times 100}{\text{الدخل القومي}}$$

مثال: في نهاية إحدى السنوات تحقق دخلا سياحيا بمقدار 80 مليون دينار في إحدى البلدان، فكم هو دور السياحة في الدخل القومي إذا علمت بأن الدخل القومي في نفس السنة كان (1600) مليون دينار.

الحل:

$$\text{دور السياحة في الدخل القومي} = \frac{80 \times 100}{1600} = \frac{8000}{1600} = 5\%$$

ومنه دور السياحة في الدخل القومي هو 5 %.

ثانيا مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

–يساهم قطاع السياحة في توفير مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي تقدمها الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع، والتي تشمل الفنادق والمطاعم والمقاهي ويمكن أن نضم إليها الخدمات الترفيهية والثقافية والتي تقع ضمن قطاع الخدمات المجتمعية والشخصية، وكذلك يمكن أن يشمل الشركات العاملة في مجال السياحة كشركات النقل السياحي أو الشركات السياحية المنظمة للخدمات السياحية.[3]

[1]– أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2]– مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الذباغ، مرجع سبق ذكره، ص114.

[3]– محمد البنا، **إقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص204.

-شهد قطاع السياحة والسفر العامي الذي تمثل عائداته عشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي نموا سنويا بنسبة 3.4 % خلال السنوات الأربع الماضية.

والجدول التالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من سنة2007 إلى سنة 2015.

الجدول رقم (2-2) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) بين السنوات 2007و 2015.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	1835.17	1948.41	1816.24	1926.31	2038.8	2192.21	2283.89	2364.77	2365.42
نسبة التغير%	3.20215	3.1	3.5	2.96	2.96	2.99	2.03	3.06	3.09

المصدر: إحصائيات منظمة السياحة العالمية.

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع السياحة والأسفار ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1835.17 بليون بنسبة 3.2 % في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت سنة 2008 بقيمة 1948.41 بنسبة 3.7 % في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لتطور صناعة السياحة في مجالات الفنادق ووكالات السفر وسجلت انخفاضا سنة 2009 بقيمة1816.24 بنسبة 3.5%واستمرت في الانخفاض خلال سنة 2010 2011، 2012 نتيجة الأوضاع الإقتصادية المتدهورة، لتعود للارتفاع سنة 2013 بقيمة 2365.42 بنسبة 3.09 %، وهذا ما يشير إلى قدرة قطاع السياحة والسفر على تحمل الصدمات الإقتصادية ومواصلة النمو.

II.3.1. مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل

تتصف السياحة بأنها نشاط إقتصادي متزايد خاصة فيما يتعلق بالاستخدام أو بالقوى العاملة، حيث تحتاج إلى أعداد كبيرة من العاملين، وإن تباينت من حيث الحجم والنوعية تبعا لمستوى أنشطة السياحة، ولإبراز دور السياحة في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة لابد من إلقاء الضوء المتغيرات المؤثرة في ذلك:[1]

- حجم رأس المال المستثمر في السياحة والذي يوجد فرص جديدة للعمل في هذا القطاع وفي الخدمات القائمة عليه؛
- نوعية فرص العمل التي توفرها صناعة السياحة والتي تتباين بين العمالة غير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخبرات المتميزة؛

[1]- محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص 245.

- نوعية الخبرات المتاحة في الإقليم السياحي ومستوى أدائها؛
- التغير الذي تحدثه العمالة في هذا المجال على الخريطة القومية للقوى العاملة وتوزيعها على الأنشطة الإقتصادية والخدمات المختلفة؛
- عدد العاملين في صناعات النقل والسفر لارتباطها الوثيق بأنشطة السياحة .

– ويمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بقطاع السياحة والسفر إلى أربع فئات رئيسية هي:[1]

أ. العاملون الدائمون في الصناعة بصورة مباشرة، وهم الفئة التي ترتبط وظائفهم بإنفاق السياح المترددين على المنشآت السياحية ومرافق خدماتهم، والتي تأتي من الفنادق ومراكز الترفيه والمطاعم المرتبطة بها ووكالات السياحة ومنظمو الرحلات في مقدمتها؛

ب. العاملون في الصناعة بصورة غير مباشرة، وهم الفئة العاملة بالخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة؛

ج. العاملون المنجذبون إلى الصناعة كقوى إضافية مؤقتة نتيجة لطبيعتها المتزايدة، وهم غالبا من سكان الإقليم السياحي وليس من خارجه، ويعملون خلال فترات الذروة في المواسيم السياحية؛

د. العاملون في قطاعات مختلفة ويستفيدون من صناعة السياحة.

–ويمكن إبراز العلاقة بين السياحة والعمالة في الجوانب التالية:[2]

- العلاقة تكاملية بين الدخل والعمالة؛
- إن تأثير السياحة على العمالة تحدده أنماط النشاط السياحي، فبعض أنماط السياحة تحتاج إلى عمالة مكثفة عن الأنماط الأخرى؛
- إن تأثير السياحة على العمالة تحدده المهارات المتاحة محليا؛
- إن العمالة المؤثرة في السياحة غالبا ما تكون مستعارة، فهي تجدب عمالها من القطاعات الإقتصادية الأخرى لاسيما سكان الريف؛
- إن معظم العمالة في السياحة تتسم بالموسمية وهي شيئ مفيد للذين يتطلعون إلى عمل موسمي، كما هو الحال بين الطلاب وربات البيوت وأصحاب العمل الإضافي، ومن جانب آخر فإن العمل الموسمي يؤدي إلى سلبيات فهو يجدب قوة العمل الهامشية وهذا لا يشجع الحركة بعيدا عن القطاعات الأكثر إنتاجا.

[1]– عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مرجع سبق ذكره، ص 132، 133.

[2]– **المرجع السابق**، ص 135،136.

- ويوضح الجدول التالي مساهمة السياحة العالمية في العمالة خلال السنوات (2010-2015).

الجدول رقم (2-3): مساهمة السياحة العالمية في العمالة خلال السنوات (2010-2015)

الوحدة: مليون

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مناصب العمل	98191.8	99557.7	101486	103297	105408	107519
نسبة المساهمة الإجمالية %	3.51	3.51	3.53	3.55	3.58	3.60

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

ساهم قطاع السياحة والسفر في توفير 98191.8 منصب شغل في سنة 2010 بنسبة 3.5% من العمالة الإجمالية، وارتفعت في سنة 2012 بقيمة 101486 منصب شغل بنسبة 3.53%، واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2015 حيث وفرت 107519 منصب شغل بنسبة 3.6% في العمالة الإجمالية، من خلال القطاعات المختلفة الداعمة لقطاع السياحة، المتمثلة في خلق مناصب عمل في مجالات الفنادق ووكالات السفر ، الخطوط الجوية وخدمات النقل والمسافرين.

II.4.1. خلق وتنمية العلاقات بين القطاعات الإقتصادية والخدمية وقطاع السياحة

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية بإمكان أن يحقق إلى درجة معينة نوعا من التكامل الرأسي والذي نعني به التوسع في اتجاهين، الأول نحو سوق تقديم الخدمة أو السلعة أما الثاني فيكون نحو المادة الخامة أو الأنشطة المساعدة واللازمة لتقديم الخدمة أو السلعة إلى السوق، والثاني التكامل الأفقي والذي يتمثل في دخول المنظمة السياحية في إنجاز نوع محدد من النشاطات مثل التوسع في إنشاء الفنادق ويحدث هذا التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الإقتصادية الأخرى باقتراض زيادة المشاريع السياحية، حيث أن هذا يتبعه ظهور مشروعات جديدة في قطاعات أخرى وهذا لمواجهة الزيادة في عدد السياح، ونستطيع أن نطبق هذه الحالة على قطاع النقل فبزيادة عدد السياح ينتج طلب جديد على الحافلات السياحية مما يؤدي إلى الزيادة في إنتاجها وكذلك الزيادة في عدد المطاعم والزيادة في إنتاج المواد الغذائية، وتنتج عدة منافع من علاقات التكامل التي تنتج بين مختلف المشروعات السياحية والأنشطة الإقتصادية الداخلية والخدمية الأخرى، ويمكن تلخيص هذه المنافع في:[1]

[1]- حكيم شبوطي، **الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 05، جويلية 2011، ص 07-09.

- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية وتوجيهها نحو استثمارات جديدة؛
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل وذلك لظهور أنشطة جديدة؛
- ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات السياحية والجبائية مما يمكنها من خلق مناصب شغل جديدة؛
- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، البحري، الجوي وقطاع الصناعات التقليدية، لكن من أجل تحقيق هذه المزايا لابد وضع مجموعة من الضوابط خاصة فيما يخص الإسترداد مع عدم وجود رقابة على نفس العملية.

كما أن تحقيق التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الإقتصادية الخدمية الأخرى مبني على مدى قدرة هذه الأخيرة على تلبية حاجيات القطاع السياحي من ناحية الكمية والنوعية وكذلك التوقيت،فأي خلل في هذه المعايير الثلاثة قد يدفع القطاع السياحية إلى الاستيراد.

في حالة وجود شركات أجنبية تعمل في قطاع السياحة فيجب أن لا يؤدي هذا إلى اختفاء المشاريع السياحية الوطنية وهذا حتى لا تؤثر على العمالة.

II.2. السياحة كنشاط اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

السياحة نشاط إنساني بالدرجة الأولى، وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات وعناصر الجذب السياحية فتؤثر فيها سلبا وإيجابا لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين السائح البيئة الاجتماعية وأفراد المجتمع المضيف.

II.2.1. تأثير السياحة على السكان

يتبع الرواج الاقتصادي الذي يصاحب ازدهار أنشطة السياحة في إقليم محدد تزايد حجم سكانه كنتيجة لإيجاد السياحة للعديد من الوظائف وفرص العمل التي يسعى إليها الأفراد سواء من الأقاليم الريفية المجاورة لشغل الوظائف التي تحتاج إلى مهارة خاصة، أو مستوى ثقافي مرتفع مما ينشط حركة الهجرة إلى تلك الأقاليم.

ويتبع تزايد السكان في الأقاليم السياحية ارتفاع ملحوظ في كثافة السكان بها، خاصة إذا تم الربط بين حجم السكان المحليين والسياح الوافدين على مستوى شهور السنة المختلفة على العموم، وتباين كثافة السكان في الأقاليم السياحية مكانا وزمانا تبعا لحجم السكان في الأقاليم المضيفة ومساحتها وإمكاناتها السياحية، بالإضافة إلى حجم أفواج السياح وطبيعة أنشطة السياحة فيها، وتسهم السياحة في نشاط حركة الهجرة الوافدة

إلى الأقاليم السياحية، وهي ظاهرة حدثت في اسبانيا وايطاليا حيث شهدت القرى أعداد كبيرة من المهاجرين من أقاليم ايطاليا المختلفة للاستقرار فيها.

إلا أن تأثير صناعة السياحة يتجاوز هذا الحد إلى التأثير في مجال الهجرة الدولية للسكان وتتمثل في الاستعانة بمراكز السياحة ومؤسسات الإقامة في الأقاليم السياحية بخبرات أجنبية لتنظيم هذه الصناعة، أو لإدارة مؤسساتها المختلفة لعدم توافر مثل هذه الخبرات محليا كما هو الحال في العديد من دول العالم الثالث، وتتمثل التحركات السكانية بين الدول نتيجة لصناعة السياحة في الهجرة من دول المغرب العربي إلى جنوب أوروبا، وخاصة فرنسا للعمل ببعض الأنشطة ومنها المرتبطة بالسياحة.[1]

وتعمل السياحة على تحويل أعداد كبيرة من القوى العاملة في قطاعات الإنتاج المختلفة للعمل بها أو بمراكز الخدمات المرتبطة بها، وهي تبدو واضحة في نطاقات السياحة، كما يؤدي تزايد أعداد المرتبطين بالسياحة إلى تغيير هيكل التركيب الاقتصادي لسكان الأقاليم السياحية بعد ازدهار صناعة السياحة، وتؤدي الأنشطة السياحية إلى ارتفاع نسبة العاملين من الإناث إلى جملة العاملين في معظم الأقاليم.

II.2.2. دور السياحة في تحسين المستوى المعيشي

تنشأ عن السياحة انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.

وتنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار ايجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين.[2]

أولا : السياحة كأداة للرقي الفردي والجماعي: ويتضح ذلك من خلال: [3]

- يرتبط النشاط السياحي عادة بالراحة والاستجمام والرياضة وبكونه سبيلا إلى الثقافة والطبيعة، لذا ينبغي أن يراعى في التخطيط لها وممارستها أنها وسيلة متميزة للرقي على المستوى الفردي والجماعي، وعند

[1]– عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص148، 149.

[2]– صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3]– المدونة العالمية لآداب السياحة dtxg 4 w 60x qpw. Cloudfront. net/ Sites/ all/ Files/ gcet passportglo bapcodear . Le 04/04/2016. H 12 :34.

ممارسة هذا النشاط بعقلية تصبح السياحة عنصرا لا مثيل له للتعلم والتسامح والتعرف على الاختلافات القائمة بين الشعوب والثقافات.

- السفر للأغراض الدينية والصحية ولأغراض التعلم والتبادل الثقافي واللغوي من أشكال السفر المفيدة على نحو خاص وجديرة بالتشجيع.
- ينبغي أيضا أن تتضمن المناهج التعليمية بيانا بأهمية ما يتبادله السائحون وبجدوى السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فضلا عن بيان مخاطرها.

ثانيا: دور السياحة في خلق منافع للمجتمعات المحلية المضيفة: وذلك من خلال: [1]

- يجب أن يشارك السكان المحليون في الأنشطة السياحة وفي المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عنها، خصوصا فيما توفره من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- ينبغي تطبق السياسات السياحية بأسلوب يساهم في رفع مستوى معيشة سكان الأقاليم المضيفة ويلبي احتياجاتهم، ومن ثم ينبغي أن يهدف النهج التخطيطي والمعماري للمنتجعات السياحية وأماكن الإقامة وأسلوب تشغيلها إلى دمجها بقدر الإمكان في النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي، وإعطاء الأولوية في حالة تساوي المهارات للقوى العاملة المحلية.
- ينبغي توجيه عناية خاصة للمشاكل التي تعترض المناطق الساحلية والجزر والأقاليم الريفية والجبلية شديدة التأثر والتي تمثل السياحة بالنسبة لها فرصة نادرة للتنمية في مواجهة تقلص النشاطات الاقتصادية التقليدية.
- يبغي للمشتغلين بالسياحة لاسيما المستثمرين منهم الذين يخضعون للقوانين الصادرة عن السلطات العامة، أن يقوموا بإجراء دراسات عن أثر مشاريعهم التنموية على البيئة ومحيطها الطبيعي، كما ينبغي لهم تقديم بيانات واضحة وموضوعية عن برامجهم المستقبلية وتأثيراتها المتوقعة وتعميق الحوار مع السكان المعنيين حول مضمون هذه البرامج

II.3.2. تنمية الأذواق واقتباس الثقافة

لكل مجتمع بشري ثقافته الخاصة المتميزة التي تختلف في مجموعها عن ثقافة أي مجتمع آخر، وقد جرت العادة على امتداد التاريخ الإنساني على وجود قدر من الاتصال الثقافي والتأثير المتبادل بين الدوائر الثقافية، والثقافات المختلفة، سواء عبر الزمان أو المكان، وذلك أن الثقافة كيان مستمر لا يعرف الانقطاع.

[1]– **المرجع السابق**، ص 12.

وتعتبر السياحة وسيلة اجتماعية حضارية لتنمية الثقافة بين شعوب ومجتمعات الدول السياحية، حيث تكتسب هذه الدول المعارف والخبرات والمهارات الثقافية المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها كاللغة والأفكار السليمة البناءة، ومعنى ذلك أن للسياحة مغزى ثقافي لأنه قد يحدث تفاعل فكري بين السائحين الزائرين للمنطقة السياحية أو الأثرية، وبين المواطنين المثقفين المقيمين بتلك المنطقة مما يترتب عليه إثراء ثقافي قد يكون محدود في كثير من الأحيان لكل من السائحين والمواطنين معا، لذا يجب استثمار مثل هذه التفاعلات وتوجيهها بشكل ايجابي لصالح أفراد المجتمع، كما أن النشاط السياحي غالبا ما يصاحبه تفاعل وإثراء ثقافي لكل من السائحين وسكان المناطق السياحية بالدولة المضيفة، حيث يحرص السائح على التعرف على فكر سكان هذه المناطق وأسلوب حياتهم والأماكن السياحية والأثرية بهذه المناطق وتاريخها الحضاري.

ومن الممكن أن تضر السياحة بالهيكل الاجتماعي للدولة إذا لم تدرك المشاكل التي يمكن أن تنجم عن تفاعل الثقافات المختلفة التي تتباين في الغالب بسبب اختلاف القيم الاجتماعية في مختلف البلدان، كما أن الاختلاف في العادات والتقاليد وطرق التفكير قد يؤدي إلى هزة ثقافية، وتلك مشكلة يجب على الدولة والهيآت المتخصصة التصدي لها.

هذا على من أن السياحة تساهم في تحقيق ثقافة أفضل للجماهير من خلال اختلاطهم بزائرين من الدول الأخرى، وعن طريق اتصالهم مع مختلف الثقافات وطرق الحياة الأخرى، ويمكن على العموم اعتبار أن السياحة عاملا من عوامل التوازن الاجتماعي، إذ أن عملية انتقال السائحين المواطنين والأجانب على حد سواء إلى مختلف مناطق البلد من شانها تسيير التوافق الاجتماعي بين مختلف الأجناس والأديان وسكان الحضر والريف، ووجود جسور العلاقات الطيبة والتعاون بين الأمم نتيجة الاختلاط والاحتكاك المباشر[1]

وتعتبر السياحة كمستخدم لتراث الإنسانية الثقافي وكمساهم في تعزيزه وذلك من خلال: [2]

- الموارد السياحية جزء من تراث البشرية المشترك للمجتمعات التي تقع تلك الموارد في أراضيها وحقوقها وواجباتها الخاصة في هذا الصدد.

[1]– عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد الله، **مدخل إلى جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص 145-147.

[2]– المدونة العالمية لآداب السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ينبغي تنفيذ السياسات والنشاطات السياحية على نحو يسمح باحترام التراث الفني والأثري والثقافي والمحافظة عليه ونقله للأجيال القادمة، كما ينبغي بدل عناية خاصة لحفظ الأبنية التاريخية والأماكن المقدسة والمتاحف وكذلك المواقع الأثرية والتاريخية مع تهيئتها بقدر الإمكان لزيارات السائحين.
- ينبغي استخدام الموارد المالية الناتجة عن زيارة المواقع الثقافية والأبنية التاريخية، أو جزء منها على الأقل في حفظ وصون وتنمية وتزيين التراث.
- ينبغي أن يتم تخطيط النشاط السياحي بأسلوب يسمح للمنتجات الثقافية والحرف والتراث الشعبي بأن تبقى وتزدهر بدلا من أن يؤدي بها إلى التدهور.

II.3. دور السياحة في الحفاظ على البيئة

تعتبر البيئة أهم عنصر تقوم عليه الظاهرة السياحية من خلال إبراز المعالم الجمالية للمناطق السياحية لأي بلد، من جهة أخرى تتيح السياحة للبيئة ربط الاستثمارات بحمايتها وزيادة مساهمتها لها في التنويع البيئي والحيوي وحمايتها من التلوث بكل أشكاله.

II.3.1. دور السياحة في الحفاظ على البيئة الطبيعية

أولا: أثر السياحة على البيئة:

لعبت البيئة الطبيعية الدور الأول في الجذب السياحي ويتجلى أثر السياحة على البيئة في صيانة مواردها وعدم تدميرها ويتضح هذا الأثر من خلال الجوانب التالية:[1]

أ- أثر السياحة على البيئة المائية: تعد السواحل مطلبا من مطالب السياح كما تعد السياحة عاملا مميزا أضيف إلى أهمية هذه البيئة الساحلية ومواردها.

ب- أثر السياحة على البيئة الجبلية: يبدوا أثر السياحة متعددا في المناطق الجبلية فمد الطرق وأنماط التصريف والمنتجعات الجبلية، تؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة فقد أسهمت جميعها في خلق موارد جديدة للسكان، وجاء ذلك في وقت بدأت فيه هذه الأماكن في التعرض للنقص السكاني لأنها كانت عاجزة عن أن تقدم لهم المورد السكاني أو تهيأ لهم حياة مستقرة.

[1]- محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي احمد الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، 2001، ص 168- 175.

ج- أثر السياحة على الحياة البرية: عملت السياحة على حماية الحياة البرية فإقامة المنتزهات القومية، تمثل نموذجا لحماية السياحة البيئية البرية وما تقدمه السياحة لحمايتها.

د- اثر السياحة على النبات الطبيعي: يعد النبات الطبيعي أحد عوامل الجذب الرئيسية في كثير من المواضيع السياحية ومعظم آثار السياحة على النبات تتعلق بسلوك السائح، فأنشطة السائح من الاستخدام غير الجيد للمنتزهات تنتج عنه الحرائق، كما تؤدي عملية جمع الأشجار في مناطق المحميات من أجل التدفئة إلى إزالة الكثير من الشجيرات.

هـ- أثر السياحة على الغلاف الجوي: لما كان السفر يمثل عنصرا هاما في حركة السياحة ولما كان السفر يتم بواسطة العربات والبواخر والقطارات والحافلات والطائرات فإن ما تضيفه هذه الوسائل إلى تلوث الهواء يكون وثيق الصلة بالتلوث عامة فالتلوث الحادث في المدن والمنتجعات يعود إلى ما تخلفه العربات، ولكن لا يمكن مقارنة ذلك بما ينتج عن الأنشطة الأخرى لاسيما الصناعة.

ثانيا: الحفاظ على الموارد الطبيعية:

تعريف الموارد الطبيعية: يقصد بها كل مكونات البيئة الطبيعية الحية والغير حية، وتختلف هذه الموارد في خصائصها من حيث درجة استمراريتها وتجديدها وملكيتها وقدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة والموارد الطبيعية[1]

ويمكن تقسيمها على النحو التالي:[2]

أ. الموارد المتجددة: هي تلك الموارد التي تتجدد تلقائيا أو طبيعيا خلال فترة قصيرة أو تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة مثل المياه والهواء والأشجار والغابات والثروة السمكية والثروة الحيوانية.

ب. الموارد غير المتجددة: هي تلك الموارد التي تتناقص مع زيادة الاستخدام منها وهي توجد في الطبيعة في صورة مخزون متناقص في باطن الأرض ولذا توجد حدود على معدل استهلاك الإنسان العام، لأن استهلاك أي وحدة من هذا النوع يعني فناءها وهنا يجب عمل نوع من التوازن بين الموجود من هذه الموارد الطبيعية وبين معدلات استهلاكها وذلك بهدف الإبقاء على جزء منها للأجيال القادمة.

---

[1]- أحمد الكواري، إدارة البيئة، htt ps : // env304. Files. Wordress. Com /…./ d98 sd98 a ed 8 b5- d8 a 7 d 8a Fd8a. le 09/03/2016. H 11:24.

[2]- ابراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 21.

ثالثا: أسس لإستراتيجية صيانة الموارد الطبيعية: وتتمثل هذه الأسس في:[1]

- التعرف على طبيعة المورد، وهل هو مورد متجدد أو غير متجدد، إذا كان متجدد حيوي فيجب صيانته واستخدامه في حدود قدرته التجديدية أما إذا كان غير متجدد فيجب صيانته واستخدامه بدرجة رشيدة.
- التعرف على درجة حساسية المورد الطبيعي للاستخدام البشري.
- الاهتمام بالتوعية البيئية على مستوى المخططين والعاملين والمواطنين بكل ما يتعلق بالموارد من حيث طبيعتها وأسس استخدامها بصورة رشيدة.
- وضع التشريعات البيئية الملزمة لصيانة الموارد الطبيعية وحمايتها.
- تبني سياسة سكانية لضبط وترشيد النمو السكاني بما يتناسب مع قدرات الموارد وإمكاناتها تفاديا لأي ضغط استخدام.
- مكافحة التصحر.

رابعا: علاقة السياحة بالمحميات الطبيعية

– نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف أصبحت والمحافظة عليها حتمية من أجل تحقيق مرتكزات التنمية المستدامة (تحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة)، وذلك من خلال إقامة المحميات الطبيعية.

إذ تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات تعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

– ومن الجائز أن تكون السياحة عاملا بارزا في حماية البيئة عندما يتم تكيفها مع البيئة المحمية والمجتمع المحلي وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة ويتوفر هذا عند وجود البيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على جدب السياح[2]

[1]– إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– ابراهيم خليل، ابراهيم بظاظو، **الادارة البيئية المثلى في تنمية مواقع السياحة البيئية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، القاهرة، 2014، ص 25– 31.

– وتعتمد عملية تطوير المواقع السياحية والمحافظة عليها قضيتان متناقضتان وحتى نوازن بينهما لابد من التعامل مع البيئة على أنها رأس مال طبيعي والتركيز على الوقاية أكثر من العلاج، وأهم أهداف تطوير وحماية المجتمعات الطبيعية مايلي:[1]

- حماية الموارد الطبيعية المميزة والمجتمعات والأنواع مع السماح للسياح بالاستمتاع بالمحمية.
- إدارة الموقع بصورة مستدامة.
- تحديد نوعية الزوار المستهدفة.
- إشراك المجتمع المحلي.

II.2.3. دور السياحة في الحفاظ على التنوع البيولوجي

أولا: تعريف التنوع البيولوجي: هو تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من النظم الإيكولوجية الأردية والبحرية والأحياء المائية، يوفر التنوع البيولوجي الأساس للحياة على الأرض، وتعد الموارد البيولوجية أساس حياة الإنسان فشدة الضغط على التنوع البيولوجي هو انعكاس مباشر لزيادة السكان ولفقد التنوع البيولوجي آثار خطيرة عالميا بالنسبة للزراعة والطب والصناعة وكذلك بالنسبة لرفاهية الإنسان ووجوده[2]

ثانيا: التنوع البيولوجي والسياحة

تجدب السياح مناظر طبيعية تأوي تنوعا بيولوجيا مهما حيث يستمتع السياح في المناطق الساحلية بالسباحة في المياه النظيفة بين الأسماك والشعاب المرجانية ومشاهدة الحيتان وطيور البحر، ويذهب آخرون في رحلات السفاري لمشاهدة الحياة البرية، كل هذه الأنشطة تتطلب نظما ايكولوجية سليمة وصحية تعتمد المتنزهات الوطنية على أداء النظم الايكولوجية لتوفير الترفيه والتعليم والثقافة والمرح للزوار.

– وباعتبار السياحة إحدى أسرع الصناعات نموا في عصرنا الحالي من شأنها أن تلحق الضرر بالتنوع البيولوجي، كما أنها يمكن أن تكون بديلا مستداما لصناعات أكثر ضررا، ويمكن للمال الذي ينفقه السياح أن يخدم الطبيعة والمجتمع والثقافة من خلال تأسيس مناطق محمية وغيرها من عوامل الجذب، ويمكن للسياحة

[1]– ابراهيم خليل، ابراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]– حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 141.

المستدامة أن تجعل المجتمعات المحلية تفخر بالحفاظ على تقاليدها ومعارفها وفنونها ومشاركتها مع السياح، الأمر الذي يسهم في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي المحلي[1]

كما تعتبر السياحة البيئية أداة للمحافظة على التنوع البيولوجي، وذلك من خلال تأثيرها الايجابي الذي ينصرف إلى جميع الكائنات الحية في المقصد السياحي البيئي والى تحقيق عملية الانسجام والتناسق الأدائي والتناغم الحيوي الذي يكفل الحياة الآمنة لكافة المخلوقات، من خلال الحماية والرعاية والوقاية الدائمة المستمرة التي تؤدي إلى:[2]

- المحافظة على النوع من الانقراض، والوقاية والحماية من الأمراض والاعتلالات الناتجة عن التلوث.
- ضمان استمرارية النوع صحيحا وسليما ومعافى بحيث يؤدي وظائفه بتكاثر.

ثالثا:الفوائد المحتملة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته: تتمثل هذه الفوائد فيما يلي:[3]

1- المنافع الملموسة

- الوسيلة الأكثر مباشرة للاستقلال السياحي في سبيل الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية تكون بتخصيص نسبة ما من إيرادات السياحة لهذا الغرض.
- هناك عدة قطاعات سياحية مرموقة وآخذة طبعا في التوسع وقطاعات من السياحة المتخصصة، يمكن للمشاركين فيها أن يقبلوا دفع هذه الرسوم، واحتمال استمرار تلك الرسوم في توفير إيراد مستمر يمثل حافزا مباشر للحفاظ على الأنظمة الايكولوجية والإحيائية الموجودة.
- إسهام السياحة في التنمية الاقتصادية سواء أكان السائحون يدفعون رسوم دخول أو لا يدفعون فإن لهم وقعا اقتصاديا كبيرا على المجالات التي يزورونها، وإنفاق السائحين يولد إيرادا صافيا للمجتمعات التي تستقبلهم، وتؤدي السياحة أيضا إلى تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية مثل: تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات وأنظمة المجاري والمرافق لمعالجة المياه، وغير ذلك من المرافق المتصلة

[1]- برنامج الأمم المتحدة www.cbd.int/agro:09/03/2016.11:20

[2]- فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ص 83.

[3]- زيد منير سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 104- 106.

بالسياحة، وتولد السياحة فرصا عمالة في قطاعها وتخلق فرص عمل متنوعة مستمدة من السياحة، وزيادة تدفق الإيراد في منطقة ما يسمح كذلك بتنمية ممارسات أكثر استدامة في استخدام الأراضي.

2- المنافع غير الملموسة

- **تثقيف وتوعية الجمهور:** قد تكون السياحة فرصة تثقيفية رئيسية تزيد المعرفة بالأنظمة الايكولوجية الطبيعية وتزيد من معارف المجتمعات المحلية ضمن طائفة واسعة من الناس، وقد تكون هذه التربية متبادلة، ففي بعض أنحاء العالم أصبح السكان المحليون أشد إدراكا للطابع الفريد لمواردهم البيولوجية المحلية مثل: وجود أنواع متوطنة وذلك من خلال وفود السائحين، وقد توفر السياحة أيضا حوافز للحفاظ على الفنون والحرف التقليدية، وتوفر فرص للتعرف على ثقافات مختلفة يضاف إلى ذلك أن السياحة قد تشجع في بعض الظروف على إبقاء أو إعادة إنعاش الممارسات التقليدية الملائمة للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية.
- **التأثير السياسي:** في الأحوال التي أصبح فيها بلد ما يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة الدولية قد يؤدي ذلك إلى تشجيع تصريف شؤون الحكم تصريفا سديدا، وكلما أصبح السائحون الدوليون أشد معرفة بالظروف القادمة، فإن تدهور شؤون الحكم يكون من شأنه تحويل نسبة كبيرة من السائحين عند اختيار بلد معين يسافرون إليه.

II.3.3. حماية البيئة من التلوث

أولا: مفهوم التلوث

أ. **تعريف التلوث البيئي:** هو التغيرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة

من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها.[1]

- كما يعرف التلوث البيئي على أنه: " أي تغير يطرأ على الإنسياق الإيكولوجي بحيث يضعف من

قدرتها على أداء دورها بشكل طبيعي."[2]

[1]- عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 17.

[2]- حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 121.

ويقصد بالتلوث كذلك "ذلك التصريف المباشر وغير المباشر نتيجة النشاط الإنساني المتمثل بالحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض التي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة"[1]

ب.مصادر التلوث البيئي: تنقسم مصادر تلوث البيئة إلى قسمين:[2]

1- المصادر الطبيعية: وهي المصادر التي لا دخل للإنسان بها أي أنه لم يتسبب في حدوثها وبذلك فإنه يصعب التحكم بها، ومن أمثلة هذه المصادر نجد: الغازات المتصاعدة من التربة، حرائق الغابات,البراكين...الخ؛

2- **المصادر الإصطناعية:** وهي التي يحدثها أو يتسبب في حدوثها الإنسان وهي أخطر من السابقة وتثير القلق والإهتمام، حيث أن مكوناتها أصبحت متعددة ومتنوعة وأحدثت خللا في تركيب الهواء الطبيعي، وكذلك في التوازن البيئي، ومن أمثلة هذه المصادر نجد: إستخدام الوقود لإنتاج الطاقة، وسائل النقل البري والبحري والجوي، النشاط الإشعاعي، النشاط الزراعي ...لخ.

ثانيا: حماية البيئة من التلوث البيئي

يتسبب التلوث في عدة مشكلات ومخاطر تواجه البيئة والتي تؤثر سلبا على حياة الأفراد والكائنات الحية وبالتالي تبرز ضرورة حماية البيئة لعلاقتها الوطيدة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مايلي:[3]

أ.الإنسان في مواجهة التحديات البيئية: يعتبر الإنسان من أهم الكائنات الحية التي تعيش على الأرض وهو يحتاج إلى أكسجين لتنفسه للقيام بعمليته الحيوية، كما يحتاج إلى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها في غذائه العضوي الذي لا يستطيع الحصول عليه إلا من كائنات حية أخرى نباتية و أخرى حيوانية، ويحتاج أيضا للماء الصالح للشرب للإستمرار في الحياة، وهذا كله يحتاج إلى إيجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية التي من أبرزها مشكلات ثلاث يمكن تلخيصها كمايلي:

- كيفية الوصول إلى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعداده المتزايدة؛

[1]- كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، **التلوث البيئي**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع الغربي للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ص 37.

[2]- **المرجع السابق**، ص 40.

[3] -فؤاد غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 139-143.

- كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل إليها للتخلص من نفاياته المتعددة وخاصة الغير قابلة للتحلل؛
- كيفية التوصل إلى المعدل المناسب للنمو السكاني حتى يكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي.

وبالتالي فإن مصلحة هذا الإنسان تكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة أفضل ونذكر فيما يلي وسائل تحقيق ذلك:

- الإدارة الجيدة للغابات والمحافظة على فوائدها ومميزاتها؛
- الإدارة الجيدة للمراعي ومنع تدهورها؛
- الإدارة الجيدة للأراضي الزراعية.

ب.الحجم الأمثل للتلوث: كلما حاول الإنسان من زيادة رفاهيته عن طريق زيادة الإنتاج فإنه يعاني في الوقت نفسه من زيادة حملات إفساد البيئة المحيطة به.

إن التلوث الاقتصادي يصاحبه زيادة في التكاليف التي يلزم تحملها للإبقاء على نظام البيئة، ويبدو أن التخلص من التلوث أمر غير ممكن حيث أن قدرا معينا من مخالفات النشاط الإنساني يجب أن تستوعبه البيئة وذلك ضمن ما يسمى بالحجم الأمثل للتلوث.

إن محاولة منع التلوث تفرض إتباع أساليب معينة للتخلص من نفايات النشاط البشري وهذه بالضرورة تؤدي إلى رفع التكاليف، ومن هنا ظهرت ضرورة مقارنة تكاليف منع التلوث بالمنافع المتوقعة وبناءا عليه يتحدد الحجم الأمثل للتلوث عندما تتساوى التكاليف الحديثة لمنع التلوث مع منافعه الحدية.

ج.التشريعات البيئية: لقد أصبحت قضية البيئية وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر, فالبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، لذلك ظهرت كثير من الوسائل العلمية والسياسية المقترحة والتقنيات لحمايتها والمحافظة عليها.

لذلك فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات لتنظيم كافة الجوانب المتعلقة بحماية البيئة البحرية، البرية والجوية سواءا على المستوى الإقليمي أو الدولي,وحتى يكون هذا التشريع ناجحا لابد أن يراعي فيه مايلي:[1]

[1]– شادي خليفة الجوارنة، إقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى, الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 179–180

- **التكلفة:** وهي مراعاة التكاليف المالية التي تترتب عن الإلتزام بتنفيد هذا التشريع والسعي إلى أن تكون التكلفة أقل ما يمكن لأفضل مستوى من المحافظة على البيئة.
- **البساطة:** وهي الإعتماد على أفضل وأبسط الوسائل التقنية المتوفرة في سبيل حماية البيئة من نواتج النشاطات المختلفة, وبحيث يمكن استخدامها من قبل الجميع.
- **التقييم البيئي:** يجب أن يؤدي التشريع إلى التوافق في الوصول إلى النتائج المتحصل عليها من دراسة وتقييم الأثر البيئي لهذا النشاط على المدى القصير والطويل.

فإذا ما تم ذلك فإن عملية صياغة السياسات البيئية إعمالها بالأدوات التشريعية تجري في خمس خطوات هي:[1]

- تعريف المشكلة وتحليلها: وذلك بالتعريف الدقيق والمتأني للمشكلة التى نحن بصدد معالجتها، وبملابسات حدوثها وأسبابها كلها.
- اختيار الحلول المناسبة وأدوات تنفيذها: قبل اختيار الحل الأمثل لابد من اختيار أدوات تنفيذ الحلول.
- تحديد منظومة التنفيد: حيث ننظر في شكل هذه المنظومة بعمق، ونحدد الموجود فعلا منها والمتاح وإن كنا لا نستغله الآن والممكن بقدر مقبول من الجهد والعزيمة .
- تحديد منظومة الإلتزام: لابد من تحديد إجراءات ضمان الإلزام في حالة المخالفة لأن وضع المعايير من دون مراقبة الإلتزام بها مراقبة دائمة وشاملة، ولابد من ضرورة إتحاد إجراءات فعالة لوقف الإنحرافات.
- اختيار منظومة تقييم فعالة للسياسات والتشريعات: فعند الإقدام على بلورة سياسات جديدة وأدواتها التشريعية لابد من الإستفادة من السياسات والتشريعات السابقة وتدارك ما وقع من أخطاء.

د. التدخل الحكومي: لابد من وجود للحكومة لتتولى تنظيم حقوق الملكية بالنسبة للبيئة, ويمكن أن يتم التدخل الحكومي للحد من التلوث البيئي بأساليب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة كمايلي:[2]

- التدخل الحكومي المباشر: يمكن للدولة التدخل المباشر للتخفيف من حدة التلوث البيئي بوضع

معايير خاصة يلتزم المنتجون بها تخفيفا لحدة التلوث، فعلى سبيل المثال يمكن أن تفرض الحكومة مواصفات خاصة للمدخلات التي يستخدمها المنتجون عند قيامهم بالعمليات الإنتاجية كذلك يمكن تحديد

[1]- **المرجع السابق**، ص181.

[2]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **إقتصاديات موارد البيئة**، الناشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ص307،308.

أنواع الوقود الذي يجب استخدامه في تسيير السيارات ووضع عقوبات لمن يخالف هذه التعليمات أو فرض ضرائب مرتفعة على إستخدام الأنواع الأخرى من الوقود.

التدخل الحكومي غير المباشر: في هذه الحالة تترك الحكومة قوى السوق تعمل بحرية لتخصيص

الموارد إلا أنها تستخدم أدوات معينة محفزة لتحقيق الأهداف البيئية، حيث تؤثر هذه الأدوات على القرارات الإقتصادية لرجال الأعمال وتوجيهها لحماية البيئة، فكل من يقوم بتلويث البيئة عليه أن يدفع ثمن هذا التلوث وإستخدامه في الحد من أثار التلوث.

ومن بعض الأدوات الإقتصادية التي تستخدم في هذا الشأن:

- **فرصة الضريبة على الأنشطة الملوثة للبيئة:**وهي عبارة عن الفرق بين التكلفة الحدية الخاصة

والتكلفة الحدية الاجتماعية للسلوك الملوث، فإذا كان هناك أحد الأنشطة الإنتاجية الملوثة للبيئة، بحيث أن كل وحدة من السلعة المنتجة تصاحبها كمية محددة من التلوث معروفة فإنه يمكن فرض ضريبة مساوية لتكلفة التلوث يلزم المنتج بدفعها قانونيا.[1]

- **منح إعانات للتقليص من التلوث:** وفقا لهذه السياسة تقوم الدولة بمنح إعانة للقائمين بالتلوث إلى

أدنى حد ممكن، ويمكن تقسيم هذه الإعانات إلى نوعين، إعانة لكل منتج للقيام بتنظيف الملوثات التي يلقي بها إلى الموارد البيئية والثانية إعانة للمساهمة في تكاليف شراء وتركيب أجهزة وآلات تحكم في التلوث، ولكن يؤخذ على الإعانات على أنها قد تحفز منتجين جدد للدخول في مجال الإنتاج، وبالتالي زيادة مصادر التلوث, كما أن الإعانة تتطلب قدرات إدارية يمكنها تقدير حجم الإعانة لكل منتج وفقا لإمكانيات المورد البيئي المحيط به في التعامل مع التلوث.[2]

ثالثا: دور السياحة في الحماية من التلوث البيئي

في هذا الإطار لعبت السياحة البيئية الدور الأساسي في العمل على المحافظة على أمن الطبيعة والعيش في بيئة نظيفة وصحية، وهو حق الأجيال القادمة لا ينازعها فيها أحد، ولا يحق لأحد أن يحرمها منه، وذلك من خلال وضعها حد للتلوث البيئي، ووقف الهذر البيئي من أجل إعادة للبيئة توازنها، والتحسين من أداء

[1]– محمدي فوزي أو السعود واخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية، 2006، ص 388.

[2]– شادي خليفة الجوارنة، مرجع سبق ذكره، ص183.

آلياتها ليس فقط لصالح الحياة البرية،البحرية والجوية، لما فيها من نبات وحيوان ومخلوقات...لخ، بل لصالح الإنسان وهو الأهم لأنها تعيد للسائح ذاته وتحسن من صحته وتزيد من متعته وهي تشمل العديد من الأنشطة السياحية المتوافقة مع متطلبات البيئة.[1]

II.3.4. دور السياحة في تحقيق التوازن البيئي

إن الله عز وجل دبر الكون بنظام محكم ودقيق وأودع في الأرض ثروات متعددة، وجعل لكل عنصر في هذا الكون دورا وقد سخر للإنسان كل شيء في الأرض وأمر باستغلال موارده الطبيعية لتلبية احتياجاته ونهاه عن الإسراف وأمره بالاعتدال لما فيه من تحقيق التوازن البيئي، الذي يعرف على أنه الموازنة في استغلال الموارد الطبيعية مع الحفاظ على البيئة ومن الضروري تحقيق التوازن البيئي من خلال السياحة البيئية والسياحة المستدامة التي تسعى إلى ذلك.

أولا: السياحة البيئية

إن البيئة الطبيعية لها قوانينها وتوازناتها الخاصة بها، وهي تمثل المحيط الحيوي الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، والبيئة الطبيعية ليست مجرد مكان تعيش فيه كائنات حية، إنما هي التي تعطينه للمكان المفهوم,الحيز والمدلول، ومعنى ذلك أنه بالرغم من أن البيئة مكان، فإنها تتفاعل مع عوامل الزمن أيضا.

وهكذا فإن البيئة الطبيعية تكاد تكون مخزنا للموارد التي يستخدمها الإنسان في الوقت الراهن، والتي سوف يستخدمها مستقبلا، وتعمل السياحة البيئة على تحقيق التوازن البيئي ويتم ذلك عن طريق إيقاف كافة أشكال الهدر البيئي، ومكافحة التلوث بأنواعه الهوائي، المائي والغذائي، ومحاولة تقليل إستخدام الطاقة إلى أكثر حد ممكن وذلك يتسبب في تقليل نفقات التشغيل، وحماية البيئة في نفس الوقت، ومن المكن حصر مفهوم السياحة البيئية في عدة عناصر:[2]

- أن السياحة البيئية هي مجرد نشاط إنساني محض، ولهذا النوع من أنواع السياحة ضوابط وقواعد محكمة، وهذه الضوابط والقواعد تكفل للبيئة سلامتها، والسياحة البيئية تصون الحياة التي يمكن أن نسميها حياة الفطرة بل وترتقي أيضا بجودة هذه الحياة، والموجودات التي يتم بذلها في هذا المجال يجب أن تأخذ في اعتبارها أن تكون البيئة صالحة للأجيال القادمة في المستقبل؛

[1]– محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة لانيل العربية، القاهرة، 2005، ص 24–27.
[2]– طارق كمال، **السياحة و البيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 26–33.

- أنها نشاط يتصف ببعض الميزات المادية، ويحقق للدولة عائدا ماديا قد يكون بالغ الضخامة في بعض الأحيان؛
- تجمع السياحة البيئية بين الأصالة التي تتمثل في الميراث الطبيعي الحضاري، وبين المعاصرة في تقدمها الأخلاقي والقيمي، ومعنى هذا أن السياحة البيئية التي تجمع بين الماضي والحاضر؛
- أن الإلتزام في مجال السياحة البيئية هو إلتزام نابع من ضمير الفرد قبل أن يكون نابعا من خوفه من أن يقع تحت طاولة القانون، وهذا الإلتزام لا يهتم بالسائح وحده ولا بالمنشأة السياحية وحدها ولا بالدولة وحدها، وإنما يجب أن يمتد ليشمل العالم بأكمله، ولذلك فإن ثقافة الإلتزام يجب أن تكون قادرة على ضبط هذا النوع من السياحة والتي تلقى رواجا لدى الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة, ولدى المفكرين والمبدعين أحيانا.

وبالتالي الأمر الذي يجب تأكيده هو أنه لا يمكن أن تقوم سياحة بيئية دون المناطق المحمية، كما أنه لا يمكن أن تدوم المناطق المحمية وتستمر دون السياحة البيئية، ومن هنا أصبحت السياحة البيئية عنصرا هاما في إدارة المناطق المحمية وذلك لتأسيس نشاطات إستدامة مثالية من أجل:[1]

- تقليل الأثر على النظام البيئي إلى أقل مستوى؛
- احترام الثقافة المحلية للسكان القاطنين بالقرب من المنطقة المحمية؛
- مشاركة كل العناصر المحمية في عملية تطوير وإدارة وتنفيد النشاط السياحي في المنطقة؛
- تفعيل نظام المراقبة المستمر من أجل الكشف عن الأثار السلبية والإيجابية في المنطقة والناجم عن النشاط السياحي.

[1]– أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 125، 126.

ويوضح الشكل التالي الفرص التي يمكن أن تحققها السياحة البيئية للمناطق المحمية.

الشكل رقم (2-2): الفرص التي تحققها السياحة البيئية للمناطق المحمية.

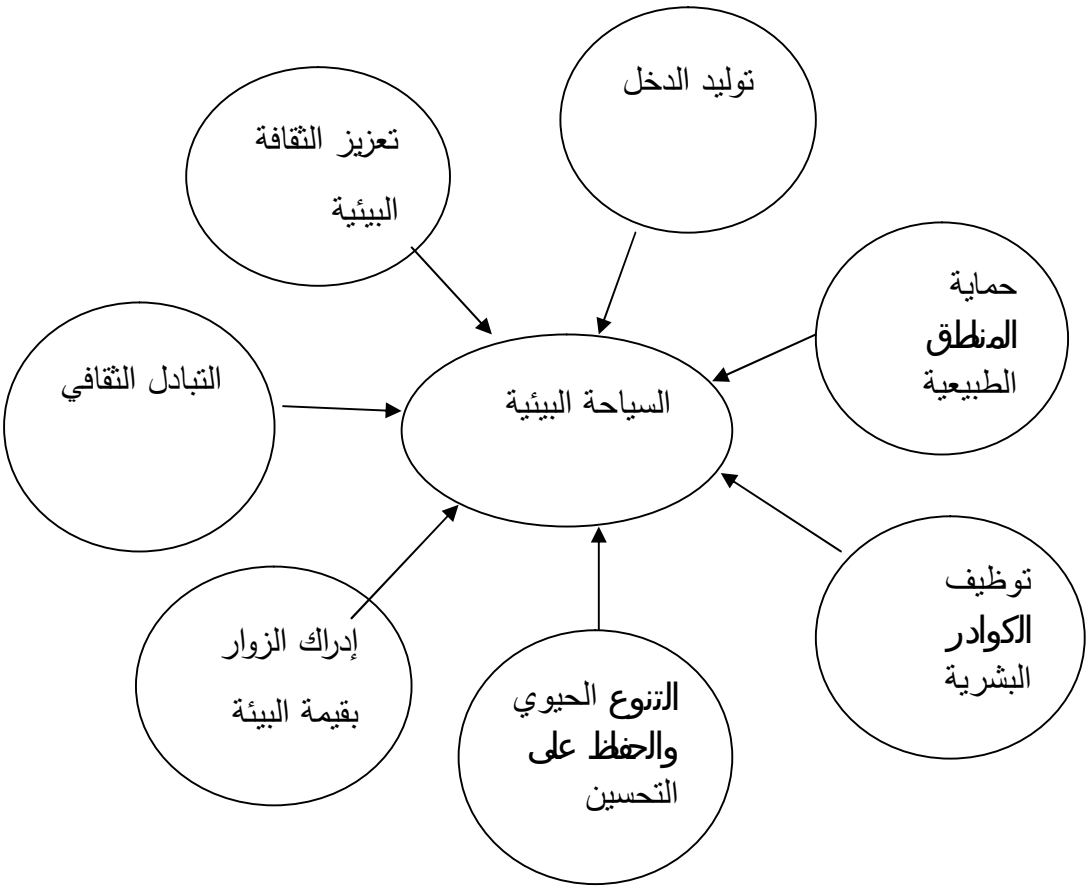

المصدر: أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،2009 ص129.

ثانيا: السياحة المستدامة:

تعنى السياحة المستدامة تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، وتعد السياحة المستدامة نقطة التلاقي بين احتياجات الزوار وسكان المناطق المضيفة لهم مما يؤدي إلى دعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية و الروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

ولقد حددت جامعة الدول العربية مبادئ السياحة المستدامة فيما يلي:[1]

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من إستراتجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكلات حكومية مختلفة ومؤسسات خاصة ومواطنين سواء كانوا جماعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع؛
- يجب أن تتبع هذه الوكلات أو المؤسسات والجماعات والأفراد المبادئ الأخلاقية التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة,والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية؛
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والإستخدمات الإقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية؛
- يجب أن تهتم السياحة بطريقة مستدامة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المهنيين والمنطقة؛
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية الخاصة بالمجتمع المحلي حيث يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع المالي وغيرها من المصالح؛
- يجب أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

- **العوامل التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي:** وتتمثل هذه العوامل في:[2]
- الظروف الطبيعية:ومن أمثلة ذلك الجفاف الذي يؤدي إلى موت النباتات,وهناك الكثير من

الحيوانات التي تعيش على تلك النباتات، مما يعرض الجماعات البشرية إلى خطر المجاعات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى إنه في الكثير من الأحيان تكون تلك الظروف الطبيعية نتيجة نشاطات الإنسان وتدخله في البيئة بصورة غير مباشرة؛

[1]- **المرجع السابق**، ص 57-60.

[2]- حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 27،28.

- التدخل الإنساني المباشر: ويعد ذلك السبب الرئيسي والمباشر لإختلال التوازن البيئي فالإنسان يتصرف وكأنه يجهل حقائق التوازن الطبيعي بين مكونات البيئة ويتصور أنه مهما كانت نشاطاته فإن أجهزة البيئة ودوراتها الطبيعية ستضل تعمل بانتظام ودوما لصالحه؛

وهنا يبرز سؤال مهم، وهو من المسؤول عن التوازن البيئي في ظل آليات السوق؟،هل هو المستثمر الذي يهدف أولا وأخيرا إلى تعظيم ربحيته، أم هو المخطط المسؤول عن عملية التنمية على المستوى المركزي، أم أن السلطات المحلية هي المسؤولة؟ علما بأن كل قطاع يسعى بمفرده إلى زيادة نصيبه في عملية التنمية مما يؤدي إلى التنازع الذي ينعكس سلبا على البيئة ومقوماتها وعناصرها ومواردها والتي تعد من أهم المغريات والموارد السياحية؟.

- **العوامل المحققة للتوازن البيئي:** وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[1]

- القضاء على ظاهرة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية التي أدت إلى دمار خطير للبيئة في مناطق كثيرة من العالم؛
- القضاء على الإختلالات التي حدثت في التوازن البيئي, التي تسبب ظواهر ضارة بالبيئة المحلية والعالمية؛
- القضاء على السلوكيات الضارة بالبيئة والمسببة لهذا التلوث، سواءا من جانب الشركات، أو المشروعات أو الدول أو الحكومات أو الأفراد؛
- إقامة حياة طبيعية بيئية سليمة، صحية و نظيفة ومجتمع نقي خال من مصادر التلوث، ومن كل ما يضر بالصحة والحياة؛
- جعل عمليات الإنتاج والتشغيل والإستثمار أيا كان محورها في قطاعات الإنتاج الرئيسية خاصة للبيئة، بل وصانعة للجمال والمتعة والراحة، ومحققة للأمن والسلامة البيئية؛
- تحديث أوجه الصحة والسلامة والحيوية البيئية، خاصة مع إستخدام تكنولجيا متطورة للقضاء على التلوث واستعادة الصحة والحيوية للمناطق التي أضرت بيئيا أو تأثرت بالتلوث البيئي؛
- إيقاف عمليات الهذر البيئي، ووضع حد للفاقد البيئي واستنزاف البيئة.

[1]– محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

خلاصة

من خلال ما عرضناه في هذا الفصل غدت السياحة بمفهومها المستدام منهجا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وبالتالي فإن تطبيق مفهوم الاستدامة في التنمية يعتمد على العائد المادي لأصحاب المشاريع والبعد الإجتماعي والبيئي، فالتنمية كمزج بين حماية البيئة مع الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، لذلك من الضروري أن تكون العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الإجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة السياحية أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية التي ستعتبر عامل الجذب السياحي الأساسي للسياحة.

وبالتالي فإن للسياحة علاقة بالتنمية المحلية المستدامة، نجد منها زيادة العائد الإجمالي المحلي وكذلك توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي.

III- دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل

- واقع السياحة في ولاية جيجل.
- المؤشرات السياحية في ولاية جيجل.
- دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل.

تمهيد:

تعتبر ولاية جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين، وهي تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة تجعل منها مقصدا سياحيا هاما، هذا بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي تحتله المطل على البحر الأبيض المتوسط والذي جعلها تتميز بمناظر طبيعية جميلة يمكن من خلالها أن تنمي الحركة السياحية في المنطقة، وبالتالي تصبح لها مكانة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لما لها من دور كبير في تحسين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال ما تناولناه في هذا الفصل:

- **واقع السياحة في ولاية جيجل.**
- **المؤشرات السياحية في ولاية جيجل.**
- **مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل**

III.1. واقع السياحة في ولاية جيجل

تعتبر ولاية جيجل من أكثر الولايات الجزائرية التي تتربع على مقومات سياحية تؤهلها، منها طبيعية ومنها المادية والتاريخية، حيث تعتبر السياحة في الولاية من أهم قطاعات التنمية الإقتصادية، وهذا نتيجة الشريط الساحلي الذي يميزها عن باقي السواحل بطوله البالغ 120 كلم وبنظافته، مما أهلها لتكون ولاية سياحية معتبرة.

III.1.1. تقديم ولاية جيجل

أولا: تعريف ولاية جيجل: تحتل ولاية جيجل موقعا في الشمال الشرقي للوطن، وهي الولاية الجزائرية رقم 18، تقدر مساحتها 2398 كلم، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب ولاتي سطيف وميلة، والشرق ولاية سكيكدة، ومن الغرب ولاية بجاية، وتعتبر من بين المناطق التي تعرف أكبر تساقط للأمطار في الجزائر، إد يبلغ معدل التساقط السنوي بين 800 و1200 ملم، كما يسودها مناخ متوسطي ممطر وبارد شتاءا بدرجة حرارة تتراوح بين 20° و30° درجة.

ثانيا: تاريخ الولاية: مرت ولاية جيجل في تاريخها بعدة مراحل نتيجة إحتكاكها بالعديد من الحضارات و يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

تأسست مدينة جيجل في حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، وينحدر إسم المدينة تحت لفظ إيجيلجيلي IGLGILI وهي كلمة ترجع لزمن الفنيقيين، الذين أشارو إلى وجود وجود شبه جزيرة على الساحل الشمالي الشرقي للجزائر، كما يطلق عليها ما يسمى " جيل جيل" نسبة إلى حيز صخري مستدير، وقد تغير هذا الاسم بتعاقب مراحل التاريخ فتحولت من إيجيلجيلي إلى جيجلي وفي الأخير " جيجل".

– وفي الفترة الرومانية أعيد بناء ولاية جيجل وفق التخطيط الروماني، وقد أشارت مصادر تاريخية أن ساكنها كانو من قدماء المحاربين الرومان، ومن آثار الفترة الرومانية بالمنطقة فسيفساء جميلة بألوان مختلفة بقرية "الطوابلية ".

[1]– الديوان الجيجلي للسياحة http://www.ojt.dz/ le 03/05/2015/14:58

– بمجيئ البرابرة في القرن الخامس ميلاديتم إحتلال مدينة جيجل وقد أصابها الخراب ما أصاب الإمبراطورية الرومانية، الذين قضو على الإزدهار الذي عرفته المذينة خلال العهد الروماني.

– وبعدها جاء الغزو البيزنطي واحتلال جل السواحل الإفريقية بما فيها مدينة جيجل .

بعد الغزو البيزنطي أتى عصر الفتحات الإسلامية سنة 720م على يد "موسى بن نصير"، ونظرا لما تمتاز به المدينة من موقع إستراتيجي فإن الفاتحين تحملو مشقة عبور المغرب العربي واسبانيا وجعلوا من جيجل مركزا عربيا تابعا للقيروان.

– وفي بدايات القرن العاشر انضم أهالي قبيلة كتامة الكبرى إلى الفاطميين وتحالفوا معهم للقضاء على الحكم القيرواني.

– وبعد رحيل الفاطميين وقعت مدينة جيجل تحت سيطرة الزيريين ثم الحماديين ثم المهديين وظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها واستعمارها عدة مرات،إلى أن إستنجد سكان الولاية بالأخوين عروج وخير الذين بربروس لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك، ثم بعدها أحتل الإستعمار الفرنسي مدينة جيجل.

III.2.1. الهياكل القاعدية لولاية جيجل

أولا: المنشآت الإقتصادية

تتوفر ولاية جيجل على شبكة هامة من هياكل قاعدية متنوعة، طرقبرية، سكات حديدية، مطارات وموانئ.

أ. **شبكة الطرقات:** تتمتع الولاية بشبكة طرق كثيفة نسبيا، تسمح بهيكلة وتنظيم مجال الولاية وتدعيم تنميتها السياحية وهي المسالك المفضلة في النشاط السياحي، وتقدر ب 1756.60 كلم مصنفة ومقسمة كالآتي:

- **طرق وطنية:** محور الطريق الوطني 43/27 الذي يقطع الولاية من الغرب إلى الشرق ومحور الطريق الوطني 77 في طريق التهيئة (الرابط بين جيجل وسطيف) بطول يقدر حوالي 204.30 كلم؛
- **طرق ولائية:** (99، 132، 135، 137، 147، 150، 170) بطول يقدر ب 366.30؛
- **طرق بلدية:** بطول 1186م؛

ب. شبكة السكك الحديدية: التي تربط جيجل بشبكة السكك الحديدية الوطنية بخط يبلغ طوله 137 كلم والمجهز بثماني محطات مجهزة ومحطة أخرى للفوز (بازول) بطاقة شحن تصل إلى 8 مليون طن سنويا من البضائع.

ج.الطاقة الكهربائية: تعتبر الكهرباء من الشروط الواجب توفرها بأي نهضة اقتصادية

واجتماعية، إذ تحتوي ولاية جيجل على شبكة توزيع عالية، هذا ما يسمح لها بتغطية كافة تراب الولاية، يعتبر المركز الحراري بأشواط ذو طاقة 630 ميغا واط وأهم مصدر للطاقة بالولاية، ويبلغ معدل التغطية الكهربائية بالولاية 98%.

د. الغاز الطبيعي: تمون الولاية بالغاز الطبيعي عن طريق خط الغاز الرابط بين "رمضان جمال" بسكيكدة وجيجل على مسافة 122 كلم ويبلغ معدل التغطية بالغاز بالولاية 51 %.

هـ. الموانئ: تتوفر الولاية على أربع موانئ:

- **الميناء التجاري جن جن:** يقع بالطاهير ولاية جيجل قرب مطار فرحات عباس، طاقته

إستعابية 4.5 ملين طن سنويا، يستجيب لكل التقنيات الحديثة في مجال النقل البحري، يحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.2م موصول مع أهم محاور الإتصالات لاسيما المنفذ شمال جنوب جيجل-سطيف وخط السكك الحديدية مما يجعله المحور المفضل للنقل الأورو إفريقي؛

- منائين للصيد البحري بكل من جيجل والزيامة المنصورية؛
- مناء للصيد والنزهة بالعوانة، المشروع في المراحل الأخيرة للإنجاز.

و. المطار الدولي: وهو مطار فرحات عباس ببلدية الطاهير بالقرب من المنطقة الصناعية وميناء جن جن وهو همزة المواصلات الجوية الداخلية والخارجية، يقع على بعد 15كلم من مدينة جيجل، وعلى بعد 100 كلم من مطار بجاية وهو من شأنه أن يسهل الحركة السياحية ويساهم في تطويرها بشكل جيد.

ي. الهياكل التعليمية: وتتمثل في:

- **جامعة جيجل:** والتي تنقسم بدورها إلى فرعين:

– الجامعة المركزية بعاصمة الولاية؛

- القطب الجامعي تاسوست.

- **معاهد التكوين المهني:** جهاز تكوين مهني متنوع يضم معهدا و15 مركزا و 08 مدارس معتمدة بقدرة إجمالية تعادل 3875 مقعدا بيداغوجي.

ثانيا: المؤسسات السياحية

أ. مؤسسات الإيواء: هي كل هياكل الإستقبال التي يلجأ إليها السياح من أجل الإقامة، وكلما كان العرض فيها مثير ومريح كلما زاد الإقبال عليه وبالتالي زيادة الإقبال السياحي على المنطقة، وتتمثل هذه الهياكل في الولاية بشكل أساسي في: الفنادق والمخيمات العائلية وبيوت الشباب.

- **الفنادق:** يوجد حاليا بولاية جيجل 26 فندقا غير مصنف، بطاقة إستيعاب 1760 سرير و869

رفة حيث تم تسجيل خروج فندق وحيد "بربروس" من الحظيرة الفندقية برغبة من صاحبه في عام 2015 بطاقة إستيعاب تقدر ب27 سرير، وكلها تابعة للقطاع الخاص باستثناء فندق كتامة وبوحنش فهما تابعين للقطاع العام.

وفي الواقع قطاع الفندقة في ولاية جيجل لم يرقى إلى طموح الولاية لتطوير النشاط السياحي، ولتلبية الطلب السياحي على الولاية خلال الموسم السياحي، وينجلي ذلك لتجاهل.

وأسماء الفنادق الموجودة في ولاية جيجل يوضحه الملحق رقم 01.

- **المخيمات العائلية:** تتوفر الولاية على 11 مخيم تجاري خلال موسم الإصطياف 2015 بطاقة إستيعاب 960 سريرا، أما المتبقي منها فلم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية، ومجموع المخيمات الموجودة في ولاية جيجل يوضحه الملحق رقم 02 .
- **بيوت الشباب:** تتوفر الولاية على 08 بيت شباب، أنظر الملحق رقم 03.

ب. وكالات السياحة والأسفار

تتوفر ولاية جيجل على 07 وكالات للسياحة والأسفار لسنة 2015 بزيادة وكالة واحدة مقارنة بسنة 2014 وهي وكالة الشهباء، ومجموع وكالات السياحة في ولاية جيجل في الملحق رقم 04.

III.3.1. المقومات السياحية لولاية جيجل

سنتعرف على الخصائص العامة لولاية جيجل، والمتمثلة في الموقع الإستراتيجي للولاية، والذي يساهم في تطوير النشاط السياحي، بالإضافة إلى المتاحات الطبيعية التي تتميز بها المنطقة من سهول وجبال عالية تصنع مناظر طبيعية فائقة الجمال، ولا ننسى الشريط الساحلي الهام الذي جعل المنطقة قطب سياحي هام، كما تتميز ولاية جيجل بتاريخها العريق ومختلف المقومات الثقافية.

أولا: المقومات الطبيعية: بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية هناك أيضا مقومات طبيعية تجعلها أكثر جادبية للسياح:

أ. . **الشريط الساحلي:** يمتد على طول 120 كلم من زيامة منصورية غربا إلى واد زهور شرقا يعتبر من أعظم السواحل في الجزائر، ويضم 50 شاطئ 22 منها مفتوحة للسباحة خاصة تلك التي تقع بغرب الولاية، وتعتبر من أجمل الشواطئ الوطنية (الكورنيش الجيجلي).

ب.الكهوف العجيبة: الواقعة بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35 كلم عن وسط المدينة تم إكتشافها سنة 1917 وتعد من عجائب الطبيعة.

ج.غار الباز: هو موقع يعود إلى ما قبل التاريخ مفتوح لإستقبال الزوار من أجل السياحة العلمية والتربوية

د. الحظائر: وتتمثل في:

- **الحظيرة الوطنية لتازة:** تتربع هذه الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، تساهم هذه الحظيرة في تطوير السياحة البيئية والجبلية على حد السواء والحفاظ على مختلف النباتات وأنواع الحيوانات فهي تساهم في تحقيق التوازن البيئي، وهي محطة لجذب السياح؛
- **حظيرة الحيوانات:** تعتبر موقع سياحي هام متواجد بكسير ببلدية العوانة وتعتبر من أهم المناطق الأكثر شهرة في الولاية ومن أهم الأماكن الأكثر زيارة من طرف السياح.

هـ. الشواطئ: يمتد ساحل الولاية على طول 120 كلم، يتميز بألوان جميلة تتناسق مع ألوان الجبال المنعكسة عليها في بعض المناطق الساحلية ، ويتخلل هذا الساحل شواطئ مسموحة للسباحة وأخرى غير مسموحة للسباحة، أنظر الملحق رقم 05 و 06.

و. الوديان: يوجد في الولاية عدة وديان ذات جمال طبيعي جذاب، ومن أهم هذه الوديان واد جن جن، واد الزهور، واد الكبير.

ي.المياه: تزخر الولاية بموارد مائية جد هامة، وتقدر بحوالي 1474 مليون متر مكعب تغطي منها موارد المياه السطحية بنسبة 94.9%،وتتمثل الموارد المائية السنوية 686 مليون متر مكعب في السنة ، الموارد المحجوزة 183.76 مليون متر مكعب في السنة، الموارد المستعملة 158.66 مليون متر مكعب في السنة.

خ. البحيرات الطبيعية: يتواجد على مستوى الولاية ثلاث بحيرات طبيعية:

- بحيرة بني بلعيد (دائرة العنصر) أنشأت هذه البحيرة بالقرار الولائي رقم 786/07 المؤرخ في 1997/11/8، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل، تحتل مساحة 120 هكتار وتحوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور وهي معروفة على المستوى العالمي.
- بحيرة غدير بني حمزة: تتواجد بمنطقة القنار بدائرة الشقفة بمساحة 36 هكتار.
- بحيرة غدير المرج: تتواجد بمنطقة الطاهير وتتربع على مساحة 05 هكتار.

ذ. الثروة الغابية: حيث تتميز الولاية بغابات كثيفة تشجع على السياحة الجبلية إذ تمثل 47% من المساحة الإجمالية للولاية التي تقدر بحوالي 115000 هكتار، والصنف الرئيسي بها هو بلوط الفلين من باقي الأصناف الأخرى (بلوط الزان والأفاريز وأشواك الغابات والصنوبر البحري).

ومن أهم غاباتها نذكر مايلي:

1. غابة قروش الواقعة على القرنيش بمنطقة العوانة، تتربع على مساحة 10260 هكتار؛
2. غابة تامونت تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة؛
3. غابة إيدم تقع ببلدية خيري واد عجول؛
4. غابة بوحنش تقع ببلدية العوانة.

ثانيا: المقومات الثقافية: تتمثل في:

أ. **المواقع الأثرية والتاريخية:** وتتمثل في:

- **فترة ماقبل التاريخ:** وتتمثل مواقعها في جبل مزغيطان ببلدية جيجل في زيامة المنصورية، موقع تاميلة ببلدية الأمير عبد القادر، كهوف الشتاء ببلدية جيملة؛
- **الفترة الفينيقية:** وتتمثل مواقعها في قبر بحالة جيدة بجبل سيدي أحمد أمقران، آثار ميناء فينيقي بجيجل؛
- **الفترة الرومانية:** وتشمل مواقعها في بقايا المدينة الرومانية "شوبا" بالزيامة المنصورية، "تسليل" بقايا بنايات ونصب وأحجار منحوتة وفخار ...الخ ببلدية سطارة، آثار ميناء فينيقي بجيجل؛
- **الفترة العثمانية:** وتتمثل مواقعها في "بومارشي" بقايا السور القديم لمدينة جيجل؛
- **الفترة الاستعمارية:** وتتمثل مواقعا في المنار الكبير لرأس العافية الذي تم بناءه سنة 1865؛
- **فترة الثورة التحريرة الوطنية:** وتتمثل مواقعها في مغارات مهيئة لإستقبال المجاهدين مستشفيات ومخابئ للجيش.

ب.دار الثقافة عمرو الصديق: يقع مقرها بحي العقابي بجيجل، تأسست رسميا في 2007/09/04 تتكون من طابق أرضي ويشمل قاعة محاضرات بطاقة استيعاب قدرها 250 مقعدا، نادي الأنترنث ورشة المسرح، قاعة العروض تستوعب 1100مقعدا وطابقين الطابق الأول يحتوي على مكتبة للأطفال بطاقة استيعاب 100 مقعدا وورشة رسم فيما يخص الطابق الثاني فنجد أنه يضم مكتبة للكبار بطاقة استيعاب 100 مقعدا.

ج.متحف كتامة: يقع وسط مدينة جيجل في المكان المسمى "باب السور"، تم إنشاءه سنة 1939 بمبادة من سكان المدينة وتحت إشراف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خلال الثورة التحريرية استولى علية الاستعمار الفرنسي وجعله مركزا للتعذيب، وبعد الاستقلال أعيد البناء إلى نشاطه الأول كمدرسة قرآنية ليحول فيما بعد إلى مقر مفتشية التربية حتى أواخر الثمانينات، ثم مدرسة الصغار الصم البكم حتى نهاية سنة 1992، وفي سنة 1993 حول إلى متحف لولاية جيجل.[1]

[1]– جريدة جيجل الجديدة، 31 مارس 2016، ص 18.

د. الصناعات التقليدية: من أهم هذه الصناعات التقليدية التي تزخر بها الولاية صناعة النسيج، صناعة الفخار، صناعة الأواني المعدنية، الصناعات الخشبية، الصناعات الجلدية، صناعة السلال والأطباق.

2.III. مؤشرات السياحة في ولاية جيجل

تعتبر ولاية جيجل من أهم المناطق السياحية في الجزائر، لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية ساعدتها على تطوير قطاعها السياحي، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور طاقات الإيواء المتوفرة في جيجل وحجم التدفقات السياحية وعدد الليالي المقضات.

1.2.III.الطلب السياحي في جيجل

إن الطلب السياحي يتضمن التوافد على مختلف هياكل الإيواء كذلك الطلب على المنتجات السياحية، والمتمثلة أساسا في ولاية جيجل في الإقبال على الشواطئ والمواقع السياحية المختلفة والحدائق والمطاعم

وشهدت التدفقات السياحية في جيجل تدبدب خلال السنوات 2012- 2015 والجدول التالي يوضح عدد السياح الوافدين لولاية جيجل خلال السنوات 2012 -2015 .

أولا: عدد المتوافدين على الفنادق:

تسجل ولاية جيجل ارتفاعا كبيرا في عدد السياح المتوافدين عليها خلال الموسم السياحي، والجدول التالي يوضح عدد السياح المتوافدين على ولاية جيجل بين السنوات 2012 و 2015.

الجدول رقم (3-1): عدد السياح الوافدين على الفنادق خلال الفترة(2012 -2015)

السنوات / عدد المتوافدين	2012	2013	2014	2015
الجزائريين	45110	46267	44369	38549
أجانب	1674	1680	1442	1383

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مصلحة الإدارة والوسائل.

الشكل رقم(3-1): عدد السياح الوافدين على الفنادق في ولاية جيجل خلال الفترة (2012 – 2015).

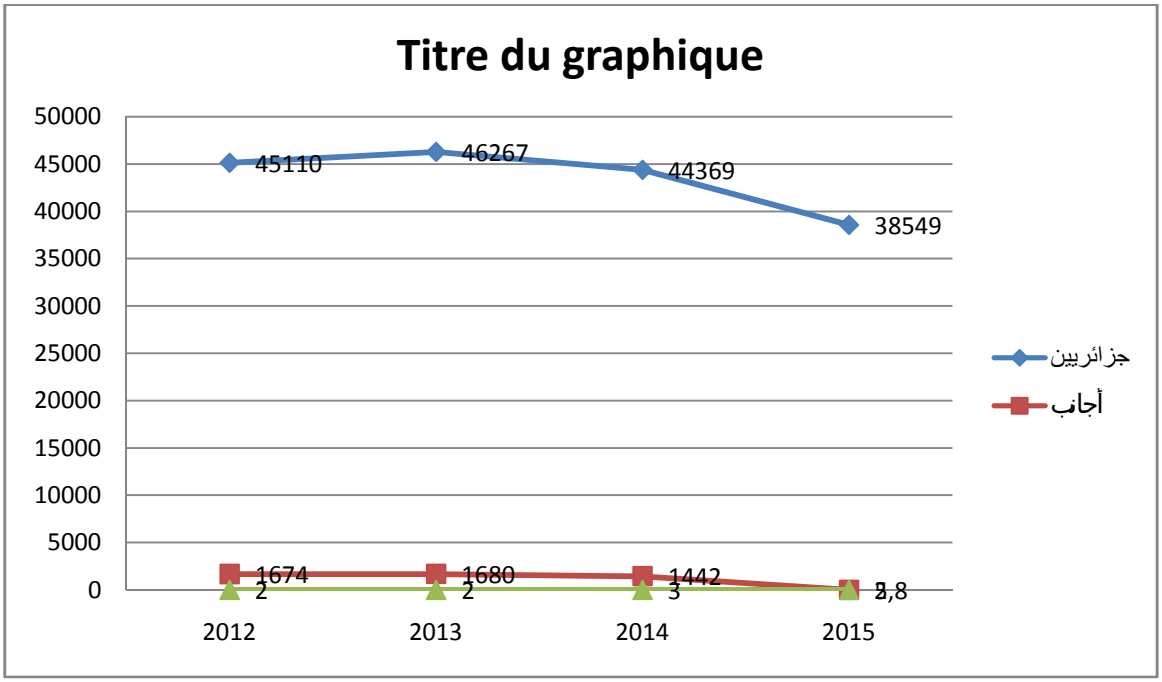

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ تغير في عدد المتوافدين على الفنادق من سنة لأخرى، حيث تطور هذا العدد من 45110 سائح جزائري و 1674 سائح أجنبي سنة 2012 إلى 46267 سائح جزائري و 1680 سائح أجنبي سنة 2013، ثم انخفض هذا العدد سنة 2014و2015 ليصل إلى 38549 سائح جزائري سنة 2015 و 1383 سائح أجنبي.

وتشير أرقام مديرية السياحة لولاية جيجل انخفاض في عدد المتوافدين على الفنادق بنسبة 0.4% وكذا 0.9% في عدد الليالي المقضات وهذا راجع لانتشار ظاهرة كراء البيوت من طرف السكان المحليين، وتقلص عدد أيام الاصطياف نظرا لحلول شهر رمضان الكريم، وينجلي هذا الانخفاض المستمر في الإقبال على الفنادق في تجاهل لنوعية الخدمات الضرورية التي تقدمها الفنادق لتلبية حاجيات الزبائن والمتمثلة أساسا في المأوى والإطعام والترفيه، حيث نجد الخدمات المقدمة في الفنادق ضعيفة إن لم نقل سيئة ومعظمها تقل بها النظافة.

ثانيا: عدد المتوافدين على المخيمات العائلية

تساهم المخيمات العائلية في توفير جزء كبير من الطاقة الإيوائية، والجدول التالي يوضح عدد السياح المتوافدين على المخيمات العائلية في جيجل بين (2010- 2015).

الجدول رقم (3-2): عدد المتوافدين على المخيمات العائلية خلال السنوات (2012 – 2015).

السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد المتوافدين على المخيمات العائلية	75849	8067	15225	3123

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع كبير في عدد السياح المتوافدين على المخيمات العائلية من سنة 2012 إلى سنة 2015، سجلت انخفاضا في عدد المتوافدين سنة 2013 حيث أصبح 8067 سائح بعدما كان 75849 سائح متوافد خلال سنة 2012، والسبب هو أن المخيمات العائلية لم تستغل في فترة ما قبل شهر رمضان الكريم وإنما استغلت هذا الموسم بعد شهر رمضان فقط، كذلك قد تم حذف مخيمين حيث أصبح عدد المخيمات 18 مخيم في 2013. ثم ارتفع عدد المتوافدين على المخيمات العائلية سنة 2014 ليصل إلى 15225 وافد ويعود للانخفاض سنة 2015 ليصل إلى 3123 وافد، وهذا بسبب تراجع عدد المخيمات حيث كان 13 وأصبح 11 مخيم، كما تم استغلال 05 مخيمات منها فقط بطاقة إستعاب 960 سريرا، أما المتبقي منها لم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية.

ثالثا: الإقبال على الشواطئ

تتوفر ولاية جيجل على أجمل الشواطئ وهو ما جعل منها وجهة سياحية تستقبل آلاف المصطافين من كل أنحاء الوطن، حيث بلغ عدد المتوافدين على الشواطئ المحروسة حسب إحصائيات مصالح الحماية المدنية ب 9685160 مصطاف دون احتساب الشواطئ غير المحروسة والتي عرفت توافدا كبيرا عليها حسب ما يبينه الجدول التالي المتعلق بالتوافد على الشواطئ المسموحة للسباحة.

الجدول رقم: (3-3): عدد المتوافدين على الشواطئ المسموحة للسباحة (2014 – 2015).

عدد المصطافين	2015				2014			
	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
	236560	2103950	6929800	419850	825470	294420	7844000	762820
	9685160				**9726710**			

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل 2015.

الشكل رقم(3-2): عدد السياح المتوافدين على الشواطئ المحروسة

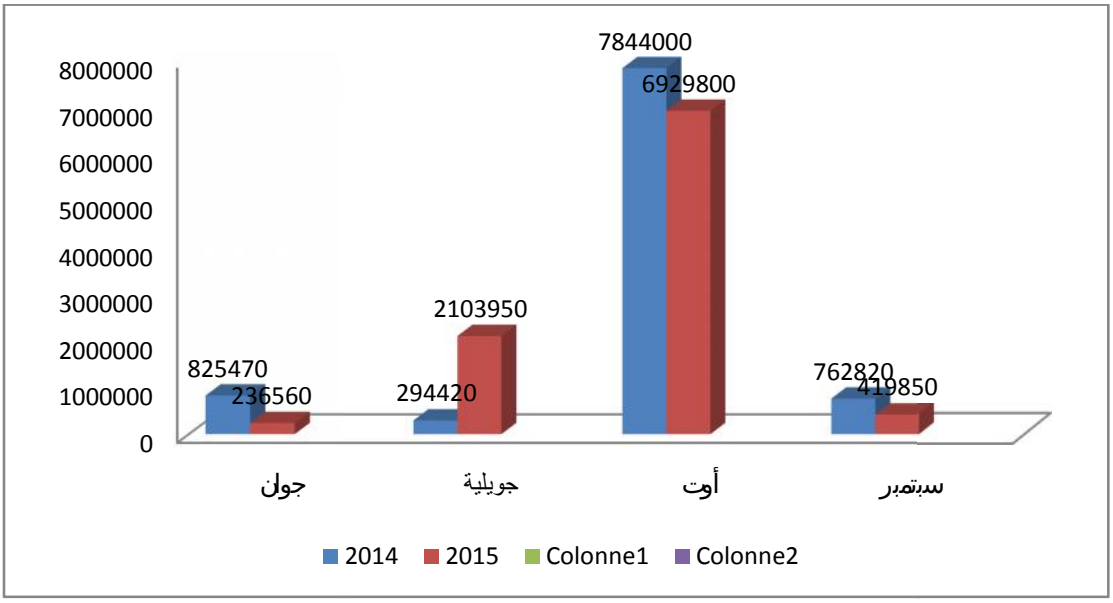

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المصطافين في 2014 و انخفض في شهر جويلية مقارنة بشهر جوان حيث بلغ عددهم في جوان 825470 وأصبح 294420 في جويلية وهذا نتيجة قصر فصل الاصطياف بحلول شهر رمضان الكريم بهذا الشهر، وبعد شهر رمضان في شهر أوت زاد عدد

المصطافين حيث بلغ عددهم 7844000 سائح، ثم انخفض في شهر سبتمبر بسبب الدخول المدرسي ليصل إلى 762820 مصطاف.

نلاحظ أن عدد المصطافين من شهر جوان إلى شهر أوت 2015 في زيادة حيث كان 236560 مصطاف أصبح 6929800 مصطاف، ويعتبر هذا العدد دليل على الإقبال الكبير للمصطافين على شواطئ الولاية، ثم انخفض إلى 419850 خلال شهر سبتمبر وهذا بسبب عدم استغلال الشواطئ في هذه الفترة التي يكون فيها الدخول المدرسي.

رابعا: التوافد على المتاحات السياحية (إلى غاية 31 أوت 2015)

تزخر ولاية جيجل بمجموعة من المقومات التي تجعلها وجهة سياحية يقصدها السياح لقضاء العطل والترفيه عن النفس في فصل الصيف والتمتع بالمناظر الطبيعية وزيارات المتاحات السياحية الموجودة فيها، والجدول التالي يبين عدد الزوار المتوافدين للمتاحات السياحية الموجودة في جيجل.

الجدول رقم (3-4): عدد المتوافدين على المتاحات السياحية إلى غاية (31- 8 – 2015).

المتاحات	عدد الزوار
غار الباز	43571
الكهوف العجيبة	

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح المتوافدين على ولاية جيجل على المتاحات السياحية قدر ب 43571 سائح.

خامسا: عدد المتوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب:

والجدول التالي يبين عدد السياح المتوافدين على المتاحات السياحية في ولاية جيجل

الجدول رقم (3-5): عدد السياح المتوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب.

	مراكز العطل		بيوت الشباب	
السنوات	**2014**	**2015**	**2014**	**2015**
العدد	**17**	**13**	**02**	**04**
عددالمتوافدين	**8950**	**6337**	**1565**	**3348**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتوافدين على مراكز العطل بلغ في سنة 2014 8950 متوافدا، وفي سنة 2015 انخفض حيث وصل إلى 6337 متوافدا، وهذا راجع لانخفاض عددها في هذه السنة، فعدد المتوافدين مرتبط بالزيادة أو النقصان في عددها.

أما بالنسبة لبيوت الشباب نلاحظ أن عدد المتوافدين في سنة 2014 بلغ 1565 متوافدا، وإرتفع في سنة 2015 حيث وصل إلى 3348 متوافدا وهذا بسبب زيادة عددها في هذه السنة.

رغم أن ولاية جيجل تستقبل نسبة كبيرة من السياح ومؤهلة للزيادة بكثير، إلا أن عرض الإيواء بها يتميز بالبساطة ولا يرقى لإستقبال المتوافدين ولا تشجيع القادمين، سواءا من حيث العدد الذي يبقى بعيدا عن مستوى الاكتفاء أو النوعية التي تبقى هي كذلك بعيدة عن متطلبات السياح، إذ لحذ اليوم لا يوجد فندق مصنف.

III.2.2. الإنفاق السياحي

أولا: الليالي المقضاة في الفنادق من (2012-2015)

إن النمو المطرد في عدد المتوافدين على الولاية ساهم في تذبذب الليالي السياحية التي يقضونها في مختلف مختلف مؤسسات الإيواء، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(3-6): الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل بين السنوات 2012 و 2015.

السنوات / الليالي المقضاة	2012	2013	2014	2015
جزائريين	68453	78980	77564	69029
أجانب	8775	4164	3912	5121

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

الشكل رقم (3-3): الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل بين السنوات 2012 و 2015.

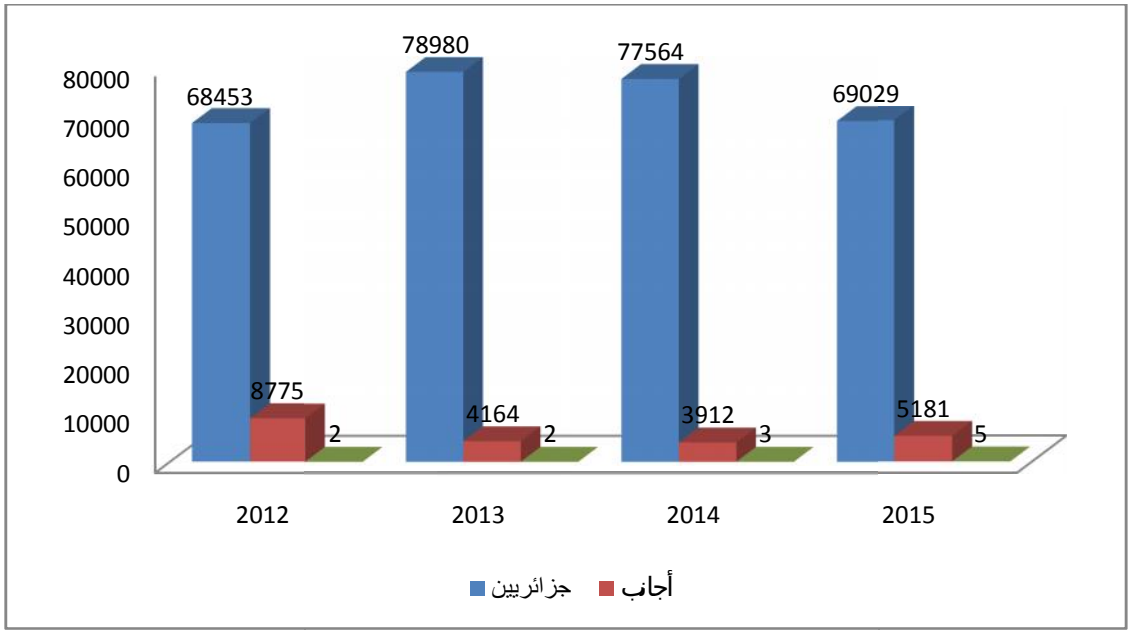

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد الليالي المقضاة من طرف الجزائريين في تذبذب مستمر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، كانت عدد الليالي السياحية المقضاة 68453 ليلة سنة2012 ارتفعت إلى 78980 سنة 2013، ثم تراجعت سنة 2014 و 2015 إلى 77564 و 69029 على التوالي، وهذا راجع لقصر فترة الإصطياف لحلول شهر رمضان في هذه الفترة كون السياحة في الولاية سياحة شاطئية.

أما بالنسبة للأجانب فكانت عدد الليالي المقضاة في انخفاض من سنة 2012حتى سنة 2014 إذ كانت عدد الليالي السياحية في 2012 تبلغ 8775 ليلة أصبحت 3912 سنة2014، ثم ارتفعت سنة 2015 لتصبح 5181.

ثانيا: الليالي المقضاة في المخيمات العائلية بين السنوات 2012-2015.

تعد المخيمات إحدى مؤسسات الإيواء التي يلجأ إليها السياح لقضاء الليالي السياحية في جيجل، والجدول التالي يبين عدد الليالي التي يقضونها السياح في الولاية.

الجدول رقم (3-7): الليالي المقضاة في المخيمات العائلية بين السنوات 2012-2015 في جيجل.

السنوات	2012	2013	2014	2015
الليالي المقضاة	139943	58140	90988	3123

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

نلاحظ من الجدول أن الليالي السياحية في تدبدب حيث كانت سنة 2012 تبلغ 139943 ليلة وهذا رقم جيد، وانخفضت سنة 2013 حيث أصبحت 58140 ليلة، ثم عادت للارتفاع سنة 2014 لتصل إلى 90988، وعادت للإنخفاض مرة أخرى سنة 2015 حيث أصبحت 3123 ليلة.

III.3.2. طاقة الإيواء

تتوفر ولاية جيجل على هياكل إيواء متمثلة في الفنادق والمخيمات العائلية ومراكز العطل والمؤسسات التربوية.

أولا: الفنادق

يوضح الجدول التالي تطور طاقة الإيواء في الفنادق خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم(3-8): تطور طاقة الإيواء في الفنادق في جيجل بين السنوات 2010-2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق	25	26	26	27	27	26
طاقة الإيواء	2050	2134	1931	1842	1842	1766

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

ثانيا: المخيمات العائلية

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور طاقة الإيواء في المخيمات العائلية خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم(3-9): تطور طاقة الإيواء في المخيمات العائلية في جيجل بين السنوات 2010-2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	21	21	20	18	13	11
طاقة الإيواء	5109	5109	4509	4349	2899	2484

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

سنوضح من خلال الشكل التالي تطور طاقة الإيواء في الفنادق والمخيمات العائلية بين 2010-2015.

الشكل رقم (3-4): تطور طاقة الإيواء في الفنادق والمخيمات العائلية بين 2010-2015.

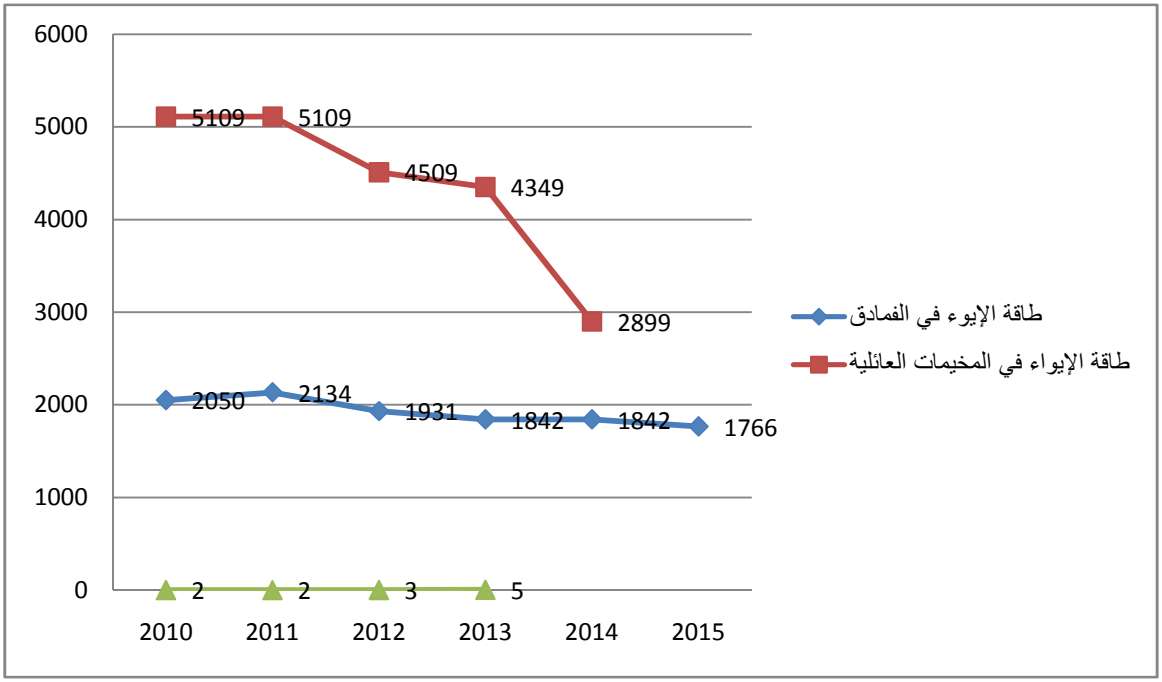

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أن طاقة الإيواء في الفنادق ارتفع سنة 2011إلى 2134 سرير بعد ما كان في سنة 2010 تبلغ 2050 سرير وهذا بسبب ارتفاع في عدد الفنادق الذي كان 25 أصبح (26 الجدول رقم)، وفي سنة 2012 انخفض عدد الأسرة إلى 1931 رغم أن عدد الفنادق بقي ثابت، وبقي عدد الأسرة في انخفاض إلى غاية سنة 2015 ليصل إلى 1766 سريرا، هذا ما يدل على ضعف طاقة الإيواء في ولاية جيجل ونقص الإستثمار في هذا المجال، وبالتالي هذا ما جعل قطاع السياحة في الولاية متأخرا رغم الإمكانيات التي تتوفر فيها.

بالنسبة لطاقة الإيواء في المخيمات العائلية نلاحظ من الشكل أن عدد الأسرة في تراجع مستمر خلال الفترة 2011-2015، حيث كانت سنة 2010و 2011 تبلغ 5109 سريرا أصبحت 2484 سريرا سنة 2015، وهذا راجع للانخفاض المستمر في عدد المخيمات العائلية من سنة لأخرى، إذ انخفض عددها من 21 مخيم عائلي إلى 11 مخيم عائلي والأخرى لم تستغل مغلقة بموجب قرارات ولائية، وهذا يعكس واقع السياحة في ولاية جيجل.

III.3. مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية جيجل

يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على البيئة، فمن شأنه أن يوفر مناصب شغل وتحقيق إيرادات وتطوير الجوانب الثقافية، وهذا ما قد يجعل منه عنصرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

III.3.1. مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية

للسياحة دور هام في دفع عجلة النمو في الاقتصاد الوطني لما تحققه من عوائد، وذلك من خلال:

أولا: زيادة المداخيل

أ. رقم أعمال الفنادق: وتبرز هنا الإيرادات الناتجة عن الخدمات المقدمة في الفنادق في الولاية، والجدول التالي يوضح رقم أعمال الفنادق من سنة 2012 إلى سنة 2015.

الجدول رقم (3-10): رقم أعمال الفنادق في ولاية جيجل من سنة 2012 إلى 2015.

السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	11788297	150363434.65	11502784.91	163443284.34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغير في رقم أعمال الفنادق من سنة لأخرى، حيث كان يقدر ب دج11788297 سنة 2012، وارتفع سنة 2013 ليصل 150363434.65 دج نتيجة لزيادة عدد الفنادق وعدد المتوافدين عليها، وفي سنة 2014 انخفضت المداخيل السياحية للفنادق حيث أصبحت 11502784.91 دج وذلك للتراجع في عدد السياح المتوافدين بسبب حلول شهر رمضان في هذه السنة في فترة الإصطياف، ثم ارتفعت سنة 2015 لتصل إلى 163443284.34 دج، ويرجع هذا التذبذب إلى تغير أسعار الخدمات المقدمة في الفنادق وعدد السياح المتوافدين وعدد الفنادق الموجودة في الولاية.

ب. رقم أعمال وكالات السياحة والأسفار خلال السنوات 2012-2015.

للوكالات السياحية والأسفار أهمية بالغة في تقديم خدمات للسياح المتوافدين لولاية جيجل، سواءا كانوا أجانب أو جزائريين، وهذا ما يجعلها عنصر فعال في تحقيق إيرادات سياحية للولاية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-11): حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال السنوات 2012-2015.

السنة	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	71102243	66862781	77197296.20	99534840.93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في رقم أعمال الوكالات السياحية سنة 2013حيث كانت سنة 2012 تقدر ب71102243 دج أصبحت سنة 2013 66862781 دج، ثم ارتفعت سنة 2014 و2015 حيث قدرت سنة 2015 ب 99534840.93دج، وهذا راجع لزيادة عدد المتوافدين على الوكالات السياحية وزيادة إنفاقهم على الخدمات السياحية فيها، وتنوع المتوج السياحي المستغل حيث تنحصر خدمات وكالات السياحة والأسفار في بيع التذاكر وتنظيم رحلات الحج والعمرة وحجز الفنادق والمخيمات العائلية.

وبالتالي فإن مجال الفنادق ووكالات السياحة والأسفار كان مساهما في تحقيق إيرادات تساهم في الحركة التنموية في ولاية جيجل، ومنه فالقطاع السياحي يعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وتدعيم خزينة الولاية، رغم غياب الإهتمام بهذه المؤسسات ونقص الإستثمار فيها.

ثانيا: خلق مناصب شغل

يساهم قطاع السياحة في ولاية جيجل بخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى مناصب العمل المؤقتة بالمناطق التي تنشأ فيها المرافق والمؤسسات السياحية والخدمات المرتبطة بهذا القطاع.

أ. مناصب الشغل المستحدثة في هياكل الإيواء بين السنوات 2012-2015.

يعتبر الإيواء من أهم مكونات المنتج السياحي وإن كانت ولاية جيجل تعرف نقص فادح في هذه الهياكل، إلا أن هذا ليس عائقا في وجه قدوم السياح، وفيما يلي جدول يوضح مناصب الشغل المستحدثة في هياكل الإيواء.

الجدول رقم(3-12): مناصب الشغل التي خلقها قطاع السياحة في هياكل الإيواء ما بين 2012-2015.

السنوات	2012	2013	2014	2015
عمال دائمون	289	153	195	190
عمال مؤقتون	00	165	215	215

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

الشكل رقم (3-5): تطور مناصب الشغل التي يخلقها قطاع السياحة في هياكل الإيواء بين السنوات 2012 و2015.

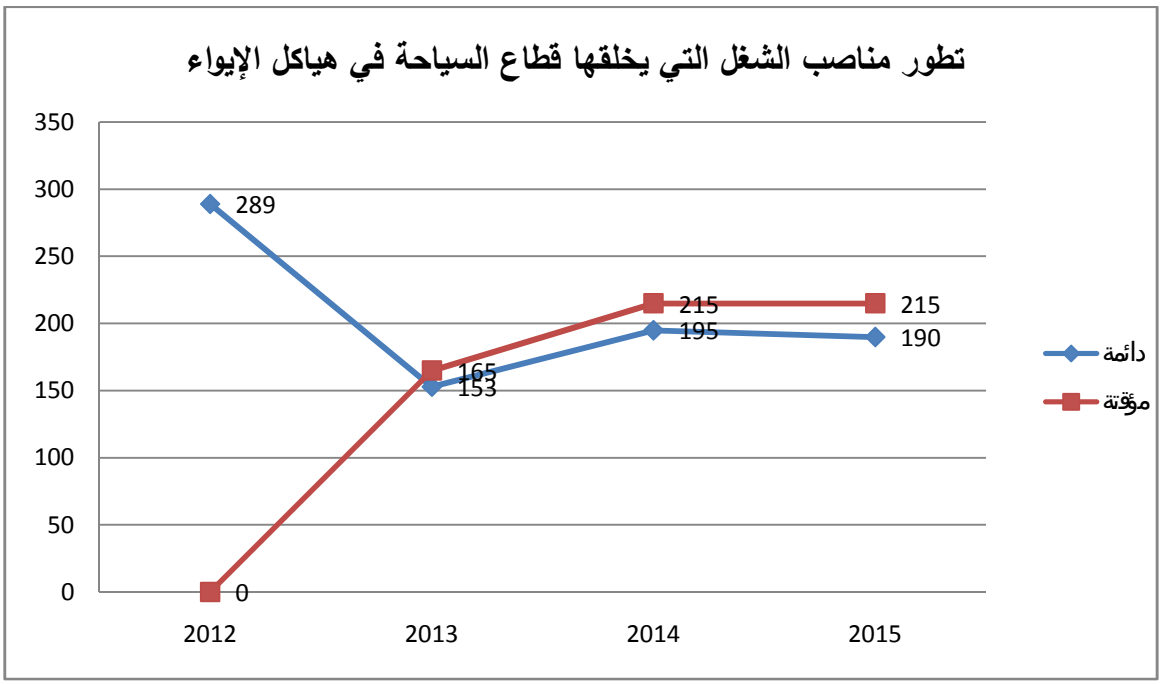

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

يبين الشكل أن تقلص مدة الموسم السياحي أثر على تشغيل اليد العاملة في المجال السياحي، إذ نجد عدد المستخدمين الدائمين قد بلغ عددهم 289 عامل سنة 2012، بينما لم يتم توظيف العمال المؤقتين، وهذا بسبب أن العمال الدائمين لديهم خبرة على عكس العمال المؤقتين، وفي سنة 2013 تراجع عدد العمال الدائمين حيث وصل إلى 153 عاملا، كما تم الإعتماد على 165 عاملا مؤقتا، وفي سنة 2014 إرتفع عدد العمال المؤقتين إلى 215 عاملا وهذا بسبب كثرة الحركة السياحية في المواسم، أما في سنة 2015 إنخفض عدد العمال الدائمين إلى 190عاملابينما بقي عدد العمال الدائمين المؤقتين كما هو.

ب.عدد المستخدمين في وكالات السياحة والأسفار

تساهم وكالات السياحة والأسفار بولاية جيجل في توفير مناصب العمل، وتقليل نسبة البطالة وتحسين الظروف الإجتماعية ولو بنسبة قليلة وهذا للنقص الحاصل في هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح عدد المستخدمين في وكالات السياحة و السفر.

الجدول رقم (3-13): عدد المستخدمين في وكالات السياحة والسفر.

السنوات	2013	2014	2015
عدد المستخدمين (الدائمين)	19	28	31

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المستخدمين في الوكالات السياحية في تزايد مستمر من سنة 2013 إلى سنة 2015، حيث بلغ عدد العمال 19 عامل في سنة 2013، ليصل إلى 28 سنة 2014 أي بزيادة 09 عمال، وفي سنة 2015 وصل إلى 31 عاملا أي بزيادة 03 عاملا مقارنة بالسنة الماضية، وترجع الأسباب التي أدت إلى عدم اعتماد وكالات السياحة والسفر على العمال المؤقتين إلى صغر حجم الوكالات من حيث أقسامها ومصالحها، حيث لكل عامل منصب ثابت.

ج. عدد المستخدمين في تنظيف استغلال الشواطئ.

تساهم الشواطئ في توفير مناصب شغل مؤقتة في موسم الإصطياف كون أن الولاية تتميز بالسياحة الشاطئية، وهذا الجدول يوضح عدد المستخدمين في الشواطئ.

الجدول رقم (3-14): عدد المستخدمين في تنظيف وإستغلال الشواطئ.

السنوات	2013	2014	2015
عدد العمال (الموسميين)	170 عاملا في cfi 132 عاملا في (أعوان بلدية) 322 في إطار برنامج الجزائر البيضاء.	1705 (إستغلال الشواطئ) 385 في إطار الجزائر البيضاء.	39 (إستغلال الشواطئ) 86 عاملا في إطار الجزائر البيضاء.
المجموع	**624**	**2090**	**125**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستخدمين في سنة 2013 وصل إلى 624 عاملا وإرتفع في سنة 2014 ليصل إلى 2090 عاملا أي بزيادة 1466 عاملا وهذا رقم جيد، وفي سنة 2015 تراجع عدد العمال بشكل كبير ليصل إلى 125 عاملا، وهذا نتيجة إنخفاض عدد المصطافين في هده السنة وذلك بسبب حلول شهر رمضان في شهر جويلية.

III.2.3.مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الإجتماعية

حتى تكون هناك تنمية محلية مستدامة في ولاية جيجل، لابد من معرفة إذا كان هناك إنعكاس على الوسط الإجتماعي للنشاطات السياحية القائمة على مستوى الولاية.

أولا: تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين

يرتبط تحسن المستوى المعيشي بانتشار ظاهرة الإقامة عند القاطن، التي أصبحت تأخذ أبعادا واسعة على مستوى الولاية، فهي ظاهرة تعرف تطورا كبيرا من سنة لأخرى، وهذا بسبب التوافد الكبير للسياح على ولاية جيجل أثناء الموسم السياحي، وبالتالي فهذه الظاهرة تمتص قدرا كبيرا من العجز الحاصل في هياكل الإيواء، إذ تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من أصحاب السكنات من جهة وتلبية

الطلب عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى كونه يوفر أماكن إضافية للسائح الذي يبحث دائما عن راحته ورفاهيته.

كما يرتبط كذلك تحسين المستوى المعيشي بالاستثمارات السياحية في المجالات المختلفة سواءا في: المطاعم، أو الفنادق، أو شركات النقل السياحي...، لأنها تساهم في التقليل من نسبة البطالة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول لدى الأفراد والمؤسسات، وتحسين الظروف الإجتماعية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.

وانطلاقا من بعض المعلومات من الناشطين في القطاع (جمعيات، بلديات، وكالات عقارية ...) قدر عدد الزوار المتوافدين عليها في سنة 2015 ب350000 سائحا خلال شهري جويلية وأوت.

فالبرغم من هذه الإيجابيات التي توفرها هذه الظاهرة إلا أنها لا تخلو من السلبيات والتي من بينها:

- أنها تؤثر على سلامة وأمن المستهلك نتيجة لتطورها خارج المقاييس الدنيا التي تحدد النشاط الفندقي، دون التطرق للخسارة التي تحددها خزينة البلدية نظرا لعدم التصريح بها كنشاط يخضع لأنظمة تحكمه وتقننه؛
- تتم بصورة غير منظمة من شأنها أن تؤدي إلى استغلال السياح وضياع حقوقهم؛
- حرمان الخزينة الولائية من مداخيل هامة.

ثانيا: تطوير الجوانب الثقافية

النشاطات الثقافية في ولاية جيجل متنوعة على مدار السنة في شتى المجالات (الفنية، الثقافية، الترفيهية...) والموجهة لشتى فئات المجتمع، ومن أهم النشاطات التي يقوم بها القطاع الثقافي في ولاية جيجل والتي تخدم السياحة

تتمثل في:[1]

- تنظيم زيارات ورحلات سياحية إلى المواقع الأثرية والثقافية المتواجدة على مستوى الولاية، والتي تعتبر مقصدا سياحيا جذابا من شأنها أن تنشط السياحة في جيجل؛

[1]– مقابلة مع رئيس مصلحة النشاطات الثقافية لمديرية الثقافة بجيجل، يوم 2016/04/19، الساعة 10:19.

- النشاطات المتعلقة بالتراث المادي واللامادي وخاصة في شهر التراث الذي ينظم من 18 أفريل إلى 18 ماي، الذي من شانه أن يعرف الموروث الثقافي لولاية جيجل الذي يخدم السياحة وذلك من خلال التعريف بالتراث الثقافي؛
- تنظيم نشاطات ثقافية الفنية خلال موسم الإصطياف وذلك بإشراك كل القطاعات؛
- تنشيط السياحة الثقافية بالميدان بإعداد برامج فيها نشاطات مستقرة كل عام تعمل على تشجيع السياحة الثقافية بالولاية؛
- وضع برنامج ثقافي فني مخصص لموسم الإصطياف للسكان المحليين والزوار؛
- تنظيم سهرات خلال شهر رمضان (سهرات فنية في مجال الأغاني الملتزمة إحتراما لهذا الشهر) هذا ما يعطي نظرة عن ولاية جيجل؛
- تنظيم الأيام الوطنية للمديح الديني بالمشاركة العربية، هذا ما يجعل النشاط السياحي والثقافي متنوعا، وجعل السائح للنشاطات الترفيهية الأخرى؛
- تنظيم الأيام الوطنية للفكاهة والمنولوج، وخلال شهر أوت تقوم بنشاط كبير هو ليالي الكورنيش، ويمس هذا النشاط أغلب البلديات الساحلية مع اختيار بعض البلديات النائية لتوسيع الإستفادة؛
- تنظيم الصالون الأورو متوسطي للفنون التشكيلية.

ثالثا: ترقية المنتوج التقليدي

بهدف تنشيط قطاع السياحة في الولاية قامت مديرية السياحة والصناعات التقليدية والجمعيات النشطة في هذا القطاع، بتنظيم معارض متنوعة للصناعات التقليدية والحرف على مستوى الولاية للتعريف بالمنتوج التقليدي وفتح المجال للحرفيين لبيع منتوجاتهم، وهذا ما يشجع على ترقية المنتوج التقليدي وترويجه وذلك من خلال:

- الاحتفال باليوم الوطني للسياحة وذلك بتنظيم معرض يبرز أهم المتاحات السياحية والنشاطات الحرفية بالولاية؛
- التجوال السياحي بالدراجة الهوائية في طبعته الثانية بمناسبة اليوم الوطني للسياحة؛
- تنظيم معرض للصناعة التقليدية بالعوانة من 2015/07/23 إلى 2015/08/01؛
- تنظيم الصالون الوطني للجلود في طبعته السابعة 2015/07/30 غلى 2015/08/80/04؛

- تنظيم المعرض الجهوي للصناعات التقليدية بسيدي عبد العزيز من 09 إلى 19 /2015/08؛
- أسبوع الصناعة التقليدية لولاية الوادي بجيجل من 11 إلى 2015/08/6؛
- تنظيم معرض للصناعة التقليدية بالزيامة المنصورية من 20 إلى 2015/08/27؛
- تنظيم مهرجان الألعاب الشاطئية في طبعته الثالثة من 27 إلى 2015/08/29؛
- تنظيم مهرجان الألعاب الشعبية في طبعته الثالثة من 29 غلى 2015/08.

III.3.3. دور السياحة في الحفاظ على البيئة

أولا: علاقة البيئة بالسياحة

إن الأنشطة السياحية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة، وذات تأثير كبير عليها، وهي أحيانا تعمل على حفظ وحماية المواقع السياحية الحساسة، وأحيانا قد تتسبب في تلويث هذه المواقع وإتلافها بفعل الإقبال الكبير للسياح، ونمو الأنشطة المختلفة لتلبية حاجياتهم، وللبيئة كذلك علاقة بجميع أنواع السياحة في الولاية سواءا كانت سياحة شاطئية أو جبلية، حيث اتخذت مديرية البيئة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة بجميع الإجراءات اللازمة لحماية البيئة من أشكال التلوث، وذلك من خلال ما يلي:[1]

- إقامة حملات تطوعية لتنظيف الشواطئ؛
- تخصيص دروس تحسيسية في المدارس وذلك من أجل نشر الوعي السياحي الذي يلعب دورا هاما في الحفاظ على البيئة؛
- الحفاظ على الشريط الساحلي، وكل هذا يكون من خلال المراقبة والتنظيم لأجل بيئة نظيفة وسليمة، هذا ما تضمنه القانون 145/07 الصادر في 2007؛
- إقامة محطة لتصفية المياه الملوثة ، كما تقوم مفتشية البيئة بمراقبة المشاريع السياحية المضرة بالبيئة، فإنجاز أي مشروع سياحي لابد أن يكون في إطار المحافظة على البيئة،
- العمل على تشجيع السياحة الجبلية كون الولاية تعد 80% منطقة جبلية، وهذا مايجعلها تتميز بمناظر طبيعية جميلة؛
- العمل على ترميم البيوت المهجورة والقديمة في الأرياف والتي لها طابع جميل لجلب السياح للتعرف على تاريخ جيجل، وتنشيط السياحة في هذه المناطق؛

[1]– مقابلة مع رئيسة مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية، يوم 2016/04/10، الساعة 11:30.

ثانيا: دور السياحة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية (نموذج الحظيرة الوطنية تازة).

ولمعرفة دور السياحة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، قمنا بدراسة حول الحظيرة الوطنية لتازة.

تشكل الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل أرضا خصبة للنباتات الساحلية، التي تمكنت من النمو والتجدد بعيدا عن اضطرابات البحر، وغن كان البحر الأبيض المتوسط لا يبعد عنها، كما تشتهر منطقة تازة باحتوائها لعديد من أصناف الطيور والحيوانات، على غرار قردة الشامبانزي المتواجدة بكثرة على طول الشاطئ الصخري المحفوف بالغابات غرب المدينة، ما يجعلها وجهة سياحية مسلية.

وقد تم تحديد العديد من المواقع والمناظر الطبيعية باتجاه الحظيرة الوطنية تازة، إذ توجد كهوف رائعة تعد مركزا جذابا خاصة في فصل الصيف، والموارد الأخرى ذات أهمية كبيرة في هذه الحديقة مثل المناظر الطبيعية، وتصنيف الغابات والمعالم السياحية والرياضية والترفيهية على أساس قوي من التراث، والعمل على تحقيق جودة عالية من الرعاية وتنفيذ برامج للأنشطة والإجراءات الرامية إلى تعزيز التعليم والسياحة لتمكين اكتشاف التراث الطبيعي والثقافي للمنطقة.[1]

وتهدف الحظيرة الوطنية لتازة إلى:[2]

- حماية جميع الثروات؛
- الحفاظ على المحيط ضد الاستعمال غير العقلاني خاصة الصناعي؛
- دراسة النمو الطبيعي والتوازنات الإيكولوجية؛
- ضمان الجانب الترفيهي المحترم في محيط الحظيرة؛
- التوعية والتربية الإيكولوجية وخاصة للأطفال بهدف تنمية سلوكهم البيئي وإدماجهم لحماية الطبيعة.

– وسائل حماية البيئة السياحية للحظيرة الوطنية لتازة: تسعى إدارة الحظيرة الوطنية لتازة إلى حماية البيئة وهذا لأجل المحافظة على البيئة السياحية، حيث تتعدد وتتنوع الوسائل المستعملة من أجل حماية البيئة السياحية في الحظيرة ونذكر منها:

[1]– الحظيرة الوطنية تازة assayhi. Com/ar/ ?p= 135

[2]– كفاءة إستخدام الموارد الطبيعية عن طريق المحميات الطبيعية www.envirocitiesmag. Com.

- وضع فرق تقوم بالمتابعة الميدانية والحراسة من أجل المحافظة على البيئة السياحية وكذلك المتابعات القضائية؛
- العمل على التنمية المستدامة بالتنسيق مع السكان المحليين؛
- تشجيع التنمية للسكان المحليين لأجل السياحة البيئية، وذلك بتوفير مناصب الشغل بطريقة مباشة وغير المباشرة، مثل كراء مساحات مخصصة داخل الحظيرة لبيع المنتجات الحرفية، وعدم التعدي على أملاكهم؛
- الشراكة مع المنظمات الوطنية العالمية لحماية البيئة، وكذاك التنمية المستدامة؛
- تنظيم برامج كثيفة للتحسيس والتكوين حول الإنتاج المحلي (الزراعي، الصناعي، الصناعات التقليدية) وسط السكان، وكيفية إدماجها في برامج التنمية السياحية؛
- التنسيق مع الجمعيات والوكالات السياحية لتحفيزهم إلى تحويل النشاط السياحي بيئي، وذلك بعرض الإستراتيجية العامة للحظيرة، والمتمثلة في السياحة البيئية.

– الإجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية للحظيرة

- إتحاد عملية التربية البيئية كوسيلة للحفاظ على النظام البيئي؛
- تضع الحظيرة برامج خاصة لمتابعة بعض الحيوانات التي تعيش في المنطقة، خاصة الحيوانات المعرضة للانقراض بسبب اصطياد بعض الطيور النادرة المتواجدة على مستوى الولاية؛
- تقوم الحظيرة بصفة مستمرة على توعية السياح والسكان المحليين لضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث؛
- القيام بنشاطات التحسيس والتوعية داخل المؤسسات التربوية ،كما انها تقوم أيضا بتنظيم مسابقات فكرية بين المدارس داخل إقليم الحظيرة؛
- تقوم الحظيرة بوضع لافتات في المناطق الطبيعية التابعة لها، تحث على احترام البيئة ونظافتها وحماية الحيوانات والنباتات التي تعيش فيها.

– دور المحمية الطبيعية تازة في حماية البيئة: تكمن دور المحمية الطبيعية تازة فيما يلي:

- حماية الأنظمة البيئية المتواجدة بها، خاصة الأنواع النادرة من الحيوانات والنباتات؛
- تعمل المحمية على المحافظة على التوازن البيئي، وهي تحمي الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من أي تلوث يدمر هذه الحياة؛

- تنظيم الزيارات والنشاطات داخل الحظيرة الوطنية، وتسهر على الحفاظ على التراث الثقافي الذي يوجد داخل الإقليم؛
- الحفاظ على التراث الطبيعي والمناظر الطبيعية الخلابة المتواجدة بها، مما يجعلها من أهم عوامل تطوير السياحة البيئية؛
- تعمل على نشر الثقافة البيئية والسياحية؛
- التوعية والتحسيس بأهمية البيئة في حياة المجتمع المحلي، والعمل على تطوير أنشطة السياحة البيئية في الولاية، وتنشيط الحركة السياحية فيها طول السنة.

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن ولاية جيجل قطب سياحي هام قابل للتطور، وذلك لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية جد خلابة وتاريخية وأثرية جميلة، وما تمتلكه من مؤسسات فندقية ووكالات سياحية، وتنوع منتوجها السياحي، وحسب بعض المؤشرات السياحية التي تسمح لنا بتقييم السياحة في الولاية توصلنا إلى أن الطلب السياحي يرتفع خلال موسم الإصطياف.

وبالتالي تعتبر السياحة في الولاية قطاعا أساسيا يساهم في توفير مناصب الشغل وتحقيق مداخيل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد المحليين وهذا ما يجعلها قطاع مساهم في تحقيق التنمية لمحلية المستدامة في الولاية.

خاتمة

لقد شهد القطاع السياحي نموا متواصلا عبر مراحل تطوره، إذ أصبح من القطاعات المهمة التي يمكن الاعتماد عليه كبديل اقتصادي لما لها من دور في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة والتقليل من البطالة بخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مما يسمح له بتحقيق تنمية محلية مستدامة، أي هناك تفاعل يبين تأثير أحدهما على الآخر.

ورغم أن ولاية جيجل تمتلك مؤهلات سياحية كبيرة إلا أن هذا القطاع مازال متأخرا، وتبقى مساهمته جد ضعيفة في الاقتصاد الوطني، إذا ما قارناها مع الموارد السياحية المتنوعة التي تحظى بها الولاية، فإذا ما وجدت السياحة اهتمام في الولاية إلا وساهمت في إحدى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- نتائج الدراسة النظرية

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- السياحة ظاهرة حضارية قديمة، مرت على مراحل مختلفة وهي في تطور مستمر إلى يومنا هذا؛
- يشهد الطلب السياحي تطورا كبيرا على المستوى العالمي، إذ ارتفع عدد السياح من 678 مليون سائح سنة 2000 إلى 4030 مليون سائح سنة2015؛
- تشهد الإيرادات السياحية تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي؛
- أصبح قطاع السياحة يمثل عشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تمثل نموا سنويا بنسبة 3.4% خلال السنوات الأربع الماضية؛
- تنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار ايجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين
- أصبحت السياحة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، بالنظر إلى ما يترتب عنها من تأثيرات تنموية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد بفرص العمل و في خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، هذا ما يبرز عدم الاستغلال الأمثل للقطاع السياحي بها مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة؛

- تعد السياحة من أكبر القطاعات في توفير مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة، من خلال القطاعات الداعمة لها، لكن يبقى عدد العمال الناشطين في مجال السياحة في ولاية جيجل غير كافي مقارنة بالمؤهلات الموجودة فيها؛

- تشير أرقام مديرية السياحة لولاية جيجل انخفاض في عدد المتوافدين على الفنادق بنسبة 0.4% وكذا 0.9% في عدد الليالي المقضات وهذا راجع لانتشار ظاهرة كراء البيوت من طرف السكان المحليين، وتقلص عدد أيام الاصطياف نظرا لحلول شهر رمضان الكريم؛

- لا يزال قطاع السياحة في ولاية جيجل متأخرا، وهذا لعدم الاستغلال الأمثل للموارد والقدرات والفرص المتوفرة، وعدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛ **وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.**

- ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات المميزة للمنتوج السياحي بجيجل إلا أنه، كما أنه غير تنافسي فيما يخص نوعية الخدمات السياحية المقدمة في الولاية خاصة على مستوى المؤسسات الفندقية وهياكل الاستقبال، **وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.**

- توسيع مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة والخدمات على مستوى الإقليم، كما نجد أن السياحة تخلق فرص عمل مؤقتة في الموسم السياحي في ولاية جيجل؛

- تشجيع المنتجات التقليدية في الولاية من طرف الحرفيين، وترويجها عن طريق مختلف النشاطات والمهرجانات التي تنظم خلال الموسم السياحي؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد المحليين، وتبادل الثقافات بينهم وبين السياح، والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- تساهم السياحة في زيادة الفعالية ، بالحفاظ على الموارد الطبيعية من المكارد البيئية، التي تحدث بفعل الإقبال السياحي وممارسة النشاطات السياحية في الموسم السياحي؛

- وجود لوحات إشهارية ومطويات للتوعية والحفاظ على البيئة، ومحاولة التوازن بين المناطق الخضراء والمبنية؛

- تعمل الجهات المعنية والمسؤولة عن هذا القطاع بالقيام بمختلف الإجراءات الوقائية، من حملات تطوعية وتحسيسية للحفاظ على الجانب الجمالي للمدينة، والحفاظ على بيئة نظيفة تعمل على تشجيع السياحة البيئية وهذا **ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2- الاقتراحات

من خلال دراستنا للموضوع وبهدف تفعيل دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية جيجل تم اقتراح ما يلي:

- إعطاء أهمية للقطاع السياحي كغيره من باقي القطاعات الأخرى، كونه من أهم مصادر الدخل؛
- ضرورة استخدام السياحة كمحرك لتحقيق التنمية المحلية المستدامة،والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا، والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية؛
- ضرورة المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، من كل أشكال الاستنزاف والتلوث، باعتبار أن السياحة البيئية عامل لتحقيق التوازن البيئي؛
- العمل على تفعيل وتسهيل الحركة السياحية، وذلك بتخفيف قيود وإجراءات الدخول، حيث أن تسهيل الحركة السياحية تساعد على تطوير الحركة السياحية الدولية؛
- لابد من تنويع المنتوج السياحي في ولاية جيجل، خاصة وأنها تمتلك خصائص سياحية متنوعة، وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية؛
- نشر الوعي والثقافة السياحيين في ولاية جيجل، وإبراز أهمية السياحة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضرورة إبراز المقومات السياحية الموجودة في ولاية جيجل، وترويجها بمختلف الوسائل؛
- لابد من مراعاة النواحي الجمالية الأثرية والمعمارية التاريخية الموجودة في الولاية، باعتبارها من أهم المغريات السياحية؛
- دعم مناطق الجذب السياحي في ولاية جيجل وإعطاء بعض الاهتمام للمناطق الجبلية باعتبار أن الولاية حوالي 80% منطقة جبلية، وبالتالي تشجيع السياحة الجبلية؛
- تشجيع الاستثمار في مجال الفندقة ومختلف هياكل الإيواء الأخرى، باعتباره أهم ركن في القطاع السياحي؛
- ضرورة التخطيط لتنمية سياحية مستدامة بالتوازي مع الحفاظ على البيئة.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- ابراهيم خليل، ابراهيم بظاظو، **الإدارة البيئية المثلى في تنمية مواقع السياحة البيئية في الوطن** العربي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2014.

2- أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتخطيط**، الطبعة الأولى، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1998.

3- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الثانية المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1999.

4- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان،2007.

5- أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2008.

6- أحمد عبيد طه، **مشكلات التسويق السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2010.

7- أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر الإسكندرية، 2008.

8- إياد عبد الفتاح النسور، **أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008.

9- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **إقتصاديات موارد البيئة**، الناشر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2007.

10- أكرم عاطف رواشدة،، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11- زيد سلمان، **الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

12- حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

13- حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، 2006.

14- حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة، 2006 .

15- طارق كمال، **السياحة و البيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009.

16- كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، **التلوث البيئي**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع الغربي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

17- ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

18- محمد البنا، **إقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.

19- محمد الصريفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية 2008.

20- محمدي فوزي أوسعودي وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2006.

21- محمد مؤمن عمر، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2009.

22- محمد منير حجاب، **الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2002.

23- محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2000.

24- محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي احمد الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية

25- محمد غنيم عثمان ، نبيل سعد نبيتا، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999.

26- محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة لانيل العربية، القاهرة 2005.

27- مصطفى يوسف الكافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.

28- مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الذباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

29- مروان السكر، **مختارات من الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

30- نائل عبد الحفيظ العوالمة، **إدارة التنمية**، زهران للنشر، عمان،2008.

31- نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، الطبعة االثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2007.

32- سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

33- عبد الإله عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، الوراق والتوزيع عمان، 2004.

34- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية، 2001.

35- عبد السلام أبو قحف، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية،2003.

36- عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد الله، **مدخل إلى جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

37- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

38- فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

39- رعد مجيد العاني، **تكنولوجيا التنظيم السياحي**، الطبعة الأولى، دار المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.16.

40- شادي خليفة الجوارنة، **إقتصاديات البيئة**، الطبعة الأولى, الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

41- خالد حامد، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، المدية، 05 جويلية 2011.
2. حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
3. خيضر خنفري، **تسويق التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
4. سمير سالمي، **إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سطيف، 2012.
5. صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2011.
6. عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستذامة**، أطروحة ذكتراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010.

7. عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2008.
8. عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
9. محمد إسلام تلي، **دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
10. نسيبة سماعيلي، **دور السياحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

ثالثا: الملتقيات والمجلات

1- حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، المدية، العدد05، جويلية 2011.
2- حكيم بوجطو، **إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/10/9.
3- مبارك بوعشة، التنمية **المستدامة مقاربة اقتصادية ضمن إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، أيام 08/07/ أفريل 2008، 2008.
4- نور الدين جليد، أسماء بركان، **أهمية التنمية المستدامة في القطاع السياحي، الإستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جامعة مرسي عبد الله تيبازة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، العدد 6، جوان 2015.
5- عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، العدد09، ديسمبر 2014.
6- عماري عمار، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة حول إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 08/07 أفريل، 2008.

7-فوزي، بوروبة، **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة ضمن التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، أيام 08/07/ أفريل،2008.

8- رابعا: الجرائد

- جريدة جيجل الجديدة، 31 مارس 2016.

خامسا: التقارير

1-مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2010.

2- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2011.

3-مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2012.

4-مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2013.

5-مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2014.

6-مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية 2015.

خامسا: المقابلات

1- مقابلة مع رئيس مصلحة النشاطات الثقافية لمديرية الثقافة بجبجل، يوم 2016/04/19.

2-مقابلة مع رئيسة مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية، يوم 2016/04/10.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1-Tessa ahmed , **économie et aménagment Du territoir** ,OPU ,Alger , 1993. -3

2- opatnik d' homiéres,**le devloppement durable**, éditiond'organisation, parise,2005. -4

3- المواقع الإلكترونية

المدونة العالمية لآداب السياحة .

dtxg 4 w 60x qpw. Cloudfront. net/ Sites/ all/ Files/ gcet passportglo bapcodear

أحمد الكواري، إدارة البيئة

htt ps : // env304. Files. Wordress. Com /…./ d98 sd98 a ed 8 b5- d8 a 7 d 8a Fd8a. le 09/03/2016

برنامج الأمم المتحدة www.cbd.int/agro:09/03/

الديوان الجيجلي للسياحة

htt: // www. Ojt.dz/ le 03/04/2016

كفاءة استخدام الموارد الطبيعية عن طريق المحميات الطبيعية

www.envirocitiesmag. Com.

الملاحق

الملحق رقم (01): التقسيم الإداري في ولاية جيجل

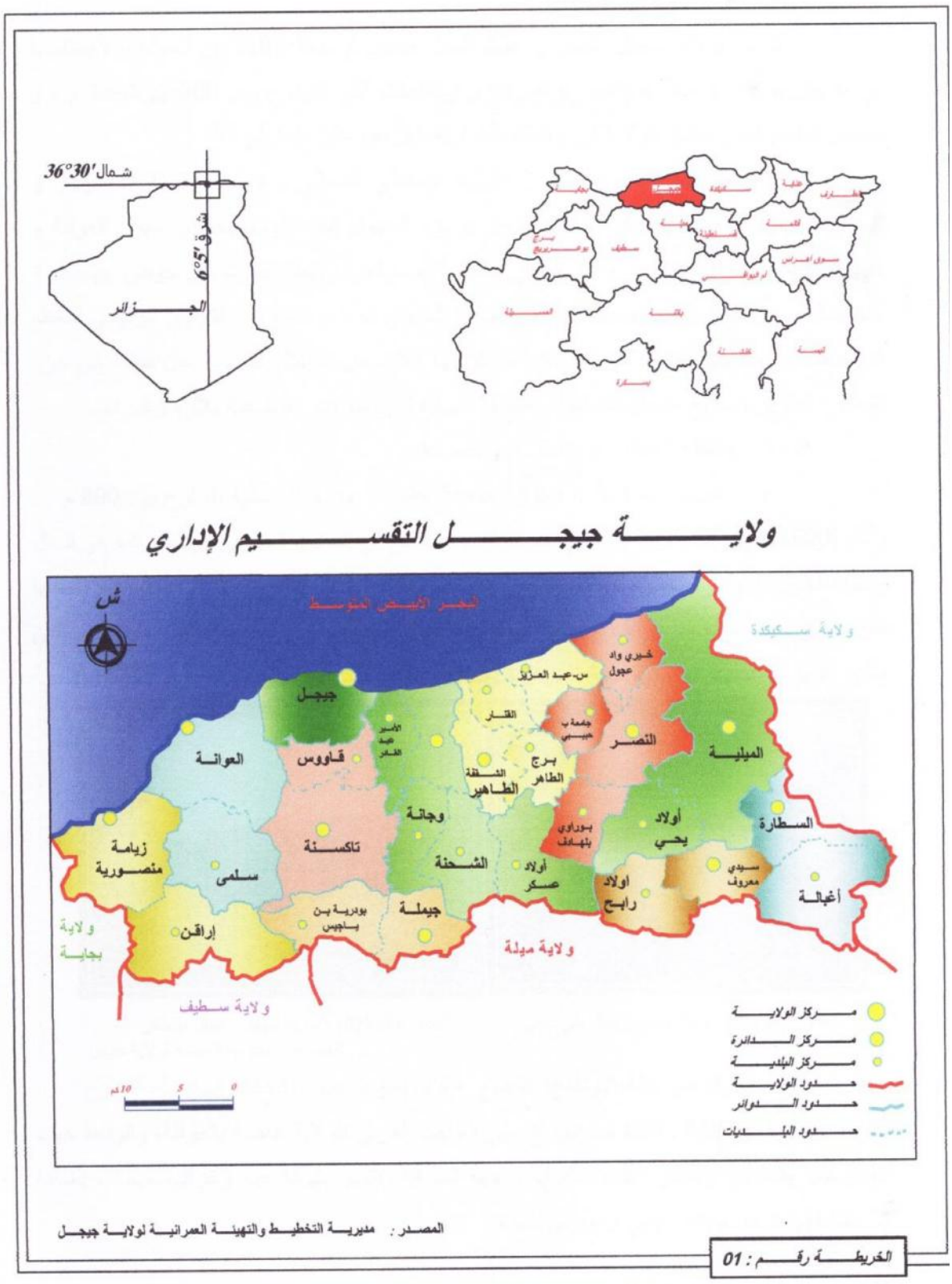

الملحق رقم (02): الهياكل الفندقية بولاية جيجل

الرقم	المؤسسة	البلدية	عدد الغرف	عدد الأسرة
1	لويزة	جيجل	72	156
2	البصرة		40	57
3	النسيم		40	110
4	كتامة		34	90
5	السلام		46	114
6	الريان		16	31
7	المشرق		24	36
8	الجليدي		10	16
9	كونفيفيال		8	10
10	الاقامة		18	30
11	الجنة الزرقاء		23	46
12	لاكريك		16	32
13	الجزيرة		36	72
14	تاغراست		34	60
15	جلجيل		–	–
16	التقدم	الطاهير	13	26
17	المراد		36	74
18	الزمرد	الأمير عبد القادر	8	160
19	النيل	سيدي عبد العزيز	70	140
20	ابن بطوطة		30	70
21	الفتح	الميلية	12	21
22	جمال	واد عجول	20	40
23	الصخر الأسود	العوانة	25+20	71
24	الأفتيس		20	51
25	اللبلاب		40	70
26	شوبة	زيامة منصورية	72	144

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

الملحق رقم (03): توزيع المخيمات العائلية بولاية جيجل

الرقم	اسم المخيم	البلدية
1	مخيم المرجان الشاطئ الأحمر	زيامة منصورية
2	مخيم الوئام "تازة"	
3	مخيم الريحان	
4	مخيم الولجة	
5	مخيم بنت السلطان برج بليدة	العوانة
6	مخيم أميرة سطارة	الأمير عبد القادر
7	مخيم بني بلعيد	خيري واد عجول
8	مخيم سدات/المزاير	
9	مخيم نجمة/ المزاير	
10	مخيم الرمال الذهبية/ المزاير	
11	مخيم المنار	سيدي عبد العزيز

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

الملحق رقم (04): وكالات السياحة والأسفار الموجودة على مستوى ولاية جيجل.

الرقم	الوكالة	العنوان
01	الكورنيش	–شارع أول نوفمبر رقم 31– جيجل
02	سياحة وأسفار الجزائر	– 01 نهج مصطفى بن بولعيد جيجل
03	العربي	–حي 20 سكن الميلية – جيجل
04	جيزال	–نهج حسين بن شيخ –جيجل
05	بلام تور	–نهج عمرة الطاهر –الطاهير
06	جميلة	–حي 130 سكن عمارة 01 محل رقم 02 –جيجل
07	الشهباء	

المصدر: وثائق من مصلحة الإدارة والوسائل لمديرية السياحة لولاية جيجل.

الملحق رقم (05): الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية جيجل

الرقم	إسم الشاطئ	عدد المصطافين	المساحة (م²)
01	بني بلعيد –شرق–	275760	96000
02	بني بلعيد –غرب–	346070	80000
03	صخر البلح	420440	194000
04	سيدي عبد العزيز	568950	117600
05	المزاير	463525	140000
06	بازول	107800	65905
07	سطارة	203640	74080
08	تاسوست	383540	114000
09	التربة الحمراء	620880	28728
10	كتامة	397480	57000
11	أولاد بوالنار	141790	6600
12	الخليج	92850	5500
13	المنار الكبير	290380	29500
14	برج بليدة	292720	24900
15	الصخر الأسود	525330	33600
16	العوانة	286390	12500
17	مريغة	349220	40000
18	أفتيس	165970	49500
19	تازة	36100	39200
20	الكهوف العجيبة	127580	32000
21	الولجة	99545	14400
22	الشاطئ الأحمر	106890	3360

المصدر: وثائق من مصلحة الإدارة والوسائل لمديرية السياحة لولاية جيجل.

الملحق رقم(06): الشواطئ غير المسموحة للسباحة في ولاية جيجل.

الرقم	إسم الشاطئ
01	خليج بني بلعيد
02	الصنوبر 01
03	الصنوبر 02
04	الجناح
05	القنار
06	أزارود
07	البرج
08	شلالوة
09	عوقة
10	بوحنش
11	أقلال
12	كيسير
13	ميناء ماريا
14	بورشايد
15	عربيد
16	العنصر
17	لاسيور
18	أزيرو
19	مارسيدي
20	بويلاطن
21	واد زهور
22	بني فرقان 01
23	بني فرقان 02
24	البحيرة
25	أشواط
26	شاطئ الزواي
27	شاطئ الرابطة
28	ملمش

المصدر: وثائق من مصلحة الإدارة والوسائل لمديرية السياحة في ولاية جيجل.